جامعة سوهاج
كلية التربية

المجلة التربوية

تصور مقترح لإنشاء جامعة وقفية بالعاصمة الإدارية الجديدة في ضوء نماذج بعض الدول

إعداد

د/ محمد عبد المجيد أحمد خليل

مدرس أصول التربية – كلية التربية جامعة الأزهر بالدقهلية

abohamzashahen@gmail.com
موبايل (٠١٠٩٣٣٦٧١٨٥)

تاريخ استلام البحث : ٢٧ يونيو ٢٠٢٤م

تاريخ قبول النشر: ٥ يوليو ٢٠٢٤م

مستخلص البحث:

يعرض هذا البحث أنموذجًا تربويًا، وصيغة تعليمية من صيغ التجديد في التعليم الجامعي؛ النموذج الوقفي في التعليم الجامعي، والذي يعد مدخَلا من مداخل مواجهة قصور ومحدودية التمويل الحكومي للتعليم الجامعي، فضَلا عن البيروقراطية، والجمود الروتيني، معتمدًا في ذلك على الاستقلالية المالية، والحرية الأكاديمية، وتحفيز الإبداع والابتكار المجتمعي؛ من خلال البحوث التطبيقية والإجراءات الداعمة للمجتمع ومجالاته الحيوية.

واستهدف البحث في الأساس وضع تصورًا مقترحًا لجامعة وقفية غلى غرار بعض النماذج العالمية، مستخدمًا في ذلك المدخل الكيفي النوعي، والمقابلة المقيدة كأداة لجمع البيانات، والتي طبقت على عينة قوامها (٤٠) مفردة من المعنيين بمجال الجامعة الوقفية والوقف الجامعي، وأسفرت النتائج عن صياغة التصور بأسسه وركائزه، وصياغة الرؤية والرسالة للجامعة الوقفية وأهدافها، ومتطلباتها، ومعوقاتها وسبل المواجهة.

الكلمات المفتاحية: تصور مقترح، الجامعة الوقفية، الوقف الجامعي، العاصمة الإدارية الجديدة، النماذج العالمية.

Research Summary:

This research presents an educational model and an educational formula for innovation in university education. The endowment model in university education, which is one of the approaches to confronting the shortcomings and limited government funding for university education, as well as bureaucracy and routine stagnation, relying on financial independence, academic freedom, and stimulating societal creativity and innovation. Through applied research and actions supporting society and its vital fields**.**

The research primarily aimed to develop a proposed vision for an endowment university similar to some international models, using a qualitative approach and a restricted interview as a tool for collecting data, which was applied to a sample of (40) individuals from those concerned with the field of the endowment university and university endowments.

The results resulted in formulating the vision with its foundations and pillars, and formulating the vision and mission of the endowment university, its goals, requirements, obstacles and ways of confrontation.

Keywords: proposed vision, university endowment, university endowment, new administrative capital, international models

مقدمة البحث:

يعد التعليم الجامعي من أهم دعائم النهوض الحضاري؛ نظرً لما يؤديه من دور في تنمية المجتمع معرفيًا، وثقافيًا، عبر إعداد أجيال من المتعلمين تحوز العلم والمعرفة؛ للعمل في كافة المجالات والتخصصات، وحتى يؤتي التعليم الجامعي ثماره المرجوة؛ لابد له من تمويل متدفق يؤهله لمواكبة تطورات العصر وتغيراته، ومن هنا ينبغي البحث عن وسائل مبتكرة وصور بديلة للتمويل الحكومي وداعمة له، انطلاقًا من النظرة الحديثة للتعليم كونه استثمار في رأس المال البشري، ومن بين تلك البدائل التمويلية تبرز الجامعة الوقفية.

والتي تُعد إحدى الصيغ التمويلية التي تعتمد على التشارك المجتمعي في تلبية الاحتياجات العامة، والخاصة، ولقد عرف المجتمع العربي– والإسلامي "نظام الوقف" منذ فجر الإسلام؛ الأمر الذي كان له دور فعال في ازدهار الحضارة الإسلامية في الأزمان الخالية، وهذا ما أكدته دراسة غانم (١٩٩٨)، كما أشارت دراسة السعد (٢٠٠٢) إلى أن الوقف يمثل وعاء الموارد الاقتصادية طويلة المدى، والتي يمكن من خلالها أن يتحمل عبئا عن الدولة في مجالات الخدمات العامة حيث المسئولية المشتركة بين مؤسسة الوقف والدولة.

كما أوضحت دراسة غنيمة (٢٠٠٢) الجذور التاريخية للعلاقة بين نظام "الوقف" والمشروعات الخدمية في المجتمع، مثل: إنشاء المساجد، والمدارس، والمستشفيات، توفير سبل الأمن للمدن، والتكافل والتضامن الاجتماعي للفقراء والمحتاجين، وتوزيع الخيرات عليهم، ثم تضاءل هذا الدور مع تدخل مؤسسات الدولة الحديثة بالإشراف المباشر على الأوقاف، وتوليها إدارة وتقديم الخدمات الأساسية: كالتعليم، والصحة وغيرهما ضمن السياسة العامة للدولة (العاني، ٢٠١٦، ٢٩– ٦٩).

وتجدر الإشارة إلى أن الوقف كان معروف عند الأمم االسالفة قبل ظهور الإسلام وبعده، وإن كانت التسمية مختلفة، فالإنسان القديم في الحضارة (الفرعونية، والبابلية، والرومانية) عرف المعابد ورصد عليها الأراضي، والعقارات؛ للإنفاق من ريعها وغلتها، على شئونها وأمر القائمين عليها، وما يُحمل هذا إلا على معنى الوقف، ومن الأوقاف التي عُرفت عند العرب قبل الإسلام "الوقف على الكعبة المشرفة"، من حيث كسوتها وعمارتها كلما تهدمت، وأول من كسا الكعبة ووقف عليها هو ملك حمير (أسعد أبو كريب) (منصور وأخرون، ٢٠١٨، ١٤٥) .

ونظام الوقف من الأنظمة ذات الارتباط بالأديان، والتي ارتقت في ظل الإسلام إلى العمل المؤسسي متشعب الأبعاد، متعدد المآرب والأغراض ما بين (دينية– واجتماعية– واقتصادية– وثقافية– وإنسانية) فأضحت تجسيدًا حيًا للسماحة والعطاء والتضامن والتكافل في المجتمع الإسلامي، فغطت أنشطتها سائر أوجه الحياة الاجتماعية وامتدت لتشمل المساجد وكافة شئونها الدعوية، فضًلا عن الجهاد في سبيل الله، وكذا والمدارس ودور العلم والمكتبات، والمؤسسات الخيرية، بالإضافة إلى كفالة الضعفاء، والفقراء، والمساكين، والأرامل، والمؤسسات الصحية (الأسرج، ٢٠٠٩، ٣).

فتعطيل الوقف عما أعد له، هو في الحقيقة هدر للطاقات الإنتاجية، وفاقد في الأموال المرصودة للوقف، وهو كذلك حرمان للمجتمع من خيرات متمثلة في السلع والخدمات التي تنتجها الأموال الوقفية الاستثمارية، فضًلا عن كونه تعطيل لرأس المال الاجتماعي المتضمن في هذه الأوقاف.

وعلى الرغم من تراجع الوقف والركود الذي أصابه تحت وطأة الاستعمار الذي أنَ منه العالم الإسلامي لفترات ليست بالقليلة هذا من جانب، وبسبب الأزمات والنكبات التي حلت بأغلب دوله من جانب آخر، إلا أن هناك أصوات تنادي بإحياء هذه المؤسسة، وتفعيل دورها الاجتماعي والاقتصادي تأسيًا بما كان عليه الحال في الماضي، ومسايرة لبعض النماذج العالمية في الوقت الراهن (مبروك، ٢٠١٠، ٤).

ومن ذلك ما جاء في بعض الدراسات السابقة من توصيات ومقترحات بهذا الصدد، حيث أشارت دراسة رابطة الجامعات البحثية الأوربية (LERU,2004) إلى أن الجامعات الوقفية البحثية تعد المحرك الأول للتحول نحو اقتصاد المعرفة، كما أوصت بمزيد من الاستثمار الوقفي لتتمكن الجامعات من الارتقاء في ميدان التصنيفات العالمية.

كما اهتمت دراسة ليرنر و شور (Lerner& schoar & Wang. 2008) بالوقف الجامعي لما له من عوائد استثمارية تضمن استمرارية الجامعات في الأداء المرتفع، كما أظهرت دراسة نتائج دراسة (Leahy, 2009) أن جامعة دركسل (Drexel) انتهجت نهجًا فاعلاً في سياستها التمويلية يقوم على الهبات والتبرعات الخيرية، واقترحت دراسة سليمان (٢٠١٣) ضرورة الإفادة من النموذج التركي الوقفي في حوكمة الجامعات وإدخال الإدارة الإليكترونية وتطوير التشريعات الخاصة بالوقف والاستثمار فيه، ودراسة محمد (٢٠١٤)

والتي توصلت إلى صياغة رؤية مستقبلية لدور الوقف في تمويل التعليم الجامعي باستخدام تحليل (SOWAT) الرباعي، كما توصلت دراسة العاني (٢٠١٦) إلى ضرورة البحث عن مصادر تمويلية بديلة للجامعات، وأن الوقف خير بديل ومصدر مهم لتمويل الجامعات والبحث العلمي، كما أوصت دراسة فيصل (٢٠١٦) بضرورة العمل على تفعيل دور الوقف في الجامعات الإسلامية من خلال استحداث صناديق وقفية لاستقطاب الباحثين والعرب المهاجرين من أصحاب الكفاءات

وتجدر الإشارة إلى أن للوقف دور بارز في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في مختلف دول العالم، فالعديد من الجامعات العريقة في العالم تستخدم الأوقاف كعنصر من عناصر تمويلها حيث عرضت دراسة خفاجي (٢٠٠٦) لتجربة مؤسسة فورد الخيرية ودعمها للحرية الأكاديمية في الولايات المتحدة من خلال قدرتها المالية، وفي سياق متصل فقد عرضت دراسة بونيهي (٢٠٢٣) لتجربة جامعة هارفارد في الفترة من (٢٠١٢– ٢٠٢١) حيث بلغت القيمة السوقية لأوقاف جامعة (هارفارد) في الولايات المتحدة الأمريكية ما يربو على (٣٢) مليار دولار لعام (٢٠١٣م)، ومثلت عوائد استثمارات الأوقاف ٣٦ %من إجمالي الإيرادات التشغيلية للجامعة في نفس العام (٢٠١٣) .University Harvard وتقدر بعض التقارير متوسط القيمة السوقية لأوقاف جامعة هارفارد (٨٤٩) ، وكندا، بحوالي ٥٣٧ مليون دولار للجامعة الواحدة في المتوسط.

لكنَّ مساهمة الوقف في العصر الحالي في تمويل الجامعات والعملية البحثية في مصر هي مساهمة ضئيلة، وأرجعت دراسة حسن (٢٠١٤) ذلك إلى العديد من الأسباب أولها: الإطار التشريعي الذي لا يتسم بالمرونة ولا يحث الأفراد على الوقف، ولا ييسر للجامعات والمراكز البحثية إدارة أوقاف خاصة بها، ثانيها: الإطار المؤسسي للأوقاف لا يسمح بتنوع الصور والأشكال التنظيمية التي يمكن أن يتخذها الوقف، بما يلائم الواقفين والموقوف عليهم، وبقدر ما ينشد المجتمع استعادة دور الوقف في المساهمة التنموية؛ بالقدر الذي يتطلب تضافر الجهود لتنفيذ إصلاحات متعلقة بقوانين الوقف وإدارته، واستثماراته، والتوعية به وبدوره المجتمعي، كما ينبغي الربط بين الأوقاف ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، والتنويع من الصور التنظيمية للوقف، من أجل تحقيق أكبر استفادة من الأوقاف في تمويل هذا القطاع الحيوي(منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٠). ، ولهذا

اقترحت دراسة الرفاعي (٢٠١١) إنشاء مؤسسة وقفية تربوية تسهم في تحقيق تنمية علمية من خلال نشر الوعي بالعلوم الوقفية ودعم البعد الإداري المختص بإدارة أموال الوقف.

وأوضحت دراسة سليمان (٢٠١٣) أن التعليم الجامعي المصري يواجه عددًا من العقبات أبرزها العقبة التمويلية، حيث إن النظر إلى الهيكل التمويلي للتعليم العالي في مصر يبين أن حوالي (٨٠٪) من طلاب التعليم العالي يلتحقون بمؤسسات تعتمد على التمويل الحكومي، في حين تشير البيانات إلى انخفاض نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي من إجمالي الإنفاق العام خلال العقد السابق، كما أن نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم العالي في مصر منخفض للغاية إذا ما قورن بمثيله في الدول المتقدمة، ففي عام (٢٠٢١) كان نصيب الطالب في مصر (٥٤٠٧) جنيه مصري، بينما بلغ متوسط قيمة نفس المؤشر لدول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديOECD أكثر من ١١٢٠٠ دولار في نفس العام أي ما يعادل ٣٧ ضعف الطالب المصري. (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٢١) .

ونظرًا لتلك الصعوبات التمويلية وخطورة الاستمرار في تلك السياسة التمويلية، أصبح التعليم الجامعي في مسيس الحاجة إلى البحث عن بدائل جديدة ومتنوعة لمواجهة الضغط الاجتماعي على التعليم الجامعي، بالإضافة إلى معدلات الغلاء والتضخم المرتفعة، فضًلا عن المطالبة برفع مستوى جودة التعليم؛ فكان لابد من البحث عن مصادر تمويلية متنوعة ليتجاوز أزمته، ويصير قادرًا على مجابهة التحديات التي تفرضها التغيرات العالمية المعاصرة، فكان من بين تلك البدائل " الجامعة الوقفية" وهذا ما أكدت عليه دراسة عثمان Usman (٢٠٢٣) من حيث تسليط الضوء على أهمية الوقف في تمويل مؤسسات التعليم العالي وإمكاناته كمصدر بديل لتوليد أموال إضافية، وأوصت الدراسة بضرورة ممارسة وجمع الأموال وإدارة الوقف واستخدام دخله لتطوير التعليم العالي في ماليزيا.

وفي ضوء ما تمثله عواصم المدن من أهمية للهوية الوطنية، وإعادة تشكيل هذه الهويات (الثقافية– والاجتماعية– والسياسية) سبيلها في ذلك التعليم ولا سيما التعليم الجامعي، وتاريخيًا فإن عواصم المدن بمثابة أداة لإعادة التفكير في تعميق الهويات، وإحدى الاستراتيجيات الأساسية في تحقيق التكامل الثقافي والحضاري، وتعزيز دور الانتماء والحفاظ على الخصوصية الثقافية.

ومن الجدير بالذكر أن فلسفة إنشاء الجامعات الوقفية في الأساس تقوم على فكرة (الحلول المتزامنة المتعددة الخلاقة)، والتي تهدف إلى التخطيط الجيد عند إنشاء الجامعة لحل عدة مشكلات، وتحقيق مجموعة أهداف قومية ومحلية (ثقافية – علمية– اقتصادية– اجتماعية)، وفتح المجالات لتعيين خريجيها؛ ومن ثم يقع الاختيار في الغالب على المناطق النائية أو المدن الجديدة – كالعاصمة الإدارية مثًلا – لجذب العمران إلى جوارها، بحيث يتزامن مع بناء الجامعة بناء عشرات المصانع، وفتح المجالات الحيوية لإلحاق خريجيها بسوق العمل (سليمان، ٢٠١٣، ٧٩٠) وهذا ما يعنيه مبدأ الحلول المتزامنة الخلاقة.

وأشارت العديد من الدراسات منها: دراسة سعيد (٢٠١٣)، ودراسة رخا (٢٠٢٤) إلى مقومات النجاح للعاصمة الإدارية الجديدة بداية من الموقع في قلب الصحراء شرق القاهرة، والمساحة الشاسعة، والقدرة الاستيعابية للسكان والتي تقدر بحوالي (٤٠) مليون نسمة بحلول (٢٠٥٠)، فضلًا عن كونها محط أنظار المستثمرين ورجال الأعمال من شتى بقاع العالم، وهنا يضيف الباحث أن تلك المقومات يلزمها طفرة تعليمية بتخصصات بحثية حديثة مثل: (النانوتكنولوجي– البيوتكنولوجي– الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية الفائقة وغيرها) وهو ما يتوافر للجامعة الوقفية بتخصصاتها المختلفة.

مشكلة البحث:

يعاني قطاع التعليم الجامعي بمصر من عجز النفقات، وقلة الميزانية المرصودة له، مع تضاعف الأعداد وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، فضًلا عن ظهور واستحداث تخصصات جديدة؛ فرضتها طبيعة العصر والتقدم الهائل في التكنولوجيا، ومن ثم كانت الحاجة ماسة لظهور صيغ جامعية وبدائل تمويلية، تسهم في حل مشكلات نقص التمويل وضعف المخصصات المالية من خلال مشاركة القطاع الشعبي في تمويل التعليم فجاء الحديث عن الجامعة الوقفية،باعتبارها إحدى الوسائل التمويلية التي بمقدورها المساهمة في تمويل احتياجات التنمية الاقتصادية المختلفة.

إلا أن الوقف الجامعي في مصر غير مستغل على نحو كفء في الوقت الحالي وهذا ما أكدته بعض الدراسات منها: دراسة مبروك (٢٠١٠)؛ وأرجعت ذلك لعدة أسباب منها ما يتعلق بالبيئة القانونية والمؤسسية للأوقاف، ومنها ما يتعلق بضعف الوعي العام بأهمية الوقف كمصدر للتمويل، كما أن معظم الدراسات الأكاديمية التي تتناول موضوع الوقف يكون تركيزها

على الإطار النظري، أو الجانب الفقهي، أو التاريخي، بينما تقل الدراسات التي تتناول دراسة الوقف من الجانب التطبيقي المعاصر، كما أشارت العديد من الدراسات منها دراسة عبد الفتاح (٢٠١٩م) إلى أن الاعتماد الأكبر في قضية التمويل على الحكومة، في الوقت الذي تعاني فيه الحكومات من أزمات اقتصادية طاحنة؛ قلت معها كفاية الميزانيات المرصودة لتمويل التعليم، كما أوضحت تلك الدراسة إلى ضعف دور الوقف الخيري في القيام بالدور المأمول في التعليم وزيادة موارده على غرار الجامعات العربية والغربية، وأرجعت الدراسات ذلك إلى حالة الضعف العام في المجتمع، فضًلا عن النظرة الضيقة للوقف على أنه مؤسسة دينية تُعنى بالمسائل الدينية وشئون المساجد وفقط؛ ومن هنا تبرز أهمية البحث الحالي، حيث يتناول الجامعة الوقفية كإحدى الصيغ الجامعية المستخدمة لتمويل التعليم، على غرار بعض النماذج العالمية، حيث أشارت إلى ذلك دراسة التويجري (٢٠٢٠) ودراسة العلايا (٢٠٢٢)،

ومن ثم تكمن أسئلة البحث في سؤال رئيس وهو:

- ما مقومات إنشاء جامعة وقفية بالعاصمة الإدارية الجديدة في ضوء بعض النماذج العالمية؟ ويتفرع منه:
- ما الإطار الفكري والتاريخي للجامعة الوقفية؟
- ما واقع الوقف التعليمي في التمويل الجامعي بمصر كما ترصده الأدبيات في المجال؟
- ما الصور المعاصرة لاستخدام الوقف في تمويل التعليم العالي؟
- ما أهم النماذج العالمية للجامعة الوقفية ودورها التمويلي، ومدى الاستفادة منها؟
- ما وجهات نظر خبراء التربية حول مقومات إنشاء جامعة وقفية بالعاصمة الإدارية الجديدة.
- ما التصور المقترح لإنشاء جامعة وقفية بالعاصمة الإدارية الجديدة في ضوء بعض النماذج العالمية؟

أهداف البحث:

هدفت الدراسة إلى:

- الوقوف على الإطار الفكري والتاريخي للجامعة الوقفية.
- التعرف على أهم النماذج العالمية للجامعة الوقفية ودورها التمويلي.
- الوقوف على الصور الحديثة والمعاصرة في استخدام الوقف في تمويل التعليم الجامعي.

- الكشف عن أهم التحديات التي تواجه الدور التمويلي للوقف وكيف يمكن مواجهتها.
- تقديم تصور مقترح لإنشاء جامعة وقفية بالعاصمة الإدارية الجديدة في ضوء بعض النماذج العالمية .

أهمية البحث:

تتضح من أهمية المجال نفسه وهو الوقف الجامعي والتي ترجع أهميته إلى ما يلي:

- يمثل نظاماً تطوعياً للمساهمة في تمويل المؤسسات التعليمية الحكومية تمويلياً جيداً؛ يستطيع سد الكثير من الحاجات التعليمية، ويسهم في تحقيق التوازن المنشود.
- إيجاد صيغ جديدة لدور الوقف في تمويل التعليم االجامعي يساير الاتجاهات الحديثة في البحث عن مصادر جديدة لتمويل التعليم بدلاً من الاعتماد على ميزانية الدولة.
- إثراء الميدان التربوي بدراسة عن الجامعة الوقفية والذي يعد موضوعًا من الأهمية بمكان وخاصة أنها تتمشى مع الصحوة التعليمية المعاصرة والتي يعد الاهتمام بالوقف التعليمي أحد أركانها.
- تقلص الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة في ظل التوجهات المعاصرة القوية نحو الاعتماد الأساسي على القطاع الخاص في إدارة وتسيير الاقتصاد القومي، وفي قيام الأفراد من خلال المؤسسات الأهلية أو المدنية بدور في تمويل التعليم.

مصطلحات البحث. تحددت أهم المصطلحات فيما يلي:

الجامعة الوقفية: Endowment university " يقصد بها ما يتم حبسه من أعيان المال في إقامة الجامعة وأدائها لوظائفها المعروفة من تدريس، وبحث علمي، وخدمة المجتمع، واستشراف المستقبل وتنمية المواهب والقدرات الإبداعية للطلاب والمتخصصين في المجالات المختلفة". (https;//www.aabu.edu.go)

وتعرفها العلايا (٢٠٢٢، ٦١٠) بأنها جامعة غير ربحية قد تكون مملوكة لمجموعة من رجال الأعمال، سواء أطلبت منهم الدولة وقف جزء من ثروتهم، أم تبرعوا بها من منطلق المسؤولية المجتمعية؛ لصالح هذه الجامعة أوتلك ويمكن أن توقف هيئة الأوقاف الجامعة سواء أكانت مباني أم أراضي وتكون عائداتها للجامعة.

ويُقصد بها إجرائيا: صيغة تعليمية جامعية تجمع بين التمويل الحكومي والخاص في صورة وقف تعليمي من رجال الأعمال، عن طريق التبرعات والهبات، مع استثمار تلك الأصول الوقفية، لخدمة العملية التعليمية بالجامعة.

منهج البحث:

استخدم البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي لما له من دور في فهم الظواهر التربوية، ولما يوفره من حقائق دقيقة عن الظروف القائمة، ولما ييسره من استقراء العلاقات بين الظواهر الجارية، كما أن المنهج الوصفي يتناسب مع طبيعة البحث الحالي وموضوعه.

أداة البحث: قام الباحث بتصميم استمارة مقابلة مقننة أشبه بالاستبيان موجهه لمجموعة من الخبراء ممن لهم أبحاث في مجال الوقف الجامعي والجامعة الوقفية؛ بهدف التعرف على آرائهم حول مقومات إنشاء جامعة وقفية بالعاصمة الإدارية الجديدة.

مخطط البحث:

حتى يحقق البحث أهدافه؛ سار فكريًا وفق المحاور والعناوين الأتية:

- واقع تمويل التعليم الجامعي بمصر.
- الإطار الفكري للوقف التعليمي.
- الجامعة الوقفية.
- الدراسة الميدانية.
- التصور المقترح.

الإطار النظري للبحث:

أولاً: واقع تمويل التعليم الجامعي بمصر: (قضايا، وآراء)

قضية التمويل الجامعي من القضايا التي تواجه معظم دول العالم النامي منها المتقدم على حد سواء، وهي قضية متجددة بتجدد المتغيرات والأحداث في العالم، كما أن قضية التمويل من القضايا الحاكمة التي تحدد مصير أهداف المؤسسات التعليمية من حيث درجة تحققها، فالتقتير في ميزانية الجامعة يقلل من قدرتها على القيام بالأنشطة التعليمية والبحثية والمجتمعية كما يتوقف نجاح العملية التعليمية الجامعية برمتها على توفير الدعم المادي

اللازم للقيام بالأعباء المادية للعملية التعليمية من مباني، وتجهيزات، ورواتب، وغير ذلك. (عباس، ووهبة، محمد، ٢٠٢١، ٨٨٤)

يواجه التمويل الجامعي في مصر العديد من أوجه القصور منها: محدودية مصادر التمويل الحكومي مع قلة البدائل التمويلية الإضافية، وعدم تناسب الزيادة السنوية في موازنة الجامعات مع زيادة عدد الطلاب سنويًا وتناقص نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي إلى نسبة الناتج المحلي الإجمالي فضلًا عن تدني الإنفاق على التعليم الجامعي بمصر مقارنة بنظيره من المعدلات العالمي وانخفاض متوسط نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم الجامعي مقارنة بالمعدل العالمي واستحواذ الأجور والرواتب على ما يقرب من ثلثي موازنة الجامعات في حين يستخدم أقل من ربع الموازنة في تسيير العملية التعليمية كما تفتقر الجامعات للحد الأدنى من الاستقلالية المالية (درويش، والسيد، ٢٠١٥، ٢٥٢).

ويعد خفض الإنفاق على التعليم الجامعي أزمة عالمية بل هو أحد الاتجاهات العالمية في تمويل التعليم الجامعي دُفعت إليه معظم البلدان– بدافع الإصلاح الاقتصادي من ناحية أو الاقتناع بالأساس المنطقي لتقليص دور الدولة في تمويل التعليم الجامعي من ناحية اخرى – فأجرت الحكومات تخفيضات خطيرة في ميزانية التعليم الجامعي (Tilak,j,2015.1)

تتعدد أساليب ومصادر تمويل التعليم الجامعي بمصرما بين: التمويل الحكومي أو العام وهو المصدر التقليدي وبمقتضاه تتحمل الدولة نفقات التعليم من خلال ميزانيات محددة، والتمويل الخاص، وفيه يتحمل المجتمع نفقة تكاليف التعليم من خلال دفع الطالب لرسوم تعليمه، والخدمات التي يتحصل عليها من المؤسسة التعليمية، والتمويل المختلط، وهي صيغة تمويلية تجمع بين التمويل العام والخاص حيث توفر الدولة الخدمة التعليمية في مقابل أن يدفع الطالب رسوم نظير هذه الخدمة.(الحربي، ٢٠١٧، ٦٣).

وتقوم الجامعات المصرية بتخصيص التمويل الحكومي لمصارف محددة، بينما تدير مواردها المالية الخاصة والذي يكون مصدره المشروعات، والخدمات الاستشارية، والمعدات، والمرافق وغيرها وفقًا لأهدافها الاستراتيجية، وغالبًا ما تنفق الجامعات هذه الأموال على البنية التحتية تحت أعين الدولة، وتختلف نسبة الدخل الذاتي للجامعة عن الدخل الذي يأتي من ميزانية الدولة من جامعة إلى أخرى وعادة تتراوح نسبة الدخل الذاتي للجامعة ما بين ١٠ : ١٥٪ من الميزانية الإجمالية للجامعة، وبالطبع بالمؤسسة الجامعية التي لديها الميزانية من

مصادرها الخاصة تتمتع بقدر أكبر من الاستقلال المالي عن المؤسسة التي تعتمد على التمويل الحكومي فحسب (Education,Audiovisual and Culture Exective Agency(EACEA)& Others,2017)

والتعليم الجامعي مجاني بنص الدستور المصري؛ ولعل هذا يفسر الأقبال المتزايد عليه وزيادة نسبة الاستيعاب، والعبء الزائد على الموازنة العامة للدولة، فلقد نصت المادة (٢١) من دستور ٢٠١٤ " تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية، وتوفير التعليم الجامعي وفقًا لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعي وتكفل مجانيته في جامعات الدولة ومعاهدها، وفقًا للقانون. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الانفاق الحكومي للتعليم الجامعي لا تقل عن ٢٠٪ من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية (جمهورية مصرالعربية، ٢٠١٤، ١٢).

وتزايدت نسبة الانفاق الحكومي على التعليم الجامعي حيث بلغ عام ٢٠١٧/ ٢٠١٨م (٧٥٤, ٢٥ مليار) بنسبة ٢٤,١ إلى إجمالي الانفاق العام على التعليم، ثم وصل عام ٢٠٢١/ ٢٠٢٢م (٧٠٥, ٥٤ مليار) بنسبة (٧, ٣١ %) من إجمالي الإنفاق على التعليم ثم إلى (٦١,٢٨٨ مليار) عام ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ بنسبة ٣١,٨ % من إجمالي الانفاق على التعليم. (مصر في أرقام، ٢٠٢٣).

والجدول (١)
يوضح الزيادة المضطردة في حجم الانفاق في الموازنة العامة للدولة.

العام	حجم الانفاق على التعليم الجامعي	نسبة الانفاق على التعليم الجامعي إلى الانفاق العام على التعليم
٢٠١٨/٢٠١٩	٢٦,٥٤٠مليار	٢٢,٩٪
٢٠١٩/٢٠٢٠	٣٢,٥٦٢مليار	٢٤,٧٪
٢٠٢٠/٢٠٢١	٤٧,٨٨٠مليار	٣٠,٤٪
٢٠٢١/٢٠٢٢	٥٤,٧٠٥ مليار	٣١,٧ %
٢٠٢٢/٢٠٢٣	٦١,٢٨٨ مليار	٣١,٨ %

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٢٤، ص ١٦٧

ورغم هذه الزيادة في حجم الانفاق على التعليم الجامعي إلا أن صداها لا يزال متواضعًا، ولعل هذا مرده إلى معدلات التضخم والزيادة العالية في الأسعار، وانخفاض القوة الشرائية للجنيه المصري في مقابل العملات الأجنبية، ، بالإضافة إلى الخلل والهوة بين متطلبات سوق العمل ومخرجات التعليم، فضًلا عن الزيادة في أعداد الطلاب بالجامعات المصرية، علاوة على

ذلك نصيب الطالب من الإنفاق الحكومي على التعليم لا يزال متدنيًا مقارنة بنظيره عالميًا.، وفيما يلي جدول (٢) بتطور أعداد طلاب التعليم العالي.

العام الجامعي	٢٠١٨/ ٢٠١٩	٢٠١٩/ ٢٠٢٠	٢٠٢٠/ ٢٠٢١	٢٠٢١/ ٢٠٢٢	٢٠٢٢/ ٢٠٢٣
أعداد الطلاب	٢٢٦٢٩١١	٢٤٣٩٤٩٤	٢٤٥٦٤٥٧	٢٤٤٩٥٧٩	٢٤٥٣٩٥٦

(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٢٤، ص ١٦٠)

كما أن هناك العديد من أوجه الخلل في قضية تمويل التعليم الجامعي المصري، أشارت إليها الدراسات منها: شبه الاعتماد الكلي على ما ترصده الحكومة من مخصصات مالية دون الابتكار لمصادر بديلة، حجم المخصصات المالية المقدرة لا تتناسب طرديًا مع عدد الطلاب، الأزمات الاقتصادية وتعويم الجنيه، وغلاء الأسعار، كما أن التمويل لا يفي بالمطلوب تجاه تطوير التعليم أسوة بالاتجاهات العالمية، فضًلا عن ضعف مشاركة القطاع الخاص والمدني في استثمارات التعلم العالي، وكذلك تضاءل حجم التبرعات، والهبات، والمنح، والقروض (الوقف الجامعي)، كما تعاني قضية التمويل الجامعي من صور للهدر في مجالات الجودة، والطلاب الراسبين، والهدر الوظيفي، والهدر في عدم استغلال المنشأت الاستغلال الأمثل (عباس، ووهبة، محمد، ٢٠٢٢، ٨٩٥).

ويتطلب تطوير تمويل التعليم الجامعي في مصر مزيدًا من الإجراءات ومضاعفة الجهود من كافة الأطراف المعنية بالعملية التعليمية، من حكومات، والمحتمع المدني، والأفراد ويمكن تلخيص تلك الجهود في البنود الأتية: (إبراهيم، أبو الوفا، وصادق، ٢٠١٩، ٢٠٢)

- **إعفاء المؤسسات وكبرى الشركات من بعض الضرائب بما لا يتعارض مع القانون، شريطة أن تمول بعض البرامج التعليمية بالجامعة.**
- **فرض الضرائب خاصة بالتعليم الجامعي على المستفيدين من مخرجات التعليم الجامعي مثل الشركات والمصانع.**
- **إنشاء صناديق للتعليم الجامعي بالقطاعات الخدمية مثل: المياه، الكهرباء، والنقل والمواصلات المملوكة للدولة.**
- **تخصيص جزء من إيرادات المصالح الحكومية العامة للتعليم الجامعي.**
- **قيام وسائل الإعلام المتنوعة بتتناول الواقع الذي يعاني منه نظام التعليم الجامعي و ضعف قدرة الحكومة على تمويله وتحمل كافة النفقات بشفافية ومهنية.**

- توضيح آليات جمع الأموال ووسائل الاستفادة منها والإعلان عن ذلك للجميع.
- إنشاء نظام متكافىء للرسوم الطلابية، وتقديم قروض ومنح دراسية للطلاب المتفوقين، وغير القادرين، تشارك فيه الشركات والبنوك، ويخضع للإشراف من المجلس الأعلى للجامعات.
- الاستفادة من الوحدات ذات الطابع الخاص بما لا يخل بعمل الجامعة الأساسي.

كما قدم (القصبي، ٢٠٠٣، ٢٥٣) تصورًا مقترحًا لتنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي بمصر في ضوء بعض التجارب العالمية جاء فيه:

- رفع الرسوم التعليمية: بحيث يدفع الطالب نسبة من كلفة تعليمه، أما الطالب الراسب فيدفع الضعف في السنة التي رسب فيها؛ مما يزيد من الكفاءة الداخلية للتعليم الجامعي وحرص الطلاب على الدراسة والتحصيل.
- خفض كلفة التعليم، بتقليل صور الهدر، والتوزيع العادل للموارد، وتقليل الترهل الإداري.
- توطيد أواصر العلاقة بين الجامعة والمؤسسات الانتاجية، من خلال تقديم نتائج الأبحاث والاستشارات الفنية.
- توجيه البحوث العلمية لحل مشكلات المجتمع التنموية؛ فتزيد بذلك مستويات التنمية، وتُضخ أموال ونفقات زائدة للعملية التعليمية.
- القيام بالأنشطة الاستثمارية داخل الجامعة (كالمطاعم، والكافيهات، والمكتبات، والنوادي الخاصة، فضًلا عن الوحدات ذات الطابع الخاص (بيوت الخبرة)).
- ضريبة تشغيل الخريجين على الشركات والمؤسسات الخاصة بنسبة تكافئ عدد العاملين في تلك الشركات ونوعيتهم.
- الاستفادة القصوى من التكنولوجيا لتعليم عدد أكبر بكلفة أقل.
- الاستفادة من الصيغ الجديدة في التعليم الجامعي ذات الطابع التمويلي، مثل: (الجامعة الافتراضية، الجامعة الذكية، الجامعة المنتجة، جامعة الشركات، الجامعة البحثية، الجامعة الوقفية).

من العرض السابق يتضح أن هناك شبه اتفاق على محدودية الموارد الذاتية للجامعات، في الوقت ذاته تعالت النداءات بوفرتها ممثلة في صورة قروض، ومنح، وهبات، وتبرعات من الأغنياء وفاعلي الخير، وهذا هو الوقف الجامعي والذي له أنموذج في مصر أولًا ممثلة في

الجامع الأزهر قديمًا، وحاليًا جامعة الأزهر فرع تفهنا الأشراف بالدقهلية (تجربة رائد التنمية المحلية صلاح عطية) من وقف مؤسسة الصلاح الخيرية للإنفاق على كليات الجامعة هناك وباقي أوجه الخير بالقرية، وكذلك له نموذج في العديد من الدول العربية والأجنبية.

ثانيًا: الإطار الفكري للوقف التعليمي،(تعريفه، ومزاياه، ومبرراته، وصوره، وواقعه)

تدورمعظم تعريفات "الوقف" في اللغة حول معنى: الحبس سواء أكان حسيًا أم معنويًا، وهو مصدر وقفت أقف بمعنى حبست، ومنه حبس الدابة إذا حبستها على مكانها، ومنه الموقوف لأن الناس يوقفون، أي يحبسون للحساب، ومنه قول العرب وقف الدار على المساكين إذا حبسه (الزبيدي، ١٩٨٧، ٤٦٧)

وقد بدأ الوقف في العصر الإسلامي مع بداية العهد النبوي في المدينة المنورة بالرغم من اختلاف المهاجرين والأنصار في أول صدقة حبست في الإسلام، فيرى المهاجرون أنها صدقة عمر بن الخطاب "رضي الله عنه" بينما قال الأنصار أنها صدقة الرسول (صلى الله عليه وسلم) (قحف، ٢٠٠٠، ٦٢).

وكان الوقف سببًا لدعم أنشطة تعليمية، وثقافية، واجتماعية، واقتصادية يصعب حصرها، حتى بدا الوقف ظاهرة اجتماعية، وتعليمية، وثقافية، واقتصادية إسلامية فريدة، عرفها المسلمون منذ صدر الإسلام وبرعوا فيها والجدير بالذكر أن الفقهاء أجازوا وشجعوا الوقف على مؤسسات التعليم وطلبة العلم، وعدوه من وجوه البر التي يعدل ثوابها الجهاد في سبيل الله، ومن ثم كان الرواج السريع للمدارس الدينية القائمة على الوقف؛ وعلى الرغم من ذلك تأخر نسبيًا دور الوقف في إنشاء الجامعات القائمة على المبادرات الأهلية، لكن لا يمكن إغفاله أبدا، ومن الأمثلة على الجامعات التي كان للوقف دور مهم فيها: جامعة الأزهر، وجامعة القاهرة، وجامعات أخرى في عدد من الدول، خلال فترات متعاقبة من عصور الازدهار الإسلامي (أحمد، ١٩٩٤، ٦٩).

ومن صور الوقف الأكثر وضوحًا، الوقف على المكتبات الملحقة بمؤسسات التعليم والمستقلة عنها، الذي كان له الأثر الإيجابي في البحث العلمي الذي تمركز في البداية حول علوم القران والسنة، ثم اتسعت الدائرة إلى عديد من العلوم والتخصصات المدنية، ومن هذه المكتبات الوقفية على سبيل المثال لا الحصر: دار الحكمة في القاهرة، ودار العلم في الموصل وفي بغداد وفي البصرة، وخزانة الكتب في حلب، والخزانة المالكية في مكة المكرمة،

ومكتبة عارف حكمت في طيبة، أما المكتبات الشهيرة الملحقة بالمساجد، فمنها: مكتبة الحرم المكي الشريف، والمسجد النبوي، وجامع الأزهر بالقاهرة، وجامع أبي حنيفة في بغداد، والجامع الأموي في دمشق، وجامع نيسابور، وجامع الزيتونة في تونس، وجامع القرويين في فاس، وغيرها (أحمد، ١٩٩٤، ٨٩).

ثم تراجعت دافعية الناس للوقف في فترة من الزمن ولعل السبب وراء ذلك؛ الاحتلال الأجنبي لفترات متعاقبة لعدد من الدول العربية، والتراجع الذي أصاب الحضارة الإسلامية بشكل عام خلال تلك الفترات، وهيمنة الحكومات في بعض الدول العربية على الوقف وصدور بعض الأخطاء من قِبلهم تجاه الواقفين، يضاف إلى ما سبق ضيق النظرة للوقف وحصره في الجانب التعبدي، وابتعاده عن التأثير في كافة نواحي الحياة العامة، وأخيرًا تفشي الفقر في كثير من االبلدان العربية والإسلامية.

وتتنوع أصناف الوقف تبعًا للغرض منها إلى أقسام ثلاث: الوقف الخيري، والوقف الأهلي، والوقف المشترك، أما من حيث طبيعة الثروة الموقوفة، فتنقسم إلى نوعين آخرين، هما: الوقف المباشر، والوقف الاستثماري، فالوقف الخيري– ويسمى أيضًا "الوقف العام" – هو ما يخصص الواقف ريعه للإنفاق على جهات البر والمنفعة العامة، سواء أكانوا أشخاصا بعينهم من المحتاجين، أم كانت جهات بر عامة كاليتامى، والفقراء، والمساكين، والمرضى والعجزة والمسنين والطلبة، وغيرهم، ويمكن أيضًا أن يكون الوقف على مؤسسات خدمية كالمستشفيات والمدارس وغيرها (غانم،٢٠٠٩، ١٣).

أما الوقف الأهلي – ويسمى أيضا "الوقف الخاص" أو "الوقف الذُري" – فهو ما يخصص ريعه للإنفاق على النفس والذرية في حياة الواقف وبعد مماته، والوقف المشترك هو ما يجمع بين صفات الوقف الخيري والوقف الأهلي، بحيث تخصص منافعه للذرية ولجهة من جهات البر معاً (غانم، ٢٠٠٩، ١٤٤).

وعن من حيث النظر إلى طبيعة إنتاج الثروة الموقوفة، – فهو تقسيم اقتصادي – فيكون نوعه الأول (مباشر)، وهو الأصل الموقوف الذي ينتج خدمات استهلاكية مباشرة للغرض الموقوف عليه، فهو يستخدم بذاته، ولا يستثمر ولا تستغل عوائده، ومثال ذلك: وقف المساجد، والمدارس، والمستشفيات، ومباني الجامعات، أما النوع الثاني فهو استثماري، وهو الأصل الموقوف ليتم استغلاله واستثماره بأفضل طرق الاستثمار، ثم لينفق من ريعه على

الموقوف عليه، ومثال ذلك: وقف الأراضي والاستفادة من عائد زراعتها، ووقف المباني والاستفادة من عائد إيجارها (قحف، ٢٠٠٠، ٧٤).

ويتميز الوقف التعليمي بالعديد من المزايا أهمها: كونه مصدر من مصادر الموارد المالية التي تساند الدولة في دعم نشر العلم وتعليمه، إذا ما أحسن استثماره على الوجه الأمثل، كما يُعد الوقف التعليمي مصدر تمويلي يتصف بالثبات والديمومة النسبية، وهذا يجعل المؤسسة التعليمية تتسم بالاستقرار المادي ثابتة الأركان قوية التأسيس، فضلا عن أن الوقف التعليمي يحقق الاكتفاء الذاتي للمؤسسة، وليست بحاجة للعون من غيرها، بالإضافة إلى أن الوقف على المراكز البحثية يجعلها تنبض بالحياة وتشع بالابتكار. (الراشدي، ٢٠١٨، ٤١)

وإذا كان الوقف التعليمي قديم النشأة، ظهر في العديد من البلدان الإسلامية والغربية ممثلة في جامعة الأزهر، والجامعات الأهلية، وكذلك في جامعة هارفارد بأمريكا، وتورنتو بكندا وغيرهم إلا أن تطبيقه آلان يحول دونه العديد من المعوقات القانونية والتشريعية، أو ضعف الوعي بأهميته التمويلية، ولذا يمكن القول بأن هناك العديد من الدوافع للأخذ بنموذج الجامعة الوقفية في التعليم الجامعي نذكر منها:

- النهوض بمستوى جامعتنا العربية وتحقيق غاياتها وأهدافها، وحجز مكانة متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات؛ إن المطلع على الإحصائيات المعاصرة لترتيب الجامعات، ومستوى التعليم، وترجمة الأبحاث، ومستوى القراءة، والبحث العلمي، براءات الاختراع، وغير ذلك، يلحظ الرتبة المتأخرة لجامعتنا العربية في التصنيف العالمي (QS)(٢٠٢٤) حيث خلت المائة الأولى للتصنيف من ورود أي جامعة عربية في حين جاء أول ترتيب لجامعة عربية في الترتيب (١٤٣) جامعة الملك عبد العزيز بالمملكة العربية السعودية، ثم جامعة قطر في الترتيب (١٧٣)، ثم جامعة الملك فهد للبترول في الترتيب (١٨٠) (https://www.topuniversities.com/university-rankings).
- مواكبة عصر الثورات الذي نعيشه(المعلومات، الاتصال، الفضاء، التكنولوجيا، الجينوم، البيولوجيا)، وكلها مجالات بحثية، بحاجة إلى طفرة تمويلية مما تعجز عنه الحكومات في البلاد النامية، وقد يفي بذلك الوقف الجامعي حيث يسهم في التحول إلى التشارك المجتمعي في إدارة التعليم العالي. (منادى، ٢٠١٨، ١٠٠)

- يحتاج الإنفاق على البحث العلمي، إلى مصدر تمويلي ثابت ومستدام، وهما عنصران يتوفران للوقف الجامعي ولا يتوفران لغيره.(منادى، ٢٠١٨، ١٠٠)
- تماشيًا مع نظم الجودة والاعتماد الحديثة؛ تحتاج البنية التحتية بالجامعات إلى نفقات ضخمة لتجهيز المعامل بأحدث الأجهزة والمعدات العلمية، وكذا الحاجة إلى إنشاء مكتبات متخصصة في البحث العلمي، تعتمد على قواعد المعلومات المتخصصة في المجالات العلمية.
- ساهمت الجامعات الوقفية التركية في حل مشكلة توظيف الخريجين، حيث أولت قضية تشغيل الخريجين عناية خاصة من خلال التكوين العلمي والفني والمهاري بما يتماشي مع مستجدات العصر ويتيح للخريج الحصول على وظيفة ضمن نطاق تخصصه، ومن ثم تعميم هذا النموذج التمويلي في الجامعات أجدى نفعًا، وأوقع أثرًا في حل مشكلة البطالة. (سليمان، ٢٠١٣، ٧٩٨).
- الأزمة العالمية التي تعاني منها المجتمعات كافة والتي أثرت بشكل مباشر على انخفاض التمويل الحكومي على التعليم، ومن ثم لابد من البحث عن بدائل تمويلية إضافية.
- الوقف يفتح أفاقًا عديدة، ويستحدث تخصصات جديدة، فالوقف على الاطعام، والإيواء، والعلاج، والتعليم، والإسكان، كل هذا يزيد من الانتاجية والابتكار.(الأسرج، ٢٠١٣، ٤٤)

وتتنوع الآليات والصيغ الوقفية المعاصرة بتنوع الاستفادة منها، في تمويل المؤسسات التعليمية، حيث يشمل التمويل كل ما يتعلق بالمؤسسة التعليمية والثقافية من حيث المبنى، والأجهزة التعليمية، وكذلك ما يتعلق بجانب الإدارة والإشراف، والأساتذة، والطلاب، والمكتبة، وكل ما تحتاج إليه المؤسسات التعليمية، ومنها ما هو تقليدي، ومنها ما هو معاصر.

إن دعم مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي قد يكون من خلال الوقف المباشر، كوقف الكتب والمكتبات، وبرامج الحاسوب، ووقف الأجهزة المستخدمة في الأبحاث العلمية، كما يمكن الاعتماد على الصيغ التقليدية لإنشاء الأوقاف الاستثمارية والاستفادة من ريعها، ومن ذلك وقف العقارات: كالأراضي، والمباني السكنية أو التجارية وغيرها من العقارات، وقف النقود: من خلال وقفها كودائع في البنك، أو في محافظ استثمارية، وقف الأسهم في الشركات المساهمة بضوابطه الشرعية والاقتصادية، بحيث تكون من شركات ذات نشاط مباح

شرعًا، ولا ينطوي الاستثمار فيها على مخاطرة اقتصادية عالية (حياة،عبد اللطيف، ٢٠٢٠، ١٨٠).

ومن الصور المعاصرة للوقف "الصناديق الوقفية" وظهرت فكرة الصناديق الوقفية كصيغة حديثة من صيغ التمويل بالوقف، وهي شائعة الاستخدام في عدد من البلدان؛ إما لإدارة واستثمار أوقاف الجامعات، أو لتمويل البحث العلمي، وهي فكرة مجتلبة من صناديق الاستثمار، والتي هي بدورها "عبارة عن أوعية تجتمع فيها المدخرات الصغيرة لتكون أموال ضخمة والتي توجه لأنواع الاستثمارات المربحة"، كالاستثمار في أسهم الشركات المختلفة تفاديًا لمخاطر الخسارة، أو الاستثمار في العقار أو الصناعات بمختلف أنواعها وغير ذلك من المشاريع الاستثمارية المربحة التي تتولاها إدارة محترفة في الاستثمار، وبهذا فإن الصناديق الوقفية هي "وعاء تجتمع فيه أموال موقوفة تستخدم لشراء عقارات وممتلكات وأسهم وأصول متنوعة تدار على صفة محفظة استثمارية لتحقيق أعلى عائد ممكن ضمن مقدار المخاطر المقبول"، على أن يتم صرف أرباح الصندوق الوقفي على الأغراض الوقفية التي أنشئ من أجل تحقيقها في وثائق التأسيس، كإنشاء المؤسسات الوقفية التعليمية أو الثقافية. (القري، ٢٠٢٣، http://www.elgari.com/article81.htm)

لذلك يقترح البحث تأسيس صناديق وقفية لتمويل التعليم الجامعي في مصر، وذلك بإصدار أسهم تمويلية يتم بيعها للأفراد، وتتم إدارتها من قبل هيئة متخصصة في إدارة صناديق الاستثماربالإنابة عن وزارة الأوقاف أو أي مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، كالجمعيات والمنظمات، على أن يتم استثمار أموال الصندوق فيما هو حلال شرعًا، وينفق من ريعه على الأغراض التعليمية والثقافية.

كما يمكن دعوة القطاع الخاص، مثل الشركات التجارية بتخصيص جزء من أرباحها لوقفها على الصناديق الوقفية الهادفة لتمويل التعليم والثقافة، وذلك بالتنسيق مع الجمعيات الثقافية وتحت إشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ويمكن الاستفادة من تجربة الأمانة العامة للأوقاف بالكويت في مجال الصناديق الوقفية، والتي تعتبر بحق رائدة في هذا المجال في العالم العربي، نظرا لأنواع الصناديق الوقفية التي أسستها تحقيقا لأهداف التنمية الشاملة (الصريخ، ٢٠٠٤، ٣٠).

لقد عرفت بعض البلاد العربية منذ القدم، تأسيس بنوك وقفية للقرض الحسن، و تقديم منح دراسية؛ ذلك أن بعض الواقفين كان يحبس ماله من أجل مساعدة كل من يرغب في القرض الحسن، فقد ذكر صاحب مياره أنه كان بقيسارية فاس دراهم نحو ألف أوقية محبسه بقصد الاقتراض بحيث توضع تحت يد أمين بإشهاد على أن يُقرضها لذوي الحاجة إما برهن أو ضامن وهو الأولى أو بلا شيء حسبما يرى ذلك من جعلت تحت يده، فكان من يستلفها يرد بعضها نحاسًا ويمتنع من تبديله فما زال الأمر كذلك حتى اندسرت (المالكي، ٢٠٠٠، ٢٢٧).

ولذلك فإن معاودة تطبيق هذه الفكرة في الوقت الحاضر سيجلب نفعًا للمجتمع، وذلك بتأسيس بنك وقفي يكون غرضه هو تقديم القروض الحسنة للطلبة والباحثين في المرحلة الجامعية ومرحلة الدراسات العليا لمن لا يستطيعون مواصلة دراستهم لظروفهم المادية، أو منح دراسية في تخصصات نادرة خارج الوطن؛ على أن يتم التعاقد معهم لاسترداد هذه القروض عند اليسار والسعة.

ويمكن للبنك أن ينشئ قسمًا لمنح الدراسات العليا ويدعوا إليها الواقفين وأهل الخير من أجل وقف أموالهم على التخصصات التي يحتاجها المجتمع بشدة، مع منحهم مطلق الحرية في اختيار التخصص الذي يرغبون في الوقف عليه، ويمكن تطبيق فكرة القرض الحسن للطلبة والباحثين، من خلال صناديق وقفية، يديرها البنك ويشرف على أمورها.

كما تعد الكراسي العلمية الوقفية – وتسمى أيضا "الكراسي البحثية" أو "كراسي البحث العلمي – "إحدى الصيغ الحديثة التي يمكن استخدام الوقف بها لدعم البحث العلمي في مجال معين أو تدريس مادة معينة تهتم بها الجامعة ويهتم بها ممول الكرسي العلمي ويمكن الحديث عن الكراسي العلمية الوقفية من خلال ثلاث نقاط: تعريفها، بعض نماذجها، آلية إنشائها وتمويلها.

والكرسي العلمي الوقفي هو برنامج بحثي أو أكاديمي في الجامعة، ينشأ لدراسة صنف من صنوف المعرفة، ويشغل هذا الكرسي أحد العلماء أو الأساتذة المشهود لهم بالتميز العلمي والخبرة في المجال العلمي للكرسي، ويكون لأستاذ الكرسي دور فاعل في تسيير الشئون العلمية للكرسي، ويعمل ضمن البرنامج فريق من الباحثين من ذوي الخبرة والكفاءة في مجاله.

ويتحمل الكرسي العلمي الوقفي نفقات أستاذ الكرسي؛ من أجل قيامه بالتدريس والبحث العلمي، ويكون تمويل الكرسي نابعًا من عوائد أوقاف أو صندوق وقفي مخصص لتمويل هذا الكرسي، ويمكن وصف الكرسي العلمي الوقفي بأنه منحة نقدية أو عينية – في صورة وقف – يتبرع بها فرد أو شخصية اعتبارية، لتمويل برنامج بحثي أو أكاديمي بالجامعة وغالبا ما تدير الجامعة هذا الوقف ليصبح ضمن أوقاف الجامعة (العمراني، ٢٠١١، ١٨) .

ويمكن القول إن فكرة الكراسي العلمية الوقفية تدعم التشارك بين الجامعة، ومؤسسات المجتمع الأخرى، سواء الشركات أم مؤسسات المجتمع المدني، أو حتى الأفراد؛ من أجل دعم وتطوير مجالات علمية متخصصة، حيث تقدم الجهات الخارجية التمويل اللازم، بينما تتولى المؤسسة الأكاديمية توفير المناخ البحثي الملائم لنجاح الكرسي في تحقيق أهدافه كما أن تمويل الكراسي العلمية من مصادر خارجية يُكسبها مرونة إدارية ومالية عالية.

وتتعدد صيغ الكراسي البحثية الوقفية في جامعات العالم، وهي صيغة منتشرة في دول آسيا مثل: ماليزيا، والصين، وسنغافورة، وكذلك في كندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا وأوروبا، ومن أمثلتها في العالم العربي الكراسي العلمية القائمة بعدد من جامعات المملكة العربية السعودية، كجامعة الملك فيصل التي أنشئ بها ستة كراس علمية وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، والتي بها عشرون كرسيًا علميًا قائمًا (الرفاعي، ٢٠٢٣، http://iefpedia.com/arab).

ومن الأمثلة الأخرى: ما تم إيقافه لجامعة اليرموك بالأردن، حيث توجد وقفية "كرسي سمير شما للمسكوكات الإسلامية" والذي خصص لمادة "المسكوكات الإسلامية" في قسم التاريخ، بهدف تدريسها وتكوين مكتبة لهذا التخصص، بالإضافة إلى إرسال بعض الطلبة في هذا التخصص للدراسة في الخارج كذلك وقفية "كرسي الشيخ صالح كامل للاقتصاد الإسلامي" المخصصة لعلم الاقتصاد الإسلامي، وفي فلسطين توجد وقفية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، والتي تتضمن إنشاء كرسي أستاذية لتدريس فكر الإمام الغزالي ومنهجه في جامعة القدس والمسجد الأقصى المبارك (الرفاعي، ٢٠٢٣ http://iefpedia.com/ara)

وقد قامت منظمة اليونسكو بإنشاء برنامج كراسي اليونسكو، والذي يقوم على التعاون مع جامعات متعددة في (١٣٤) دولة من دول العالم، ويوفر نموذجًا للتعاون الدولي في المجال الأكاديمي وبحلول نهاية عام (٢٠١٢) كان لليونسكو (٧٦٢) كرسيًا في مختلف دول

العالم، كان لدول أوروبا النصيب الأكبر منها، وأنشأت اليونسكو (٥٨) كرسيًا بالتعاون مع جامعات الدول العربية، منها كرسيان فقط في مصر، هما "كرسي اليونسكو لحقوق الإنسان " في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، و"كرسي اليونسكو للمرأة، والعلم، والتكنولوجيا" بجامعة عين شمس (UNESCO، ٢٠١٣).

أما عن تمويل الكراسي البحثية: فيكون إما من الجهة الممولة، أو من الجامعة وفي الحالة الأولى تحدد الجهة الممولة المجال العلمي للتخصص الذي ترغب في إنشاء كرسي علمي له شريطة أن يكون المجال العلمي للكرسي متسقًا مع رسالة الجامعة والخطة العامة للكلية التي سينشأ فيها، وتتعدد إيرادات الكرسي العلمي، ما بين عائد الوقف، والتبرعات، والهبات، والوصايا التي يتلقاها، بالإضافة إلى إمكانية اعتماده على تمويل سنوي يتفق عليه مع ممولي الكرسي كما يضاف إلى ميزانية الكرسي إيراداته التي يحققها من المشروعات البحثية والبرامج العلمية التي يقوم بها.

ومن بين الصيغ الحديثة تأتي المؤسسات الخيرية والأمانات الوقفية والتي تعد إحدى الأشكال المؤسسية لاستخدام الوقف، والتي يكثر استخدامها في بلاد الغرب؛ لوجود أساس قانوني واضح لها وكلاهما يقوم على فكرة إيقاف الأموال والأصول لاستثمارها، من أجل تحقيق عائد مادي يساعد على زيادة الأصل الوقفي؛ لتعويض تآكل قيمته بسبب التضخم، كما يكفي للصرف على أهداف المؤسسة الموقوف عليها.

وتتعدد صيغ الدعم المالي الذي يمكن أن تقدمه المؤسسات الخيرية والأمانات الوقفية لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي فأحد هذه الصيغ هي تقديم المنح، حيث تتلقى المؤسسة أو الأمانة طلبات المنح من الجهات المختلفة، ويتم دراستها من خلال اللجان المختصة من أجل تقديم التمويل اللازم وتشمل الصيغ الأخرى إنشاء شراكات مع الجامعات ومراكز البحث العلمي، حيث يمكن تقديم مخصصات سنوية لبعض الأقسام العلمية، أو تقديم منح لدراسة موضوع بحثي معين أو مادة علمية تهتم بها المؤسسة كما تقدم المؤسسات الخيرية والأمانات الوقفية في بعض الأحيان دعما لتطوير البنية الأساسية الخاصة بالجامعات أو مراكز البحث العلمي، وتحديث المعامل والأجهزة العلمية وفي بعض الدول تقوم المؤسسات الخيرية بإنشاء جامعات أهلية، والصرف عليها من وقفية المؤسسة (مبروك، ٢٠١٠).

ومن أمثلة بعض المؤسسات الوقفية: وقفية ولكم (Welcome trust) ببريطانيا، والتي تعد من أكبر الأمانات الوقفية على مستوى العالم وتعنى بمجال العلوم الطبية ونشر الوعي بين العلماء وصناع القرار، ومؤسسة فورد (Foundation Ford) بأمريكا :إن مؤسسة فورد تعد من أكبر المؤسسات الخيرية بالولايات المتحدة؛ وهي تعمل على تحقيق أهدافها من خلال ثلاثة برامج أساسية، وهي: (توفير الفرص الاقتصادية من أجل خفض الفقر وتحقيق الأمان الاقتصادي، (تعزيز الديمقراطية وضمان حقوق الإنسان للجميع، (التعليم والابتكار وحرية التعبير، من خلال عدة وسائل مثل برامج المنح التعليمية وتعبر النماذج السابقة عن التفاوت الكبير بين المؤسسات الخيرية والأمانات الوقفية، من حيث حجمها ومقدار وقفياتها، ومدى شفافيتها ونشرها لبيانات عن أصولها وأنشطتها (الرفاعي، ٢٠٠٧).

واقع الوقف التعليمي بمصر:

يعاني الوقف الجامعي على أرض الواقع من العديد من المشكلات منها ما رصدته بعض الدراسات (جوهر، وجمعة، ٢٠١١، ٣٧– ٣٨):

- **الفساد المالي والإداري من قبل بعض المسؤولين عن الوقف والتصرف في العين الموقوفة تصرف المالك في ماله ضاربين بشروط الواقفين عرض الحائط.**
- **وفي صورة عكس الأولى وهي الجمود على شروط الواقفين دون مراعاة الصالح العام حتى وإن فسدت العين الموقوفة أو أهملت، وتعطل النفع منها.**
- **احجام بعض الأفراد عن وقف ممتلكاتهم وأموالهم، وهو أمر طبيعي قد ينجم عن الأمر الأول والثاني.**
- **سيطرة بعض الأنظمة في الدول العربية والأسلامية على أموال الوقف وتسخيرها لغير ما قصده الواقفون من نشاطات.**
- **الإهمال الشديد لمؤسسات الوقف من صيانة ومتابعة دورية وغير ذلك.**

ومن بين المعوقات ما جاء في دراسة (على، ٢٠٢٣، ١٣٠٤) وهي:

- **اقتصار الوقف في الغالب الأعم على الصور العينية.**
- **فتور الهمة وضعف الرغبة لدى المسؤولين في عمليات الإصلاح والتغيير.**
- **ضعف الرقابة وسيادة الروتين والبيروقراطية، واستغراق الإجراءات الإدارية وقتًا طويلا.**
- **الصرف في غير الاحتياجات الضرورية وإهمال الضروري.**

- الافتقار إلى الإطار القانوني الذي يحمي الوقف، ويضمن تنفيذ شروط الواقفين.
- صعوبة الحصر أحيانًا، وقلة المعلومات.

والمتأمل في واقع الوقف التعليمي وما يعانيه من صعوبات وما يعترضه من معوقات، يلحظ أن تلك الصعوبات ترجع في الجزء الأكبر منها غياب الإطار القانوني، و ضعف الوعي المؤسسي بإدارة أموال الوقف فضلاً عن استثمارها والاستفادة من ريعها في تحسين وتطوير العملية التعليمية، وهذا ما يمكن الافادة منه من خلال عرض نماذج لبعض الدول والوقوف على نقاط القوة فيها ويتضح ذلك في العرض التالي.

ثالثًا: الجامعة الوقفية: (إطار نظري، ونماذج عالمية، ودروس مستفادة).

أهداف الجامعة الوقفية: (سليمان، ٢٠١٣، ١٣٣)، (الأشرم، ٢٠١٨، ٢١)

تتنوع أهداف الجامعة الوقفية بتنوع حاجات الأفراد في المجتمع، ويمكن تلخيصها في الأتي:

- ضمان بقاء المال وديمومة الانتفاع به أطول فترة ممكنة.
- منح فرصة للراغبين في عمل الخير، وتحول ظروفهم والتزاماتهم دون ذلك.
- تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.
- إيجاد مؤسسات وقفية تعمل بحرية كاملة (الحرية الأكاديمية) بعيدًا عن المؤثرات الخارجية.
- إقامة شراكات بحثية لتحقيق أقصى استفادة ممكنة.
- استقطاب الكوادر التدريسية المشهود لهم بالكفاءة في تخصصهم.
- التركيز على التعليم التطبيقي العملي وبخاصة في المجال التكنولوجي.
- خلق فرص عمل للدراسين بعد التخرج.
- توطين المعرفة، ووقف نزيف الأدمغة.
- تدعم فلسفة التعليم مدي الحياة والتعلم من أجل الحياة.
- إعداد أجيال قادرة على خدمة المجتمع.

ومما سبق يمكن القول أن أهداف الجامعة الوقفية متنوعة ما بين أهداف اجتماعية، وأهداف صحية، وأهداف دينية، وأخرى تعليمية.

وتكمن أهمية الجامعة الوقفية في حفظ الأصول الموقوفة المحبسة على التعليم، واستدامة عطائها للأجيال المتعاقبة، فضلاً عن تحقيق النفع للأساتذة والطلبة الدارسين، من تلبية رغباتهم وتطلعاتهم المعرفية، وتمويل رواتب الأساتذة ومنح الطلبة والبرامج التعليمية، ونسخ الكتب وكل ما يتعلق بالعملية التعليمية (العلايا، ٢٠٢٢، ٦١١)، كما أن نظام الوقف الجامعي يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ بإقامة المشروعات البنيوية الأساسية التي تسهم في زيادة الانتاج والتوزيع العادل للثروة والدخل، بالإضافة إلى كون الجامعة الوقفية تسهم في الاستثمار وترشيد الاستهلاك (عبده، ١٩٩٧)، كما أن وردات الوقف الجامعي في العقود الأخيرة تزايدات أهميته؛ استجابة للأزمات المالية التي تتعرض لها الجامعات، حيث تعمل صناديق الوقف الجامعي على خفض المدفوعات مقارنة بسياسات الدفع المعلنة في أعقاب الصدمات السلبية والأزمات المالية (Bulman, G, 2022).

وتتعدد النماذج الوقفية للجامعات في العديد من الدول، المتقدم منها والنامي، العربية منها والأجنبية، ولم يقتصر الأمر على الجامعات بل تعداها إلى مراكز بحثية ومؤسسات وتنوعت أوجه الإفادة من تلك النماذج فيما يتعلق بالشق القانوني، أو الإطار التنظيمي، أو حتى التعليمي ومن أهم تلك النماذج:

- جامعة الملك عبد الله.

نشأ الوقف العلمي بها في عام ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م، بمبادرة مجموعة من أهالي وأعيان مدينة جدة، وبعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعة؛ وتبنى الفكرة الأمير (عبد المجيد بن عبد العزيز) أمير مكة المكرمة وقام بإنشاء الوقف العلمي بالجامعة وقد خصص هذا الوقف لتمويل المشروعات البحثية، واستحداث آليات للتطوير والابتكار، وهدفه إعداد علماء متخصصين في المجالات العلمية وبخاصة في المجالات الطبية، والهندسية.

وتقوم آلية عمل الوقف العلمي للجامعة على جمع التبرعات النقدية والعينية من خلال برامج المساهمة المتنوعة، ثم توجه الأموال إلى مشاريع استثمارية من خلال لجنة الاستثمار وتهدف لعظيم العوائد الاقتصادية وتنمية الاستثمار في أموال الوقف، وفي نهاية السنة المالية يتم استقطاع جزء من العوائد الاستثمارية لتستثمر مرة أخرى في مشاريع استثمارية جديدة، من أجل تنمية رأس مال الوقف. أما الجزء الأكبر من العائد فيوجه مباشرة

لدعم المشاريع البحثية وتمويل الدراسات العلمية، وتحسين العملية التعليمية (جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، ٢٠٢٣، http://arabic.kaust.edu.sa).

- جامعة الملك سعود الوقفية.

وافق مجلس الجامعة في عام (٢٠٠٧م) على إنشاء برنامج أوقاف الجامعة، وفي عام (٢٠٠٨) أصدر مدير الجامعة قرارًا بإنشاء الأمانة العامة لأوقاف جامعة الملك سعود، ثم تبع ذلك صدور قرار مدير الجامعة بتشكيل اللجنة التأسيسية لأوقاف الجامعة في منتصف عام (٢٠٠٩)، وأوقاف الجامعة حاليًا تتكون من أصول عقارية قدرت قيمتها في عام (٢٠١٢)م بنحو (٣,٥١٥) مليار ريال (أوقاف جامعة الملك سعود، http://endowment.ksu.edu.sa)

- الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

قرر مجلس الجامعة الإسلامية في عام (٢٠٢١م) الموافقة على مشروع أوقاف الجامعة الإسلامية واللائحة المنظمة له، وتم تحديد السلطة العليا المشرفة على شئون الوقف لتكون مجلس نظارة الأوقاف، وبجانب مجلس النظارة، توجد الإدارة التنفيذية للوقف، والتي تتكون من مدير الجامعة (كمشرف عام)، ووكيل الجامعة للتطوير، والمدير التنفيذي لإدارة الوقف، وسكرتير المدير التنفيذي، إلى جانب أربعة أعضاء من ذوي الخبرة الإدارية والتميز في البحث العلمي والتدريس بالجامعة، وتتبع الإدارة التنفيذية ثلاث وحدات مساندة، وهي:

- وحدة الشئون الإدارية والخدمات المساندة: وهي مسئولة عن إدارة وتنفيذ مشاريع الوقف وصناديقها الوقفية.
- وحدة تنمية واستثمار الموارد الوقفية: ومهمتها إعداد استراتيجية استثمار الأصول الوقفية، ومتابعة تنفيذ ما يتم التخطيط له.
- وحدة الشئون العلمية: وهي تقوم بإبداء الرأي في الشئون البحثية والعلمية.

وينفق العائد من الوقف على العديد من المصارف، منها الخدمات التعليمية والبحث العلمي، وطباعة الكتب، ودعم خدمات العمادات المساندة والجهات التعليمية، وتطوير البنية التحتية للتعليم والبحث العلمي وتوفير الوسائل التعليمية الحديثة للجامعة. كذلك يقوم الوقف على رعاية طلاب الجامعة والخريجين وأسرهم، وزيادة المنح الدراسية للطلاب الراغبين بالالتحاق بالجامعة، وتمويل الدورات العلمية التي تقيمها الجامعة، وإقامة المباني السكنية

للطلاب وتأمين وسائل النقل المريحة لهم (الجامعة الإسلامية، ٢٠٢٣، http://www.iu.edu.sa).

ومما سبق يمكن القول بأن المملكة العربية السعودية هي إحدى الدول العربية الإسلامية الرائدة في مجال استخدام الوقف لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي بها. فإطارها القانوني والمؤسسي يسمح بامتلاك الجامعة أصول وقفية واستثمارها، كما تتنوع الأساليب المستخدمة من قبل الجامعات للتمويل بالوقف، فلديهم الكراسي العلمية الوقفية، كما يوجد نموذج لصندوق وقفي تابع للجامعة، هذا إلى جانب العديد من الكليات والجامعات الأهلية، والتي تمثل ما يقرب من ثلث عدد الجامعات في المملكة، وفيما يلي إطلالة سريعة على الإطارين:

تنقسم الأوقاف في الإطار القانوني السعودي إلى نوعين: أوقاف خيرية خاصة، وأوقاف خيرية عامة؛ فأما الاوقاف الخاصة: فيقوم بالنظارة عليها من يحدده الواقف؛ فإن لم يحدد الواقف ناظرًا، تقوم المحاكم الشرعية بتعيين ناظر للوقف ومن حق دوائر الأوقاف مراقبة الأوقاف الخيرية الخاصة بهدف حفظ الوقف والمساعدة في تنفيذ شروط الواقف وفي حالة انقراض المستحقين في الوقف وأيلولته إلى جهات خيرية عامة، يكون لدوائر الأوقاف وضع يدها على الوقف بعد موافقة الحاكم الشرعي. والاوقاف العامة: هي الأوقاف المخصص ريعها لجهات البر العامة، وتختص بالنظارة على هذا النوع من الأوقاف وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد (وزارة التعليم العالي السعودية، ١٩٩٩)

وفيما يتعلق بالإطار المؤسسي لاستخدام الأوقاف في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي بالمملكة العربية السعودية، فإن نظام مجلس التعليم العالي والجامعات فتح الباب للجامعات لتلقي أوقاف خاصة بها وإدارتها وفصلت المادة (٥٤/ب) من هذا النظام ما يتصل بقبول الأوقاف والتصرف فيها، حيث ذكرت أن "لمجلس الجامعة قبول التبرعات والمنح والوصايا والأوقاف الخاصة بالجامعة كما يجوز له قبول التبرعات المقترنة بشروط أو المخصصة لأغراض معينه إذا كانت الشروط أو الأغراض تتفق مع رسالة الجامعة وتدرج هذه التبرعات في حساب مستقل يصرف منه على الأغراض المخصصة وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس التعليم العالي (وزارة التعليم العالي السعودية، ٢٠١٢).

نموذج الجامعة الوقفية في سلطنة عمان.

المتتبع للتاريخ عمان يجد أن الوقف التعليمي لم يكن وليد اللحظة، بل شهدت عمان اهتمامًا بهذا الجانب، فالمدارس التي أسست للتعليم لم تترك بدون وقف، ففي القرن الرابع الهجري" كان لإبن بركة مدرسة في منطقة (الضرح ببهلاء) وقف عليها كثيرًا من الأموال" (الرحبي، ٢٠١٩، ٤٥)، ولأجل أهمية العلم، وتعليمه الناس "أوجد أهل نزوى أوقافًا خاصة بالمدارس تنفق عليها في صيانة أبنية المدارس، والإيقاف منها على المعلمين والطلبة (الرحبي، ٢٠١٩)، ومن مدارس ولاية (بهلا) التي تعود ما بين القرن التاسع إلى القرن الرابع عشر الهجري والتي خصص لها أوقاف مدارس: "حارة الخضراء، بستان خشتة الفلنجة، جامع بهلا القديم، الغاف، حارة صالح، حارة الحداد" (العدوي، ٢٠١٦) " ومن المؤسسات الوقفية في سلطنة عمان:

أوقاف المناهل للقروض التعليمية:

يعتبر البرنامج من الأنشطة الخدمة الوطنية الاجتماعية حيث يهدف إلى نشر ثقافة التكافل في المجتمع العماني، ويسهم في نشر التعليم العالي، ويستهدف خريجي التعليم العام ممن فاتتهم فرصة الحصول على بعثات دراسية، أو منح جامعية كاملة، وأيضًا خريجو الجامعات الراغبين في الالتحاق ببرامج الدراسات العليا، حيث يمنح البرنامج قروضًا تعليمية ميسرة وبدون فوائد للمواطنين العمانيين من مختلف محافظات السلطنة، حيث تتفاوت هذه القروض حسب طبيعة الدراسة وتبلغ كحد أقصى (١٥) ألف ريالا عماني، على أن يتم تسديدها شهريا بأقساط ميسرة لفترة تصل إلى ضعف مدة الدراسة (المناهل، ٢٠٢١م).

مؤسسة (جابر بن زيد) الوقفية:

تم تأسيس المؤسسة وفق قانون الأوقاف الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٦٥/٢٠٠٠ واللائحة التنفيذية لقانون الأوقاف الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٣/٢٠٠١ وتعديلاته وأحكام النظام الأساسي للمؤسسة الصادر بالقرار رقم ٤٢٤/٢٠١٧ وتعديلاته، ومن أهدافها: خدمة العلوم الإسلامية، ودعم المؤسسات والمراكز التعليمية بشكل خاص و دعم ذوي العسر من طلاب العلم، والتكفل بعلاج المرضى غير القادرين، ورعاية ذوي الظروف والأوضاع الإنسانية الصعبة (الخليلي، ٢٠١٧م).

المؤسسة الوقفية لدعم التعليم «سراج»

تم إشهارها (٢٠١٩م) وهدفت مبادرة (سراج) إلى تجديد الدور التنموي للوقف في رعاية التعليم ودعم برامجه العلمية، وإيجاد مصادر متنوعة ومستدامة لدعم التعليم في كافة مستوياته، إضافة إلى تقديم العون للمحتاجين من طلبة العلم وفقاً لتقارير الجهات المعنية، حيث أكد المسؤولون عن المبادرة على أن إشهار المؤسسة الوقفية لدعم التعليم «سراج» يعد أنموذجًا يحتذى به في إنشاء المؤسسات الوقفية والحرص على تزويدها بأهل الخبرة من المجتمع وأهل البذل والعطاء لتحقيق مبتغى الخيرية ونشر مقصد الوقف وزرع الثقة في النفوس وحب الخير في القلوب" (العبدلي، ٢٠٢٠م).

وقف الإمام سلطان بن سيف على متعلمي القرآن الكريم والعلم والفقراء بنزوى

والذي تأسس في عهد الإمام سلطان بن سيف بوصية مكتوبة منه، للاهتمام بالعلم وأهله والفقراء عمومًا، وهو وقف يخدم طلبة العلم وحثهم على طلب العلم النافع، والوقف مخصص جزء كبير منه لأهل نزوى، وينفق جزء منه لطلبة العلم المسافرين من خارج ولاية نزوى نظرًا لكونها مقصد لطلبة العلم من كل مكان، خاصة في العهود السابقة.

نموذج الكراسي العلمية الوقفية بالكويت:

من التجارب الرائدة في مجال الوقف التعليمي وتبني الكراسي العلمية وجعلت لذلك مؤسسة تتبناه وهي مؤسسة (الكويت للتقدم العلمي) حيث تعتمد المؤسسة على ما تتلقاه من المؤسسات والشركات العاملة على أرض الكويت التي يُلزمها النظام بالتبرع بنسبة ١٪ من صافي أرباحها السنوية، وقد بلغ عدد الشركات الداعمة (٩١٢) شركة موزعة على جميع القطاعات كالبنوك وشركات العقار والاستثمار والتأمين والخدمات والصناعة وفي مختلف القطاعات الأخرى، وبذلك تمكنت المؤسسة من انتاج بحوث مفيدة ومتنوعة تخدم الكويت وأهلها. (الخريف، ٢٠١٠، ١–٢).

نموذج الجامعة الوقفية بتركيا:

توجد أكثر من (٨٠) جامعة وقفية في تركيا؛ ولذا تعد من التجارب الرائدة في التعليم الوقفي، فأكثرها غير هادفة للربح فضلاً عن تصنيف خمس جامعات تركية عام (٢٠١٢) ضمن أفضل (٣٠٠) جامعة وهي: (بيلكنت– الشرق التقنية– اسطنبول التقنية– البوسفور– كوتش)، وجاء هذا الانتشار عقب قرار دستوري عام (١٩٨٢) يسمح بإنشاء مؤسسات للتعليم العالي تحت إشراف ورقابة الدولة شريطة أن تكون غير هادفة للربح، وفي نفس

الوقت تخضع لنفس الشروط التي تخضع لها الجامعات الحكومية فيما يتعلق بالأنشطة الأكاديمية، وتعيين أعضاء هيئة التدريس، ولكنها تختلف عنها في النواحي المالية والإدارية (الأشرم، ٢٠١٨، ٨٩) .

ويتفرد النموذج التركي في نشأته حيث يتم تطبيق قاعدة (الحلول المتزامنة الخلاقة) لعدد من المشكلات، فضلاً عن تحقيق أهداف محلية، وقومية، وثقافية، وعلمية، وتعتمد الجامعة على نفسها في توفير متطلباتها المادية وفتح مجالات لتعيين خريجيها للعمل بعد تخرجهم من إنشاء مصانع، وتخير الموقع المناسب للجامعة في المنطقة المراد تنميتها والنهوض بها، أو في المناطق النائية لجذب الأفراد بجوارها، ومن ثم فهي تعمل على حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية من بطالة، وفقر، وتخلف تعليمي بشكل شمولي تكاملي من خلال إدارة الوقف واستثماره بطريقو راشدة تواكب العصر وتطوراته (العلايا ،٢٠٢٢، ٦١٢).

ومن أشهر النماذج الوقفية في تركيا جامعة (بيل كنت) والتي أُنشئت بأنقرة عام (١٩٨٤) بهدف أن تكون مركزًا للتميز في مجال التعليم العالي، واعتمدت على وقفين كبيرين بالإضافة إلى المصروفات الدراسية كمصدر تمويلي لها، وتتكون جامعة بيل كنت من تسع كليات ومدرستين تطبيقيتين وثلاث مدارس للتدريب المهني، كما تقدم عددا من الدورات التدريبية، وتشير التقارير أن تلك الجامعة من أفضل الاختيارات للمستقبل الوظيفي للدراسين، نظرًا لتميز التعليم المقدم بها، الأمر الذي ساعد على تزايد عدد الطلاب المقبولين بها بشكل مستمر ومطرد؛ وساهمت في إحداث نهضة حقيقية في تركيا (سليمان، ٢٠١٣، ١٤٢: ١٤٦)

ويفيد النموذج التركي للجامعة الوقفية في حسن استثمار أموال الوقف وتوسيع دائرته لتشمل مظلته جميع المجالات الحيوية في المجتمع، وعلى نطاق الفلسفة والأهداف يمكن الإفادة منها في توفير الحرية الأكاديمية ومتابعة التطورات العالمية، كما يمكن تطبيق قاعدة (الحلول المتزامنة الخلاقة) في حل المشكلات المجتمعية المستعصية.

ويستفاد من النماذج الوقفية في الدول العربية على المستوى الجامعي من خلال: إنشاء الصناديق الوقفية والكراسي العلمية، حيث أتاح نظام مجلس التعليم العالي والجامعات بالسعودية على سبيل المثال إمكانية قبول الجامعة للأوقاف، حيث حدد إيرادات الجامعة

بأربعة بنود، وهي الاعتمادات التي تخصص لها في ميزانية الدولة (في حالة الجامعات الحكومية)، والتبرعات، والمنح، والوصايا، والأوقاف، وريع أملاك الجامعة وما ينتج عن التصرف فيها، بالإضافة إلى أي إيرادات تنتج عن القيام بمشاريع البحوث والخدمات العلمية.

كما يلاحظ مما سبق التنوع في صور استخدام الوقف في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي، ويأتي على رأس هذه الصور الكراسي العلمية الوقفية، والكليات والجامعات الأهلية، والأوقاف الجامعية، ومفتاح ذلك أن نظام التعليم العالي بالدول العربية نظم إنشاء جامعات أهلية، كما أتاح للجامعات تلقي أوقاف تعليمية وإدارتها، مما يمكن الاستفادة من هذه الفرصة في إنشاء أوقاف لها واستقطاب المنح والتبرعات لتنمية وزيادة أصولها الوقفية.

تجربة الجامعات المصرية في الوقف:

استعاد الدستور المصري (٢٠١٢) الدور الحيوي للوقف في الحياة العامة، وخدمة المجتمع، والتعامل مع قضاياه ومعالجة مشكلاته؛ من خلال (المادتين ٢١، ٢٥). وإنشاء الهيئة العليا لشوؤن الوقف، وقديمًا من أشهر السلاطين الذين أحيوا سنة الوقف العلمي (الناصر صلاح الدين) من خلال بناء مدرسة بالقاهرة في جوار المشهد المنسوب للإمام الحسين بن على، وجعل على ذلك وقفًا جيدًا، وجعل دار عباس بن السلار مدرسة للحنفية وأوقف عليها الأموال، وكذا الحال مدرسة للشافعية، والمالكية وأوقف عليهما أموال كثيرة لما يلزمهما من نفقات وعطايا. (اليافعي، ١٩٩٧)

كما اعتمد إنشاء أول جامعة أهلية مصرية (١٩٠٦) على المبادرات الأهلية الوقفية القائمة على التبرعات؛ لضمان مورد ثابت يُنفق منه على شئون الجامعة، فبادر (مصطفى بك الغمرواي) بوقف ستة أفدنة من أملاكه للإنفاق على لوازم الجامعة وأمورها، ثم توالى الواقفون بعد ذلك على هذا المشروع، ومن أبرز هؤلاء (الأميرة فاطمة) حيث أوقفت مساحة قدرها (٦٧٤ فدان) من الأطيان الزراعية بمديرية الدقهلية، وستة أفدنة ببولاق الدكرور، ومجوهرات بقيمة (١٨ألف جنيه) (غانم، ١٩٩٨، ٢٦٣).

وفي الفترة ما بين ١٩٤٦: ١٩٧١ توالى إصدار مجموعة من القوانين في ظاهرها تنظيم لأموال الوقف وفي باطنها بددت أموال كانت تعود بالنفع على جهات البر كما اشترطها الواقفون مما أدى بالناس إلى الاحجام عن الوقف، طالما ستؤول إلى الرقابة من قبل الدولة،

وأصاب قطاع الوقف بالوهن وفتور الهمة في ظل أوضاع جعلت الصراع بين الأفراد مصيره إلى المادية المفرطة (الأرناؤوط، ٢٠١٨، ٤٨).

ولم يكن الأمر قاصرًا على مصر، بل كان هو الوضع السائد في معظم البلدان العربية، ففي مصر صدر القانون رقم ٤٨ لسنة (١٩٤٦) بتنظيم الوقف المصري وتلاه ثمة قوانين معدلة منها القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء الوقف الأهلي ومصادرة الملكية الزائدة عن (٢٠٠) فدان لصالح الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وتوزيعها على صغار المزارعين، والقانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ وبمقتضاه تم إطلاق يد وزير الأوقاف في تعديل مصار فالوقف دون التقيد بشرط الواقف (تمام، ٢٠٠٩، ٥).

ومن أمثلة الوقف على البحث العلمي بمصر في العصر الحالي أوقاف البحث العلمي الخاص بمستشفى سرطان الأطفال (٥٧٣٥٧) وذلك بمساهمات وتبرعات وقفية، وهو يمثل ذروة التفاعل بين الوقف والهبات والبحث العلمي.

ولهذا الوقف الصحي سابقة في تاريخ السالفين وبخاصة في القرن الأول الهجري، والخليفة الأموي (الوليد بن عبد الملك بن مروان) حيث يعد أول من أتخذ البيمارستانات للمرضى، وأبدى اهتمامًا خاصًا بمرضى الجذام وكفاهم شر السؤال، وأوقف عليهم بلدًا تدر دخًلا وأرزاقًا، وأمر لكل مقعد خادمًا، ولكل ضريرًا قائدًا.(الزهراني،١٩٨٧، ٢٤٨).

ومن الأوقاف الشخصية على التعليم، محاولات الباحث في الاقتصاد الإسلامي (محمد شوقي الفنجري) الذي أوقف ثروته في الفترة (١٩٨١: ٢٠٠٤) على شكل وقفيات نقدية تصل إلى أربعة ملايين جنيه مصري، منها خمس وقفيات أودعت بنك فيصل الإسلامي بعائد يتروح بين (١٤– ٢٠٪) والباقي شهادات استثمار (بعائد يتروح بين ١١:١٨٪) مشروط بتقديمه منح للدراسين من الطلبة الوافدين للدراسة في مصر وغيرهم من المحتاجين من الطلبة المصريين. (الأرناؤوط، ٢٠١٨).

نموذج الجامعة الوقفية بمصر (فرع جامعة الأزهر بتفهنا الأشراف):

في المجتمعات الليبرالية تُعتمد النظرية الرأسمالية في المجال الاقتصادي والاجتماعي؛ حيث تقوم الشركات، والجمعيات الأهلية، ورجال الأعمال، بدور كبير في دعم العملية التعليمية من حيث إنشاء المعاهد، والمؤسسات، وتقديم الخدمات التعليمية، والمنح الدراسية

لغير القادرين في ظل مفهوم الرأسمالية الرحيمة بديًلا عن الرأسمالية المتوحشة. (Bauer,Denise&others,2017)

وتعد تجربة تفهنا الأشراف من التجارب المصرية الوقفية في مجال الوقف التعليمي لنشر التعليم الجامعي، حيث أقيمت في صيف (١٩٩٤) أربع كليات (٢ للبنات)، تجارة (٩٤/٩٣)، ودراسات إنسانية (٢٠٠٠/٢٠٠١) (٢ للبنين) الشريعة والقانون (٩٣/٩٢)، والتربية (٩٦/٩٦)، من خلال جهود أثنين من رجال البر والعمل التطوعي (المهندس صلاح عطية، والمهندس صلاح خضر) رحمهما الله.

وبدأت الفكرة عندما أبدى مجموعة من شباب الخريجين بقرية تفهنا الأشراف – وهي قرية حدودية تابعة لمركز ومدينة ميت غمر– يفصلها عن مدينة الزقازيق (٢٠كم)– يقودهم (مهندس زراعي صلاح عطية) رغبتهم في إقامة مشروع لتربية الدواجن قائم على الشراكة، وجعلوا الله شريكًا معهم شريطة أن ينفق هذا النصيب والمقدر وقتئذًا (العشر) على أعمال الخير في القرية من إنشاء معهد للتعليم الأزهري، ومسجد (المجمع الإسلامي)، وتوالى النشاط الخيري بالتوسع في التعليم الأزهري بإقامة بعض المؤسسات التعليمية كالحضانة الإسلامية، والمعاهد الأزهرية مختلفة المراحل (إبتدائي– إعداي– ثانوي)، والمستشفيات الخيرية (مستشفى الصلاح الخيري) ثم واسطة العقد وسنام التعليم الأزهري، فرع لجامعة الأزهر بالوجه البحري (يضم أربع كليات)، وإنشاء مدن جامعية (واحدة للبنين، وأخرى للبنات).

وفي خطوة لاحقة تم الاتفاق مع الأزهر الشريف من قبل المسؤولين على المركز الإسلامي بالقرية على وقف أرباح مشروعاتهم الخيرية للإنفاق منها على المنشآت الأزهرية بالقرية، مشترطين في مقابل ذلك الاحتفاظ حق الإدارة، وظل الحال كذلك إلى عام (٢٠٠٠) حيث أُلغي الإتفاق المبرم بين الأزهر الشريف والمركز الإسلامي وأل أمر الإدارة كاملة للأزهر الشريف (وزير، ٢٠٠٢، ٥٧٨)، ومع ذلك ظل الدعم المادي من قبل مؤسسة الصلاح الخيرية للكليات قائمًا في حال الحاجة إلى ذلك، وهو ما حدث لكلية الشريعة والقانون عند التقدم للجودة والاعتماد، أمدتها المؤسسة بما تحتاجه من مواد خام لتجديد البنية التحتية بها، وكذا الحال لكلية الدراسات الإنسانية حال تقدمها للجودة، وهو ما يحدث مع باقي الكليات والمنشآت الأزهرية الأخرى.

وتعد هذه التجربة الوقفية من قصص النجاح الملهمة، ودرسًا يُحتذى به في العمل التطوعي، وساعد على نجاحها واستمراريتها، أن الوقف لم يسجل عينيًا لدى وازارة الأوقاف، وإلا آلت إدارته للشئون العامة للأوقاف ودخل في بوتقة البيروقراطية والروتين، ولكن تولت مؤسسة الصلاح الخيرية الإنفاق على تلك المنشآت الأزهرية وكافة أوجه الخير في القرية والقرى المجاورة كما أراد لها الواقفون، وهو ما نص عليه وصية مكتوبة للراحل مهندس (صلاح عطية رحمه الله).

نموذج الجامعة الأمريكية بالقاهرة:

تعد من أكبر الجامعات في العالم التي تقدم تعليمًا متميزًا باللغة الإنجليزية متعدد الثقافات، وهي جامعة مصرية مستقلة غير هادفة للربح، تم وضع الحجر الأساس في عام (١٩١٩) ويوجد لها مجلس أوصياء في نيويورك، يتوافد الطلاب إليها من أكثر من ٥٠ دولة حول العالم، وتقدم الجامعة (٣٩) برنامج لطلاب البكالوريوس، و٥٢ برنامج لطلاب الدراسات العليا وبرنامجين للدكتوراه، ولها أساس قيمي تسير في ضوئه لتحقيق رؤيتها ورسالتها ممثَّلا في: التميز، التنوع، المسئولية الاجتماعية، التكامل، التعلم مدى الحياة) وترتكز استراتيجيًا على مجموعة من المقومات وهي(جودة التعليم، التدويل، التجربة الجامعية، الفاعلية المؤسسية، الابتكار، ويتقن الحريجيون مجموعة من المهارات خلال دراستهم الجامعية منوعة ما بين مهارات مهنية، ومهارات الاتصال المتقدمة، والتفكير التقدي، والكفاءة الثقافية، والمواطنة الفاعلة. (ويكيبيديا، ٢٠٢٤)

أما عن الوضع المالي للجامعة الأمريكية بالقاهرة منذ بداية نشأتها وبالأخص عام (١٩٢٦) تم تكليف (أرونولد جارثوف) Arnold Garthoff مديرًا ماليًا، كما قام (واطسون) بإرسال مئات الخطابات لذوي اليسار والغنى من عائلات أمريكا لدعم المشروع (التبرع والهبات) وبالفعل نجح في جمع مبلغ (٢١٧) ألف دولارأنفقت جميعها على تجهيز المبنى، فيمكن القول بأن المشروع قام في الأساس على تفاعل المجتمع الأمريكي، فضًلا عن رئيس الجامعة جعلها من حيث التكوين متعددة الكنائس، مما يجعل التمويل مضمونًا من هذه الكنائس، واعتمدت خطة التمويل في الجامعة الأمريكية على مسارين:

- **التمويل المباشر: ومن خلاله يتم تجميع أموال التبرعات من العائلات الغنية، أو المؤسسات أو الحكومات بالإضافة الى التمويل المباشر من مجلس التبشير العالمي، أو المؤسسات التبشيرية الأخرى التي تهتم بتمويل مشروع الجامعة.**
- **المسار الثاني: الحصول على أسهم في شركات أو مؤسسات اقتصادية أو مالية، وهذا قد يكون تبرعًا من المؤسسة أو قد يكون بتخصيص من جانب إحدى المؤسسات الدينية التي لها مساهمة في تلك المؤسسة أو بالشراء من فائض ميزانية الجامعة، ويعد العائد من هذه الأسهم سنويًا دعمًا ماليًا ثابتًا للجامعة. (حسين،٢٠٠٨، ٧٤).**

وفي العام الجامعي (٢٠٢٣/ ٢٠٢٤) رُصدت ميزانية للجامعة الأمريكية تجاوزت (٢٠٠ مليون دولار) وتستقبل الجامعة سنويًا ما بين (١٠٠٠، ١٢٠٠) طالب سنويًا، كما أكد رئيس الجامعة أن مصروفات الجامعة تُغطى نسبة ٦٠٪ منها من المصروفات الدراسية والباقي (٤٠٪) من المنح والهبات (الوقف)، ومن أشهرها ما حصلت عليه الجامعة الأمريكية بالقاهرة من منحة يبلغ قدرها ٨٥ مليون دولار وهي ثاني أكبر منحة في تاريخها من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مصر لدعم برنامج لتطوير التعليم باسم USAID Partnerships for Educational Progress. يهدف هذا البرنامج الجديد الذي تقوده الجامعة الأمريكية بالقاهرة ويمتد لخمس سنوات إلى دعم الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في مصر من خلال المعرفة وبناء القدرات للتركيز على أولويات الدولة التنموية بشكل أكثر فعالية. (https://www.aucegypt.edu/ar/media/media-)

ويتضح مما سبق أن تمويل الجامعة قائم في مجمله على ما ترصده العائلات الغنية بأمريكا من هبات وقفية، وما تمنحه كبرى المؤسسات والشركات من منح وتبرعات، بالإضافة إلى مصروفات الطلاب، فضلًا عن ما ترصده الحكومة الأمريكية من ميزانية سنوية؛ الأمر الذي ساعد على وجود وفرة تمويلية متنوعة المصادر، ما بين خاص، وشعبي وهو ما لا يتوفر لغيرها من المؤسسات الجامعية والخاصة.

نموذج الجامعة الوقفية في الولايات المتحدة الأمريكية:

ظهرت الصناديق الوقفية أو الهبات لأول مرة في أمريكا خلال فترة الإمبراطورية الرومانية، إلا أنها لم تحقق نجاحًا حقيقيًا إلا بعد ظهور الجامعات بالمعنى المعروف، وإدارة تلك الصناديق بعقلية تقدمية، وتضمن صناديق الأوقاف استقرار الدخل والاستفادة من مصادر

الإيرادات الجديدة،(Le Thi, T. H., & Ho, N. L,2020.) الأمر الذي ساعد على انتشار ثقافة التبرع في المجتمع الأمريكي، بمساندة قانونية وتشريعية؛ من خلال الضريبة، وقد بلغ حجم الإسهامات الخيرية لكل من الأفراد، والمؤسسات الخيرية، والشركات مجتمعين ٢٩٨,٤ مليار دولار عام (٢٠١١) ويُنفق قدر لا بأس به منها على التعليم، وترتبط ثقافة التبرع بثقافة الوقف، ومن أشهر النماذج الوقفية في أمريكا:

جامعة هارفارد الوقفية: Harvard university

تأسست جامعة هارفارد في سبتمبر ١٦٣٦م تحت مسمى كلية هارفارد، وفي عام ١٧٨٠م أصبحت جامعة وسميت بهذا الأسم نسبة إلى القس المهاجر من بريطانيا (جون هارفارد) والذي لم يكن له وريث فأوقف ثروته ومكتبته لجامعة هارفارد (عبد الله، ٢٠١٤).

وبلغت القيمة السوقية لأوقاف جامعة هارفارد في عام (٢٠٢١) (٥٣,٤٢) مليار دولار، وبلغ حجم النفقات ٥٠ مليار تقريبًا موزعة بين: المنح الدراسية، لوازم ومعدات، رواتب وأجور، خدمات تقدمها الجامعة للمجتمع، بينما كانت حجم الإيرادات ٥ مليار ناتجة عن استثمار أصول الوقف، مكافئات ومنح خارجية، رسوم من الطلاب (تقرير جامعة هارفارد، ٢٠٢١).

وتعتبر شركات إدارة هارفارد إحدى الشركات الإدارية الاستثمارية الأمريكية المعنية بإدارة أوقاف الجامعة حيث توظف العاملين بالقطاع المالي من أجل إدارة الوقف، واستثمار عوائده من خلال الشركات العالمية الأمريكية في صورة سندات مالية تجارية أو أسهم (حجازي، ٢٠١١).

ويكمن الإطار المؤسسي للأوقاف في أمريكا في منظمات غير الهادفة للربح والتي بدورها تنقسم إلى ثلاثة أنواع أساسية: منظمات ذات نفع عام، ومؤسسات خيرية خاصة، ومنظمات أخرى معفاة من الضرائب، إن المفهوم الأمريكي للمؤسسة الخيرية الخاصة يقصد به "منظمة مستقلة وفقًا لإرادة أحد مانحي الأوقاف الخيرية، والذي تمتلك المؤسسة الخيرية بفضله وقفية تدار بواسطة عدد قليل من الأشخاص" وهي كذلك " منظمة غير حكومية وغير هادفة للربح، تمتلك مصادر تمويلها الذاتية في صورة وقفيات كبرى عادة، وتدار بواسطة مجلس أمناء (أو مديرين) خاص بها، وتهدف إلى المساعدة في تحقيق عدد من الأنشطة

الاجتماعية والدينية والخيرية والتعليمية أو أية أنشطة أخرى تهدف للرفاهة العامة"؛ وهي بذلك تعتبر هيكلا يتم تنظيم نظام الوقف من خلاله (محروس، ٢٠٠٦).

أما المنظمات ذات النفع العام، مثل: المدارس، والجامعات، والمستشفيات، فإن مبانيها وأصولها الثابتة تعتبر مماثلة للوقف المباشر في النظام الإسلامي، حيث أن هذه المباني والأصول تبنى وتستخدم في الأغراض الخيرية للمنظمة، بدون عائد للمالك الأصلي من هذه الأصول كذلك فإن كثيرًا من هذه المنظمات تحرص هي الأخرى على امتلاك وإدارة أوقاف لها تؤمن لها عائدًا سنويًا مستقرًا، ومن أهم صور الوقف في أمريكا ما يلي (محروس، ٢٠٠٦):

- المؤسسات الخيرية: أشهرها (مؤسسة فورد – وقفية ديوك – مؤسسة بيل وملينددا جيتس – مؤسسة جون تمبلتون – مؤسسة روبرت جونسون)
- الصناديق الوقفية.
- أوقاف الجامعات: ومن أشهر النماذج في ذلك (أوقاف جامعة هارفارد – أوقاف جامعة بيل – أوقاف جامعة ستانفورد)

نموذج جامعة تورنتو الكندية الوقفية:

تأسست جامعة تورنتو الكندية في عام (١٨٢٧م) وبلغت القيمة السوقية لحجم استثمارها من الوقف بها ٢,٥ مليار عام ٢٠١٨ موزعة ما بين الكراسي البحثية والمنح والمساعدات للطلاب والبرامج الأكاديمية والبحث العلمي، في حين بلغت عوائد الاستثمار في وقفيات الجامعة (٦١٧) مليون دولار، وتأتي معظم وقفيات الجامعة من خلال رسوم الطلاب، والتمويل الفيدرالي، فأسست الجامعة صندوق استثمار لتلك المدخرات. (سليمان، محمد ٢٠٢٠).

نموذج جامعة سنغافورة:

تتميز سنغافورة باقتصادها المزدهر؛ رغُم ذلك تنتهج حكومتها منذ التسعينيات نهجًا يتمثل في تنمية مؤسسات التعليم العالي لمصادر دخلها الخاصة، وتقليل اعتمادها على الحكومة، وتجلت تلك السياسة في جامعتان من الجامعات السنغافورية في عام (١٩٩١) حيث استطاعت كلُ منهما الحصول على أوقاف لتمويل التعليم فيها تصل قيمتها إلى بليون دولار أمريكي، كما ألزمت الحكومة نفسها بتقديم (٢٥٠) مليون دولار للجامعات في شكل

أوقاف خلال السنوات الخمس التالية، في حال استطاعت تلك الجامعات أن تحصل على مثل هذا المبلغ من مصادر غير حكومية. (الشربيني، ٢٠٠٩، ٦٢).

جامعة أكسفورد:

هي واحدة من أفضل جامعات العالم؛ لحصولها على ذهبية التميز في التدريس للعام ٢٠١٧، وحصولها على العضوية في كل من مجموعة "راسل" واتحاد جامعات أوربا، فضلاً عن كونها أقدم جامعة في بريطانيا، ويوجد بها ثاني أكبر مكتبة في بريطانيا، وتحتل مرتبة متقدمة من حيث جودة الأبحاث ضمن الأربع فئات الأعلى في العالم (Oxford University,2024).

وتمتلك جامعة أكسفورد مصادر متنوعة من الاستثمارات التي تساندها في مهمتها، وتدعم حريتها الأكاديمية، ويأتي في الصدارة من هذه المصادر الأصول الوقفية والتي تقدر ٤,٣٥٥ مليار جنيه استرليني، بعائد سنوي ١١,٧٪، وقد وزع صندوق الوقف بها ٤٩٦ مليون جنيه استرليني منذ إنشائه على النحو التالي: شكل (١) (المزوغي، ٢٠١٩، ١٣)

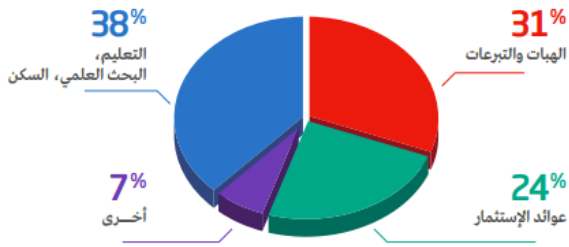

ويتولى إدارة الوقف بجامعة أكسفورد شركة (OUEM) وهي شركة تجارية تتبع جامعة أكسفورد وتحمل ترخيصًا من هيئة الرقابة المالية، وتلتزم النزاهة والاستدامة في إدارة الوقف الجامعي بما يحقق النفع على المستفيدين الحاليين والأجيال القادمة، كما تعتمد ouem على دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة كأدوات رئيسة في عملية إدارة المخاطر (Oxford University,2024).

ويتضح مما سبق دور الوقف الجامعي لجامعة أكسفورد في تحقيق غايات الجامعة وأهدافها من خلال رغبة المانحين في استثمار أموالهم في التعليم الجامعي، وتقديم خدمات

للمجتمع، ومن ناحية أخرى تحرص الجامعة على إدارة أصولها الوقفية بنزاهة وشفافية من قبل شركات متخصصة في ذلك، تخضع للرقابة والمحاسبية من قبل لجان خاصة.

جامعة كامبريدج في بريطانيا:

بلغت قيمة صندوق الوقف في جامعة كامبريدج (٣.٢٥٣) مليار جنيه استرليني في عام ٢٠١٨ ويشرف على إدارة صندوق الوقف بالجامعه مجلس استثماري(CHEF) الذي يعد وسيلة استثمارية تمكن الجامعة من استثمار الأصول الخاصة بها على المدى الطويل، وتتم إدارة صندوق الوقف بواسطة شركة كامبردج للإدارة والاستثمارات المحددة وذلك بموجب سياسات استثمارية ووضعها مجلس الجامعة بناء على توصيات مجلس الاستثمار التابع له ويهدف صندوق الوقف؛ الحفاظ على رأس مال دائم للصندوق، واستثمارها وتوفير دخل ثابت، وتحقيق استدامة مالية للجامعة من خلال تنويع استراتيجيات الاستثمار بما يحفظ رأس المال ويطوره، ومن الناحية الأكاديمية فإن الجامعة تستفيد أكاديميًا من فريق متخصص ومتفرغ يضم أكثر من ١٢٠ شخص من المتخصصين في مجال التطوير والاستثمار وتعتمد الجامعة على الاستثمارات طويلة الأجل كالاستثمار في العقارات والأوراق والسندات المالية والاستثمارات في الأسهم وفي التكنولوجيا. (university of Cambridge 2023)

أوجه الاستفادة من نماذج الجامعة الوقفية:

من خلال عرض النماذج الدولية (العربية والأجنبية) للجامعات الوقفية التي لها بعض السبق والتميز في استخدام الأوقاف لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي يفيد في:

- تطوير التجربة المصرية وبيئتها القانونية والمؤسسية للاستفادة بشكل كبير من أموال الوقف في تمويل قطاع التعليم العالي والبحوث.
- كما يمكن الإفادة من النماذج السعودية في إتاحة القانون للجامعات بتلقي الأوقاف وإدارتها، وهو ما استغلته الجامعات بالدعوة للإيقاف لها وبإنشاء العديد من الكراسي العلمية الوقفية كما نظم القانون إنشاء الجامعات والكليات الأهلية، تحت إشراف وزارة التعليم العالي، وباشتراط أن تقوم بتأسيسها مؤسسة خيرية.
- كما يمكن تلافي عيوب النماذج السعودية من غياب الشفافية الكاملة في الإعلان عن بيانات أوقاف الجامعات.

- تنظيم قانون خاص بإدارة الأوقاف واستثمارها كما في الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عما تميزت به التجربة الأمريكية بالشفافية في إصدار البيانات والإحصاءات عن الأوقاف.
- تسهيل الدفع الإليكتروني، من خلال توفير خيارات محتلفة وبسيطة؛ الأمر الذي من شأنه توفير الوقت والجهد.
- التركيز على قضايا البيئة والاستدامة والإفصاح عن ذلك؛ مما يشجع على زيادة عدد المتبرعين من المهتمين بقضايا البيئة.
- الحرص على تحقيق مبدأ الاستدامة في إدارة أموال الوقف حفاظًا على حقوق الأجيال القادمة.
- ويُفاد من النموذج الأمريكي الوعي بأهمية الوقف من خلال حرص الجامعات الأمريكية على امتلاك وقفيات خاصة بها تقوم على استثمارها وتنميتها وإدارتها بكفاءة.
- إدارة الأوقاف من خلال شركات استثمارية متخصصة تضمن الكفاءة وتحقيق أعلى ربحية.
- التسويق الجامعي من خلال مواقع الانترنت أو الأنشطة الربحية التسويقية أو متابعة الخريجين وبخاصة رجال الأعمال منهم ومساهمتهم بالتبرع (حسن، ٢٠١٤)
- الاستمرارية والديمومة.
- التميز والتنوع الأكاديمي الذي يجلب الطلاب من الدول المختلفة والذي يعد بمثابة إدخال عملة صعبة للبلاد.
- إنشاء صندوق للجامعة يشارك في مشروعات استثمارية كبيرة توجه عوائده للنفقات على أصول الجامعة وتطويرها وتنويع برامجها الأكاديمية.

تحديات تفعيل الدور التمويلي للوقف الجامعي وآليات مواجهتها:

إن تفعيل نظام الوقف ودوره في تمويل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في مصر يتطلب مواجهة العقبات التي تحول دون الوصول لدوره التمويلي المنشود. وفي سبيل ذلك يناقش المبحث التحديات المختلفة التي تعترض نظام الأوقاف، والتي تتعلق بالإطار القانوني، أو بالجوانب التطبيقية للصور المختلفة للتمويل بالوقف. ويقدم المبحث آليات مقترحة لمواجهة تلك التحديات من أجل استخدام أكبر كفاءة وأوسع انتشارا لأداة الوقف التمويلية.

أولاً: تحديات تتعلق بالإطار القانوني:

يعد الجمود القانوني المحيط بالوقف أحد أهم أسباب إعراض المواطنين عن المبادرة بإنشاء أوقاف جديدة، فضلاً عن القيود التي تحويها تلك القوانين، ويضاف إلى ذلك عدم الربط بين الأوقاف وتمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية، أو تمويل الجامعات ومراكز البحث العلمي، بما يمكِّن تلك المؤسسات من إدارة أوقاف خاصة بها والاعتماد عليها كمصدر من مصادر تمويلها.

ومن بين تلك التحديات ما يتعلق بإدارة الوقف من حيث تعسف القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن إدارة الأوقاف ومنع الواقفين من اختيار من يشاؤون وإذا لم يقوم الواقف بنفسه على الوقف الخيري يؤول الأمر لوزارة الأوقاف، كذلك فإن القانون يمنع الواقف من اشتراط النظر لجمعية خيرية أو هيئة عامة، وإنما يتيح هذا الحق فقط لوزارة الأوقاف إذا ما ارتأت التنازل عن النظارة على الوقف لصالح الجمعية أو الهيئة العامة الموقوف عليها. وعليه لابد من: احترام إرادة الواقفين بخصوص أوقافهم وتخصيص ريعها وإسنادها لمن يشاء من أفراد، أو هيئات، أو استثمارها والإنفاق من عوائدها على المؤسسات التعليمية، فضلاً عن إعفائها من الضرائب، وينبغي أن ينص على ذلك صراحة في القانون.

ثانياً: تحديات تتعلق بالصور المختلفة للتمويل بالوقف:

المؤسسات الخيرية: هناك فصل واضح بين الأوقاف ومؤسسات العمل الخيري بمصر، ونتيجة لهذا الانفصال القانوني فإن المؤسسات الأهلية التي رغبت في الاعتماد على الوقف كمصدر تمويل لها، إما أنها استخدمت توصيفا قانونيا مختلفا كمفهوم الصدقة الجارية (كما اختارت مؤسسة مصر الخير)، أو أنها قامت بتسجيل الوقف خارج مصر (كما اختارت مؤسسة عامر الخيرية) ولذا؛ ينصح بضرورة الربط القانوني بين الأوقاف والجمعيات الخيرية من أجل تحفيزها، مع الاحتفاظ للأوقاف بالرقابة والإشراف على آلية استخدامها (عمر، ٢٠٠١).

الصناديق الوقفية: ومن أجل الاعتماد على تلك الصناديق في مصر، يجب أولا توفير البيئة المؤسسية والإطار القانوني الذي يسمح بها ويشجع على إنشائها فيلزم إيجاد نظام لتسجيل الصناديق الوقفية وتوثيق الجهة المنتفعة بها؛ وكذلك وضع الصيغ القانونية الكفيلة بتمكين

الجامعات والمراكز البحثية، والجمعيات والمؤسسات الأهلية، وكذلك البنوك الإسلامية، من إنشاء تلك الصناديق (عبد الله، ٢٠١١)

أوقاف الجامعات: إن قيام الجامعات المصرية بإدارة أوقاف خاصة بها والاعتماد عليها كإحدى مصادر تمويلها يواجه عددا من التحديات، والتي لا بد لتخطيها أن تتوفر بعض المتطلبات في نظم إدارة الجامعات، وكذلك في الإطار القانوني والمؤسسي لها ويأتي في مقدمة تلك المتطلبات ما يلي (مجلس التعليم العالي السعودي، ٢٠٠٧)

- **ثبوت الإرادة لدى القائمين على شئون الجامعات لتنويع مصادر تمويلها، والاعتماد على الوقف كأحد مصادر التمويل**
- **الإفصاح المالي من قبل الجامعات عن كل البيانات المتعلقة بالتبرعات والأوقاف التي تتلقاها الجامعة، والمجالات التي تستثمر فيها، والعائد المتحقق من الاستثمار إن إتاحة مثل هذه البيانات وتسهيل الوصول لها يشجع أصحاب الأموال على التبرع للجامعة طالما يستطيعون مراقبة كيفية استثمار أموالهم وصرف العائد منها.**
- **الاهتمام باستقطاب التبرعات، ووضع خطط واضحة لذلك، تتضمن الإعلان عن مجالات التمويل التي تحتاجها الجامعة، والترويج لدعمها لدى المانحين المحتملين، كالخريجين وأولياء الأمور وغيرهم؛ واستغلال كافة طرق الترويج المتاحة، ومنها الترويج عبر المواقع الإلكترونية للجامعات، والتواصل الإلكتروني مع المانحين.**

ثالثاً: تحديات أخرى:

- **الشفافية: إن من أهم التحديات التي تواجه انتعاش نظام الوقف في مصر هو قلة الشفافية في إتاحة البيانات المتعلقة بالأوقاف، من حيث حجم أصول الوقف، وكيفية استثمارها، والعوائد المتحققة ومجالات صرفها ويكون النشر والإفصاح عن تلك البيانات هاما لأن أموال الوقف في الأصل إنما هي أموال أفراد أوقفوها لله، ومن حقهم – بل يجب عليهم – الرقابة عليها للتأكد من حسن استثمارها، وصرف عوائدها في المصارف التي حددها الواقفون (عمر، ٢٠٠٤).**
- **توعية المجتمع بأهمية الوقف. إن التغيرات المتعاقبة في الأوضاع القانونية للأوقاف والتي جعلتها بالكامل تحت مظلة الحكومة، نفرت الأفراد من المساهمة في نظام الوقف ومع تعاقب الأجيال اندثرت معرفة الناس بالوقف وأصبح الوعي المنتشر بين الناس هو أن وزارة**

الأوقاف هي الوزارة المختصة بشئون المساجد؛ وذلك نتيجة ما اختارته وزارة الأوقاف من تركيز جل اهتمامها للمساجد، مع أن ما تنفق منه من أموال الأوقاف كان له العديد من المصارف المختلفة التي حددها الواقفون وحيث أن الوقف من حيث الأصل يقوم على مشاركة المواطنين في إشباع الحاجات العامة، فلا بد من زيادة التوعية به وتعريف الناس بأهميته وقدرته على الإسهام في إشباع العديد من الاحتياجات التي يحتاجها المجتمع حالياً (عمر، ٢٠٠٣).

الإطار الميداني (إجراءاته – ونتائجه)

أولاً: أهداف الإطار الميداني، وخطواته.

هدفت الدراسة الميدانية إلى وضع تصور مقترح لإنشاء جامعة وقفية بالعاصمة الإدارية الجديدة في ضوء نماذج بعض الدول، وكذا التعرف على وجهات نظر العينة المستفتاة من الخبراء في مجال الوقف الجامعي حول مقومات إنشاء الجامعة الوقفية ولتحقيق الهدف من الدراسة اتبع البحث الخطوات الأتية:

١- تحديد الهدف من أداة البحث وإعداده وتقنينه.

٢- تحديد مجتمع البحث وأفراده، واختيار العينة الممثلة له.

٣- تطبيق أداة البحث وجمع البيانات.

٤- إدخال البيانات وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) Statistical Package for Social Sciences الإصدار السادس والعشرون، وعرض نتائج البحث الميداني ومناقشته.

تصميم أداة الدراسة:

من خلال الرجوع إلى أدبيات البحث التربوي ذات الارتباط بالجامعة الوقفية، والوقف الجامعي، والإطار النظري الحالي، تم إعداد المقابلة المقننة كأداة رئيسة لجمع البيانات في الجزء الميداني، وبعد ذلك تم عرضها على مجموعة من خبراء التربية في بعض الجامعات المصرية، وقد أبدوا ملاحظاتهم حول مدى ملاءمة كل فقرة، وانتمائها، ومناسبتها لكل محور من محاور المقابلة، وقد بلغ عدد عبارات الاستبانة في صورتها الأولية (٥٠) عبارة، موزعة على خمسة محاور، وفي ضوء اقتراحات المحكمين وملاحظاتهم، تم تعديل وضبط الصياغة اللغوية لبعض العبارات، بالإضافة إلى زيادة بعض المحاور، كمحور الرؤية والرسالة، ومحور

المتابعة والتقويم لكي تخرج الاستبانة في صورتها النهائية لتضم (٨٥) عبارة، موزعة على سبعة محاور رئيسة وهي: الرؤية والرسالة وعدد عباراته (١١)، الأهداف (١٣)، مبررات التوجه نحو الجامعة الوقفية (٩)، الهيكل والتنظيمي والإداري (١٤)، ومتطلبات الجامعة الوقفية (١٢)، المعوقات (١٦)، المتابعة والتقويم (١٠).

عينة البحث:

تم اختيار عينة من الخبراء في مجال الجامعة الوقفية، والوقف الجامعي لتطبيق أداة المقابلة المقننة عليهم،عبرنماذج جوجل من خلال الرابط (https://forms.gle/a8Rkzx3WZAiJA37Q7) خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي (٢٠٢٤) وبلغ حجم العينة (٤٠) مفردة، ممن لهم أبحاث في مجال الوقف الجامعي، أو عملوا بجامعة لها تجربة مع الوقف.

تقنين الأداة:

للحكم على مدى صلاحية الأداة للتطبيق يتم التحقق من صدق الأداة في استقصاء موضوعها وثبات نتائج الاستجابة عن بنودها، وفيما يلي التحقق من صدق أداة الدراسة وثباتها.

١ – صدق الأداة (المقابلة):

يتعلق موضوع صدق الأداة بأن تقيس الاستبانة ما وضعت لقياسه (Best, J. W.,& Kahen, J.V, 1998,377)، ويعد صدق الأداة مؤشرًا على البدء في تطبيقها والتأكد من ثبات نتائجها لذا يأتي حسابه في المرتبة الأولى، ثم يليه الثبات. وللتأكد من صدق المقابلة المستخدمة اتبع الباحث الطرق التالية:

الصدق الذاتي:

وتم حسابه بطريقتين هما:–

أولاً: حساب الصدق الذاتي باستخدام حساب الجذر التربيعي لمعامل (الثبات) ألفا كرونباخ، وكانت درجة الصدق الذاتي كما بالجدول الآتي:

جدول رقم (٣)
يوضح درجة الصدق للمقابلة

المحور	عدد العبارات	معامل الصدق	درجة الصدق
المحور الأول	11	.975	مرتفعة
المحور الثاني	13	.965	مرتفعة
المحور الثالث	9	.963	مرتفعة
المحور الرابع	14	.964	مرتفعة
المحور الخامس	12	.963	مرتفعة
المحور السادس	16	.964	مرتفعة
المحور السابع	10	.975	مرتفعة
المجموع	85	.987	مرتفعة

ويلاحظ من الجدول (٣) أن معامل الصدق الذاتي للمقابلة يقترب من الواحد الصحيح وهى درجة مقبولة إحصائيًا وبذلك تتمتع المقابلة بدرجة عالية من الصدق، ويمكن الاعتماد على نتائجها في الدراسة الحالية.

ثانيًا: حساب الصدق الذاتي باستخدام حساب معامل ارتباط بيرسون بين محاور المقابلة ومجموع محاورها، وكانت درجة الصدق الذاتي كما بالجدول التالي :

جدول رقم (٤)
يوضح معامل ارتباط بيرسون بين محاور المقابلة وبعضها وبينها وبين المجموع الكلي للمقابلة

المحور	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	المحور الرابع	المحور الخامس	المحور لاسادس	المحور السابع
معامل ارتباط	.909**	.518**	.766**	.887**	.712**	.911**	.749**

** تعني أن قيمة معامل الارتباط دالة عند 01.

يتضح من الجدول السابق أن جميع محاور المقابلة مرتبطة ارتباط موجب قوي مع إجمالي الاستبانة وهي دالة عند مستوى (01.) مما يؤكد على الصدق العالي للأداة وبنودها.

٢ – الثبات:

جدول رقم (٥)
يبين ثبات أداة الدراسة مجملة وعلى كل محور عن طريق معامل ألفا كرونباخ.

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات	درجة الثبات
المحور الأول	11	.952	مرتفعة
المحور الثاني	13	.933	مرتفعة
المحور الثالث	9	.928	مرتفعة
المحور الرابع	14	.931	مرتفعة
المحور الخامس	12	.928	مرتفعة
المحور السادس	16	.931	مرتفعة
المحور السابع	10	.952	مرتفعة
المجموع	85	.976	مرتفعة

يتضح من الجدول السابق أن درجة ثبات مجموع المقابلة ككل مرتفعة (0.976)، حيث إنها مقتربة من الواحد الصحيح وهى درجة ثبات عالية ومقبولة إحصائيًا، ولذلك جاءت درجة صدق المقابلة عالية.

ويمكن أن يفيد ذلك في:

- **صلاحية المقابلة فيما وضعت لقياسه.**
- **إمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها الدراسة الحالية، وقد يكون ذلك مؤشرًا جيدًا لتعميم نتائجها.**

سادساً: أساليب المعالجة الإحصائية:

بعد تطبيق المقابلة وتجميعها، تم تفريغها في جداول لحصر التكرارات ولمعالجة بياناتها إحصائيًا من خلال برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) Sttisticl Pckge for Social Sciences الإصدار السادس وعشرون. وقد استخدم الباحث مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تستهدف القيام بعملية التحليل الوصفي والاستدلالي لعبارات المقابلة، وهي:

١ – معامل ارتباط بيرسون لقياس الارتباط ين محاور المقابلة الفرعية وإجمالي المقابلة وذلك للتحقق من الصدق الذاتي(الصدق الداخلي) للمقابلة.

٢ – النسب المئوية في حساب التكرارات: حيث تعتبر النسبة المئوية أكثر تعبيرًا عن الأرقام الخام.

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيراتها:

١- نتائج البحث طبقًا لترتيب الوزن النسبي للكشف عن أهمية إنشاء جامعة وقفية على ضوء نماذج بعض الدول:

أ- النتائج الخاصة بترتيب محاور المقابلة من حيث متوسط الأوزان النسبية لكل محور ونسبة الموافقة عليه، والجدول التالي يوضح استجابات أفراد العينة على المحاور مجملة.

جدول (٦)
يوضح اجمالي استجابات أفراد العينة على مجموع محاور المقابلة

م	المحور	متوسط الأوزان النسبية لعبارات المحور	النسبة المئوية للموافقة على المحور	ترتيب المحور على حسب متوسط الأوزان النسبية لعبارات المحور	درجة الموافقة على كل محور من محاور المقابلة ومجموعها
1	المحور الأول	2.463	82.1	السابع	موافق
2	المحور الثاني	2.532	84.4	الثالث	موافق
٣	المحور الثالث	2.494	83.1	السادس	موافق
٤	المحور الرابع	2.551	85.0	الثاني	موافق
٥	المحور الخامس	2506	83.5	الرابع	كبيرة
٦	المحور السادس	2.506	83.5	الخامس	متوفرة
	المحور السابع	2.597	86.5	الأول	كبيرة
	إجمالي المقابلة	2.521	84.0	أوافق/ كبيرة/ متوفرة	

ويتضح من الجدول السابق أن درجة الموافقة على مجمل المحاور جاءت بدرجة كبيرة من وجهة نظر العينة المستفتاة بوزن نسبي (٢,٥٢١)، ونسبة مئوية (٠, ٨٤)، كما تراوح متوسط الأوزان النسبية لعبارات محاورها بين(2.597)، و(2.494) بمعنى أن مجمل المحاور كانت ذات موافقة كبيرة من وجهة نظر عينة الدراسة مما يؤكد صدق رغبتهم في إنشاء جامعة وقفية بالعاصمة الإدارية الجديدة مواكبةً للتوجهات الحديثة والمعاصرة، وتأسيًا

بالتجارب الرائدة في ذلك، كما قد يعزو ذلك إلى ما قد يحققه الأخذ بهذا النموذج من تطور ملموس في علاقة الجامعة بالمجتمع والمساهمة الفعالة في حل مشكلاته وقضاياه، ويتفق ذلك مع دراسة العلايا (٢٠٢٢) حيث أكدت أن للتجارب المعاصرة أثرًا كبيرًا في تمويل الجامعات وتطوير العملية التعليمية، وتلبية متطلبات سوق العمل، كما أن إنشاء جامعة وقفية من (الألف إلى الياء) يعد الأول من نوعه في مصر ويساهم بشكل جدي في توطين المعرفة واستثمارها فيما يعرف باقتصاد المعرفة؛ ومن هنا جاءت استجابة أفراد العينة حول متطلبات إنشاء جامعة وقفية (كبيرة) بنسبة مئوية (٨٤,٠)، وجاء ترتيب المحاور على النحو الآتي:

- المحور السابع: الخاص بالمتابعة والتقويم حيث جاءت نسبة الموافقة على المحور من قبل أفراد العينة بنسبة (86.5%).
- المحور الرابع الخاص بالهيكل التنظيمي، حيث جاءت نسبة الموافقة على المحور من قبل أفراد العينة بنسبة (85.0%)
- المحور الثاني الخاص بأهداف الجامعة الوقفية، حيث جاءت نسبة الموافقة على المحور من قبل أفراد العينة بنسبة (84.4%)
- المحور الخامس الخاص بمتطلبات الجامعة الوقفية، حيث جاءت نسبة الموافقة على المحور من قبل أفراد العينة بنسبة (83.5%)
- المحور السادس المتعلق بالمعوقات، حيث جاءت نسبة الموافقة على المحور من قبل أفراد العينة بنسبة (83.5%)
- المحور الثالث المتعلق بمبررات التوجه نحو الجامعة الوقفية حيث جاءت نسبة الموافقة على المحور من قبل أفراد العينة بنسبة (83.1%)
- المحور الأول الخاص بالرؤية والرسالة: حيث جاءت نسبة الموافقة على المحور من قبل أفراد العينة بنسبة (82.1%)

ويمكن تفسير ورود هذا الترتيب على هذا النحو في ضوء ما يلي:

يعزو الباحث كون المحور السابع الخاص بالمتابعة والتقويم جاء في المرتبة الاولي من حيث استجابات أفراد العينة إلى كون المتابعة والتقويم، تمثل محورًا مهمًا في نجاح الجامعة الوقفية، حيث يساعدان في تقديم تغذية راجعة للطلاب وتقييم تقدمهم ومدى

استيعابهم وتطورهم الأكاديمي، وبمثابة حافز للتطوير الذاتي وهذا ما أشارت إليه دراسة (الشامي، وصقر ٢٠٢٢) حيث اقترحت الدراسة مجموعة من الآليات لتعظيم الاستفادة من الجامعات الوقفية في مقدمتها الرقابة والمتابعة؛ لما تحتاجه الجامعة الوقفية من صيانة الممتلكات وتأهيل المستفيدين .

وقد يُفسر ذلك أيضاً في ضوء الخبرة العلمية من قبل أفراد العينة، وإيمانهم بأنه مهما كانت جهود الإصلاح ومحاولات التطوير إذا لم يُصاحب ذلك بالمتابعة والتقويم للوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف فكل تلك المساعي تذهب سدى، وتبوء بالفشل، على عكس الإدارة الناجحة الملهمة التي تحول التهديدات إلى فرص، ونقاط الضعف إلى قوة؛ مما يقود ذلك جميع العاملين بالمؤسسة أو المنظمة أو الجامعة إلى تبني الرؤية والرسالة فيعملون على تحقيقها.

ولعل هذا ما يفسر ورود المحور الخاص بالإدارة والهيكل التنظيمي في الترتيب الثاني،حيث تقود المنظمة إلى العمل الدوؤب بأقل الإمكانيات وتُكلل الجهود بالنجاح، وتحقيق الأهداف المبتغاة، ومن ثم جاء المحور الخاص بأهداف الجامعة الوقفية في الترتيب الثالث، لما قد تتمتع به أهداف الجامعة الوقفية من صيغة إجرائية قابلة للتحقيق في صورة متطلبات عامة، ومن هنا جاء المحور الخامس الخاص بالمتطلبات في الترتيب الرابع، ونظرًا لما قد تجده تلك المتطلبات من عراقيل على أرض الواقع جاء المحور السادس الخاص بالمعوقات في الترتيب الخامس، وانطلاقاً من كون التغلب على المعوقات والعراقيل هو في الأساس أكبر داعم للاستمرارية والتوجه نحو نموذج الجامعة الوقفية؛ ومن ثم جاء المحور الثالث الخاص بالمبررات في الترتيب السادس، وأخيرًا كل هذا يصب في مجال تحقيق الرؤية والرسالة ولذا جاء المحور الأول الخاص بالرؤية والرسالة في الترتيب الأخير.

ب- عرض ومناقشة النتائج الخاصة بترتيب عبارات استمارة المقابلة تبعًا للوزن النسبي لها:

١- النتائج الخاصة باستجابات العينة على عبارات المحور الأول الخاص بالرؤية والرسالة حسب أوزانها النسبية.

يمكن توضيح النتائج الخاصة بترتيب العبارات المتعلقة بالمحور الأول والخاص بالرؤية والرسالة حسب أوزانها النسبية في الجدول التالي:

جدول رقم (٧)

ترتيب عبارات المحور الأول (الرؤية والرسالة) حسب أوزانها النسبية (ن = ٤٠)

م	العبارة	المتوسط الحسابي الموزون	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
١	تكوين جيل من المتعلمين يمتعون بالقيم الأخلاقية والعلمية الأصيلة.	2.475	0.55412	موافق	٧
٢	تحقيق متطلبات الأفراد من المتعلمين.	2.125	0.75744	إلى حد ما	١١
٣	تحقيق متطلبات المجتمع الآنية والمستقبلية.	2.35	0.80224	موافق	٩
٤	تحقيق مبادئ الشفافية، والديمقراطية، والاستقلالية، والحرية الأكاديمية	2.2	0.68687	إلى حد ما	١٠
٥	تقديم تعليم شامل ومتميز يجمع ما بين الأصالة والمعاصرة.	2.425	0.67511	موافق	٨
٦	توفير بيئة تعليمية تعزز التفكير النقدي والإبداع الاجتماعي.	2.625	0.58562	موافق	٢
٧	تخريج أجيال من المتعلمين ملتزمين بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية.	2.6	0.54538	موافق	٣
٨	دمج التكنولوجيا في عملية التعلم.	2.55	0.55238	موافق	٤
٩	تبني مبدأ الاستدامة المالية في الانفاق على التعليم الجامعي.	2.525	0.59861	موافق	٥
١٠	تفعيل التشارك المجتمعي في تمويل التعليم.	2.7	0.4641	موافق	١
11	إيجاد تخصصات يتطلبها سوق العمل.	2.525	0.67889	موافق	٦
	متوسط الأوزان النسبية لعبارات المحور			٢,٥٣	

يوضح الجدول (٧) نتائج استمارة المقابلة المقننة فيما يتعلق بأراء العينة في رؤية ورسالة الجامعة الوقفية، وذلك في ضوء التوزيع الإحصائي بتعًا للوزن النسبي، ودرجة الموافقة، والرتبة، وبينت النتائج أن مجموع العبارات من (١– ١١) الواردة في المحور الأول قد وقعت في حيز الموافقة في مقياس ليكرت الثلاثي (موافق/ موافق إلى حد ما / غير موافق) حيث تراوحت متوسط الأوزان النسبية لعبارات المحور ما بين (2.7)، (2.125) وقد بلغ متوسط استجابة أفراد العينة على المحور كل (٢.٥٣).

كما تبين الجدول السابق أن أعلى العبارات في درجة الموافقة من حيث وقوعها في الإرباعي الأعلى لعبارات المحور وهي: العبارة رقم (١٠) بزون نسبي (٢.٧)، ثم العبارة رقم (٦) بوزن نسبي (٢.٦٢٥)، ثم العبارة رقم (٧) بوزن نسبي (٢.٦)، حيث وقعت هذه العبارات في حيز الموافقة، ويمكن تفسير ورود هذه العبارات على هذا النحو كما يأتي:

جاءت العبارة رقم (١٠) ومضمونها " تفعيل التشارك المجتمعي في تمويل التعليم" في الترتيب الأول من حيث أعلى العبارات موافقة، ويمكن عزو هذا إلى اعتقاد أفراد العينة بأهمية التشارك المجتمعي في تمويل التعليم الجامعي، كمصدر بديل للتمويل يدعم البرامج والمشاريع البحثية، كما يعزز التواصل بين الجامعة والمجتمع المحلى؛ لتلبية احتياجات سوق العمل، ويحسن من جودة التعليم، وتتسق تلك النتائج مع دراسة البرعي (٢٠٠٧)، ودراسة الحكيمي (٢٠١٢)، وسليمان (٢٠١٣)، ومنادي (٢٠١٨)، والصاوي (٢٠٢٠) حيث أوضحت كل منها أنه في ظل عجز الدول العربية عن خدمة الاحيتاجات الراهنة للتقدم العلمي، والعجز المستمر في الإنفاق على التعليم؛ جاءت الحاجة إلى تشجيع المبادرات الشعبية لتمويل التعليم والتي من بينها الوقف الجامعي، لتحقيق جودة التعليم، وربط التعليم بسوق العمل واحتياجات المجتمع.

ثم جاءت العبارة رقم (٦)، ومضمونها " توفير بيئة تعليمية تعزز التفكير النقدي والإبداع الاجتماعي" في الترتيب الثاني في الإرباعي الأعلى، ويمكن تفسير هذا في ضوء الدافع من وراء لإنشاء الجامعة الوقفية حيث أكدت دراسة منادي (٢٠١٨) أن الجامعة الوقفية تستحدث تخصصات جديدة وهذا من شأنه يزيد من الابتكار ويرفع من الإنتاجية العلمية، وأخيرًا جاءت العبارة رقم (٧) ومضمونها "تخريج أجيال من المتعلمين ملتزمين بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية" في الترتيب الثالث لعبارات الإرباعي الأعلى وقد يرجع هذا إلى ما أشارت إليه دراسة الشامي، وصقر (٢٠٢٢) من أن الواقف والموقوف عليه في الجامعة الوقفية عليه ضرورة الالتزام بالضوابط الأخلاقية، والاجتماعية، والقيم والمبادئ الثابتة من أجل ضمان تحقيق النفع والخير له ولمجتمعه.

كما يوضح الجدول (٧) أن أقل عبارات المحور من حيث الوزن النسبي ودرجة الموافقة وجاءت في الإرباعي الأدني، وهي العبارة (٣) وترتيبها (٩) ونصها " تحقيق متطلبات المجتمع الآنية والمستقبلية" بدرجة (موافق) وقد يعزو هذا إلى دور الجامعة

الوقفية في الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة سليمان (٢٠١٣)، ثم جاءت العبارة (٤) في الترتيب الثاني للإرباعي الأدني، ونصها "تحقيق مبادئ الشفافية، والديمقراطية، والاستقلالية، والحرية الأكاديمية" بدرجة (موافق إلى حد ما) وقد يعزو هذا من وجهة نظر أفراد العينة إلى أن النموذج الوقفي يقف دوره إلى حد توفير الدعم المادي دون أدنى تدخل في الشئون التعليمية، وهو ما لايتوفر في العديد من الجامعات الوقفية من سرعان وضع الدول يدها على الوقف وتسيير الأوضاع الأكاديمية على وفق إرادتها، وأخيرًا جاءت العبارة (٢) في الترتيب الثالث لعبارات الإرباعي الأدني وتنص على "تحقيق متطلبات الأفراد من المتعلمين" وقد يفسر هذا في ضوء أهمية دور الجامعة الوقفية في تلبية رغبات المتعلمين المتنوعة.

٢- النتائج الخاصة باستجابات العينة على عبارات المحور الثاني الخاص بالأهداف حسب أوزانـها النسبية.

جدول (٨)

ترتيب عبارات المحور االثاني (الأهداف) حسب أوزانها النسبية (ن = ٤٠)

م	العبارة	المتوسط الحسابي الموزون	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
١٢	تمويل الأبحاث التي تحتاج وفرة تمويلية كالنانوتكنولوجي	2.625	0.54006	موافق	٢
١٣	تعزيز الحرية الأكاديمية ودمجها في رسالتها.	2.55	0.597	موافق	٦
١٤	نشر ثقافة التبرع والهبات والوقف التعليمي في المجتمع	2.7	0.5164	موافق	١
١٥	بقاء المال والانتفاع به أطول فترة ممكنة	2.6	0.49614	موافق	٣
١٦	منح الراغبين في العمل الخيري فرصة سانحة.	2.575	0.59431	موافق	٥
١٧	تمويل رواتب الأساتذة ومنح الطلبة الدراسين.	2.525	0.59861	موافق	9
١٨	الإسهام في الاستثمار وترشيد الاستهلاك	2.6	0.54538	موافق	٤
١٩	خفض المدفوعات وقت الأزمات المالية	2.4	0.63246	موافق	12
٢٠	التركيز على التعليم التطبيقي والتكنولوجي	2.525	0.59861	موافق	9
٢١	خلق فرص عمل لخريجيها بعد التخرج	2.25	0.66986	موافق	١١
٢٢	دعم فلسفة التعلم مدى الحياة.	2.5	0.64051	موافق	10
٢٣	المساعدة على توطين المعرفة	2.55	0.597	موافق	٧
٢٤	استقطاب الكوادر المشهود لهم بالكفاءة في التخصص.	2.525	0.55412	موافق	8
	متوسط الأوزان النسبية لعبارات المحور				٢,٢٣

يوضح الجدول (٨) نتائج استمارة المقابلة المقننة فيما يتعلق بأراء العينة في أهداف الجامعة الوقفية، وذلك في ضوء التوزيع الإحصائي بتعًا للوزن النسبي، ودرجة الموافقة، والرتبة، وبينت النتائج أن مجموع العبارات من (١٢- ٢٤) الواردة في المحور الثاني قد وقعت في حيز الموافقة في مقياس ليكرت الثلاثي (موافق/ موافق إلى حد ما / غير موافق) حيث تراوحت متوسط الأوزان النسبية لعبارات المحور ما بين (2.7)، (٢.٤) وقد بلغ متوسط استجابة أفراد العينة على المحور كل (٢.٢٣).

كما تبين الجدول السابق أن أعلى العبارات في درجة الموافقة من حيث وقوعها في الإرباعي الأعلى لعبارات المحور وهي: العبارة رقم (١٤) بوزن نسبي (٢.٧)، ثم العبارة رقم (١٢) بوزن نسبي (٢.٦٢٥)، ثم العبارة رقم (١٥) بوزن نسبي (٢.٦)، حيث وقعت هذه العبارات في حيز الموافقة، ويمكن تفسير ورود هذه العبارات على هذا النحو كما يأتي:

فالعبارة (١٤) تنص على "نشر ثقافة التبرع والهبات والوقف التعليمي في المجتمع" جاءت في الترتيب الأول للإرباعي الأعلى ويتوافق هذا مع دراسة سليمان (٢٠١٣) حيث أشارت إلى أن فلسفة إنشاء الجامعات الوقفية نشر ثقافة التبرع في المجتمع وإرساء مبدأ العمل التطوعي في الخدمات التعليمية، وجاء بعدها في الترتيب عبارة (١٢) "تمويل الأبحاث التي تحتاج وفرة تمويلية كالنانوتكنولوجي" وهذا ما أشارت إليه دراسة العلايا (٢٠٢٢)، ودراسة منادي (٢٠١٨) من أن الجامعات الوقفية على اختلاف شروطها واستراتيجياتها، تسعى إلى تطوير مستوياتها البحثية ومخرجاتها؛ لضمان أعلى مستويات من جودة التعليم، بما تتيحه من حرية التمويل والإنفاق على الجوانب التطبيقية، فضًلا عن اهتمامها بالمجالات التكنولوجية المتطورة والنادرة، وأخيرًا جاءت العبارة (١٥) والتي تنص على "بقاء المال والانتفاع به أطول فترة ممكنة" ويتسق هذا مع ما جاء في دراسة المقداد (٢٠٢٢) حيث أكدت على أن الجامعة الوقفية لها مقاصد عامة، وأخرى خاصة، فالعامة منها التي تسهم في استمرارية التعليم وإيجاد موارد دائمة، والمحافظة على استقلالية الجامعات والبعد بها عن التبعية السياسية، وذكرت في مقدمة المقاصد الخاصة حفظ المال وضمان بقائه ودوام الانتفاع به والاستفادة منه مدة طويلة.

ثم جاء في الإرباعي الأدني لعبارات هذا المحور من حيث درجة الموافقة العبارة (١٩) " خفض المدفوعات وقت الأزمات المالية" وقد يفسر هذا في ضوء قلة الوعي من قبل

أفراد العينة المستفتاه بما تتضمنه تلك العبارة من أبعاد اقتصادية بحتة، فخفض المدفوعات هي استراتيجية تحافظ بها الحكومات على السيولة النقدية عن طريق تقليل النفقات على القطاعات الخدمية خلال فترات الركود الاقتصادي والأزمات المالية.

٣- النتائج الخاصة باستجابات العينة على عبارات المحور الثالث الخاص بالمبررات حسب أوزانـها النسبية:

جدول (٩)

ترتيب عبارات المحور الثالث حسب أوزانها النسبية (ن= ٤٠)

م	العبارة	المتوسط الحسابي الموزون	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٢٥	جذب المستثمرين لتقديم الدعم والمنح الطلابية.	2.475	0.64001	موافق	٦
٢٦	النشر العلمي في المجالات التي تحتاج إلى طفرة تمويلية	2.55	0.50383	موافق	٤
٢٧	التنظيم القانوني والإداري.	2.6	0.49614	موافق	٢
٢٨	تحقيق الاستدامة المالية.	2.55	0.55238	موافق	٥
٢٩	التنافسية في رفع جودة التعليم.	2.55	0.50383	موافق	٤
٣٠	ارتفاع نسبة أعضاء هيئة التدريس للطلاب بها.	2.575	0.54948	موافق	٣
٣١	الإسهام في حل مشكلة توظيف الخريجين.	2.675	0.47434	موافق	١
٣٢	فتح آفاق وتخصصات جديدة (الإيواء- العلاج –التعليم)	2.125	0.75744	موافق	٨
٣٣	الأزمة العالمية التي أثرت على انخفاض التمويل الحكومي.	2.35	0.80224	موافق	٧
	متوسط الأوزان النسبية لعبارات المحور				2.494

يوضح الجدول (٩) نتائج استمارة المقابلة المقننة فيما يتعلق بأراء العينة في مبررات التوجه نحو الجامعة الوقفية، وذلك في ضوء التوزيع الإحصائي بتعًا للوزن النسبي، ودرجة الموافقة، والرتبة، وبينت النتائج أن مجموع العبارات من (٢٥– ٣٣) الواردة في المحور الثالث قد وقعت في حيز الموافقة في مقياس ليكرت الثلاثي (موافق/ موافق إلى حد ما / غير موافق) حيث تراوحت متوسط الأوزان النسبية لعبارات المحور ما بين (2.675)، (2.125) وقد بلغ متوسط استجابة أفراد العينة على المحور كل (٢.٤٩٤).

كما تبين الجدول السابق أن أعلى العبارات في درجة الموافقة من حيث وقوعها في الإرباعي الأعلى لعبارات المحور وهي: العبارة رقم (٣١) بوزن نسبي (٢.٦٧٥)، ثم العبارة رقم (٢٧) بوزن نسبي (٢.٦)، حيث وقعت هاتان العبارتان في حيز الموافقة، ويمكن تفسير تفسير هذا في ضوء ما تشير إليه تلك العبارتان من قضايا مهمة حيث تشير العبارة (٣١) إلى توظيف الخريجين، فيعد هذا مبررًا قويًا للتوجه نحور الجامعة الوقفية وبخاصة بعد ما اثبتته نماذج تلك الجامعة من تخطيط جيد لتوظيف الخريجين بها، كما هو الحال في النموذج التركي، وأشارت إلى ذلك دراسة سليمان (٢٠١٣)، ودراسة دواد (٢٠١٨)، في حين تشير العبارة (٢٧) إلى براعة التنظيم القانوني والإداري المعمول به في تلك النماذج حيث أشارت دراسة الخميس (٢٠٢١) وعنوانها " الهيكل التنظيمي لحوكمة الوقف" إلى تعدد وتنوع النماذج الإدارية للوقف الجامعي من خلال مبادئ الشفافية والإفصاح، وجاءت العبارة (٣٢) في الترتيب الأخير لعبارات المحور من حيث الإرباعي الأدني " فتح آفاق وتخصصات جديدة (الإيواء– العلاج –التعليم) وقدر يرجع هذا إلى ما بينته دراسة حسانين (٢٠١٤) من أن دور الوقف في التعليم تجاوز دور الانفاق وتوفير المخصصات المالية إلى كونه يشكل وينظم المؤسسة التعليمية ويضع الأسس والقواعد التربوية والتي تعد بمثابة لائحة ضرورية تظهر فيها كل التفصيلات الفنية لممارسة مهنة التعليم، من اختيار المعلم وفق ضوابط مهنية وأخلاقية، إلى اختيار موضوعات المنهج، إلى شروط القبول والقيد للطلاب، وصياغة أهداف التعليم، هذا بالإضافة إلى تنمية وخدمة المجتمع وهوما نصت عليه العبارة دون غيره ولعل هذا ما يفسر ورودها في الترتيب الأخير من وجهة نظر العينة.

٤- النتائج الخاصة باستجابات العينة على عبارات المحور الرابع الخاص بالهيكل التنظيمي حسب أوزانها النسبية:

جدول (١٠)
ترتيب عبارات المحور الرابع حسب أوزانها النسبية (ن= ٤٠)

م	العبارة	المتوسط الحسابي الموزون	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٣٤	تهيئة المناخ المناسب اجتماعيًا، واقتصاديًا، وتنظيميًا.	2.2	0.68687	إلى حد ما	١٣
٣٥	تبني الجامعة الوقفية قيم العدالة والشفافية والفعالية.	2.425	0.67511	موافق	١٢
٣٦	إتاحة حرية التصرف في أموال الوقف دون قيد أو شرط.	2.625	0.58562	موافق	٤
٣٧	الاستثمار في أموال الوقف بمهنية واحترافية.	2.6	0.54538	موافق	٦
٣٨	إدراج الوقف الجامعي ضمن الهيكل التنظيمي لها.	2.55	0.55238	موافق	٩
٣٩	إنشاء هيئة مستقلة تشرف عليها الجامعة لإدارة الوقف.	2.525	0.59861	موافق	١٠
٤٠	المرونة في اتخاذ القرار بما يخفف العبء الحكومي	2.7	0.4641	موافق	١
٤١	الاستفادة من النماذج العالمية في مجال الوقف الجامعي.	2.525	0.67889	موافق	١١
٤٢	بناء اللوائح والتشريعات لجميع شئون الجامعة الوقفية.	2.625	0.54006	موافق	٣
٤٣	التنويع في مصادر الوقف الجامعي.	2.55	0.597	موافق	٨
٤٤	إنشاء صندوق وقفي يتيح لأى جهة تقديم الدعم المادي.	2.7	0.5164	موافق	٢
٤٥	تكوين مجلس إدارة من المختصين في الاستثمار والاقتصاد	2.6	0.49614	موافق	٥
٤٦	تنويع مجالات الاستثمار في مال الوقف .	2.575	0.59431	موافق	٧
٤٧	توزيع السلطات بشكل يحقق التطور الأكاديمي.	2.525	0.59861	موافق	١٠
	متوسط الأوزان النسبية لعبارات المحور				2.551

يوضح الجدول (١٠) نتائج استمارة المقابلة المقننة فيما يتعلق بأراء العينة في متطلبات الهيكل التنظيمي للجامعة الوقفية، وذلك في ضوء التوزيع الإحصائي تبعًا للوزن النسبي، ودرجة الموافقة، والرتبة، وبينت النتائج أن مجموع العبارات من (٣٤– ٤٧) الواردة في المحور االرابع قد وقعت في حيز الموافقة في مقياس ليكرت الثلاثي (موافق/ موافق إلى حد ما / غير موافق) حيث تراوحت متوسط الأوزان النسبية لعبارات المحور ما بين (٢.٧)، (2 .2) وقد بلغ متوسط استجابة أفراد العينة على المحور كل (٢.٥٥١).

كما تبين الجدول السابق أن أعلى العبارات في درجة الموافقة من حيث وقوعها في الإرباعي الأعلى لعبارات المحور وهي: العبارة رقم (٤٠) بوزن نسبي (٢.٧)، ثم العبارة رقم (٤٤) بوزن نسبي (٢.٧)، والعبارة (٤٢) بوزن نسبي (٢.٦٢٥) ووقعت تلك العبارات في حيز الموافقة، ويمكن تفسير هذا كما يلي:

في الترتيب الأول العبارة (٤٠) وتنص على "المرونة في اتخاذ القرار بما يخفف العبء الحكومي" وقد يعزو هذا إلى أن المرونة في اتخاذ القررات فيما يتعلق بالوقف الجامعي من صميم عمل الهيكل التنظيمي، الأمر الذي يحقق الاستقلال المالي والإداري، ويوفر الاعتماد الذاتي في التمويل، وهذا ما أشارت إليه دراسة آل دواد (٢٠٢١)، وفي الترتيب الثاني من الإرباعي الأعلى جاءت العبارة (٤٤) وتشير إلى "إنشاء صندوق وقفي يتيح لأى جهة تقديم الدعم المادي" ولعل هذا يرجع إلى ما أوصت به دراسة آل دواد (٢٠٢١) من إنشاء الجامعات لصناديق وقفية بحيث يمكن لأية جهة أو فرد أن تقدم الدعم، وفي الترتيب الثالث جاءت العبارة (٤٢) وتشير إلى "بناء اللوائح والتشريعات لجميع شئون الجامعة الوقفية" حيث قامت دراسة دواد (٢٠٢١) بوضع تصور مقترح لنموذج الجامعة الوقفية يقوم على ثلاثة أبعاد: البعد الثاني منهم بعد الإدارة وكانت من الآليات اللوائح والسياسات التنظيمية، والقصديه في بنائها وصياغتها بطريقة شمولية لجميع جزئيات الجامعة الوقفية؛ ضمانًا للاستمرارية واستيفاء عناصر النجاح.

وجاءت عبارات الإرباعي الأدني لهذا المحور موزعة ما بين العبارة (٤١) وتشير إلى "الاستفادة من النماذج العالمية في مجال الوقف الجامعي" وقد يعزو هذا من وجهة نظر أفراد العينة إلى خصوصية كل مجتمع وأن التربية بنت مجتمعها وهي مرآة المجتمع مع الأخذ في الاعتبار ضرورة الإفادة من تجارب الآخرين في نطاق الخصوصية الثقافية والهوية الدينية، ثم جاء في الترتيب التالي عبارة (٣٥) وتنص على " تبني الجامعة الوقفية قيم العدالة والشفافية والفعالية" رغم وقوعها في حيز الموافقة وقد يعزو ذلك إلى ما يعتري الوقف الجامعي على أرض الواقع من قلة المعلومات وغموض بعض البيانات وهذا ما أشارت إليه دراسة على (٢٠٢٣) ومن ثم تطلع أعضاء المقابلة إلى نموذج وقفي يتغلب على تلك المعوقات وهذه التحديات، وأخيرًا جاءت عبارة (٣٤) حيث تشير إلى "تهيئة المناخ المناسب

اجتماعيًا، واقتصاديًا، وتنظيميًا" وربما يعود ذلك إلى صعوبة تحقيق ذلك على أرض الواقع من وجهة نظر أفراد العينة؛ لما يحتاج إليه من جهود على كافة المستويات والأصعدة.

٥- النتائج الخاصة باستجابات العينة على عبارات المحور الخامس الخاص بالمتطلبات حسب أوزانها النسبية:

جدول (١١)
ترتيب عبارات المحور الخامس تبعًا لأوزانها النسبية (ن= ٤٠)

م	العبارة	المتوسط الحسابي الموزون	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الترتيب
٤٨	وجود الأنظمة والقوانين الداعمة لفلسفة الجامعة الوقفية.	2.6	0.54538	كبيرة	٢
٤٩	تسهيل الإجراءات من قبل الجهات ذات العلاقة.	2.4	0.63246	كبيرة	٩
٥٠	تحديد المهام والمسؤوليات للقائم على الوقف.	2.525	0.59861	كبيرة	٤
٥١	توفير البنية التحتية المناسبة لدعم العملية التعليمية.	2.25	0.66986	كبيرة	١٠
٥٢	إبراز الإسهامات المتنوعة للجامعات الوقفية.	2.5	0.64051	كبيرة	٧
٥٣	الزيادة في تقديم المنح والهبات الوقفية من قبل المستثمرين.	2.55	0.597	كبيرة	٥
٥٤	مناخ استثماري آمن لتنمية أموال الوقف واستثمارها.	2.525	0.55412	كبيرة	٣
٥٥	إنشاء صناديق للتعليم الجامعي بالقطاعات الخدمية.	2.475	0.64001	كبيرة	٨
٥٦	تحديد البرامج الأكاديمية التي تلبي احتياجات المجتمع.	2.55	0.50383	كبيرة	٦
٥٧	تحقيق التوازن بين الجودة الأكاديمية ومسؤوليات المجتمع.	2.6	0.49614	كبيرة	١
٥٨	تعزيز التبادل الثقافي والعلمي مع مؤسسات المجتمع الأكاديمية والصناعية.	2.55	0.55238	كبيرة	٧
٥٩	تطوير استراتيجيات تسويقية تجذب الشركاء والمساهمين المحتملين.	2.55	0.50383	كبيرة	٦
	متوسط الأوزان النسبية لعبارات المحور				٢,٥٠٦

يوضح الجدول (١١) نتائج استمارة المقابلة المقننة فيما يتعلق بأراء العينة في متطلبات الهيكل التنظيمي للجامعة الوقفية، وذلك في ضوء التوزيع الإحصائي تبعًا للوزن النسبي، ودرجة الأهمية، والرتبة، وبينت النتائج أن مجموع العبارات من (٤٨– ٥٩) الواردة في المحور الخامس قد وقعت في حيز الأهمية بدرجة كبيرة في مقياس ليكرت الثلاثي (كبيرة/ متوسطة / ضعيفة) حيث تراوحت متوسط الأوزان النسبية لعبارات المحور ما بين (٢.٦)، (٢.٢٥) وقد بلغ متوسط استجابة أفراد العينة على المحور كل (٢.٥٠٦).

كما تبين الجدول السابق أن أعلى العبارات من حيث وقوعها في الإرباعي الأعلى لعبارات المحور وهي: العبارة (٥٧) بوزن نسبي (٢.٦)، ثم العبارة (٤٨) بوزن نسبي (٢.٦)، والعبارة (٥٤) بوزن نسبي (٢.٥٢٥) ووقعت تلك العبارات في حيز الأهمية الكبيرة، ويمكن تفسير هذا كما يلي:

في الترتيب الأول العبارة (٥٧) وتنص على "تحقيق التوازن بين الجودة الأكاديمية ومسؤوليات المجتمع " وقد يعزو هذا إلى أن التوازن بين جودة الحياة الأكاديمية والبحثية يعود بالرفاهية والتقدم للمجتمع من حيث حل مشكلاته وخدمة قضاياه، وبينت الدراسات أن هذا التوازن يأخذ عدة أشكال وثمة جوانب: منها التفوق في البحث العلمي والتعليم، التطور المعرفي والابتكار الشمولي والمجتمعي، التفوق في إعداد الطلاب بما يلائم الخصائص المستحدثة للمتعلمين، ومتطلبات سوق العمل، تعزيز القيم الاجتماعية، توسيع فرص التعليم، كل هذا يتم تحقيقه للوصول إلى مستوى التوازن المطلوب بين جودة الحياة الأكاديمية والمسئولية المجتمعية؛ عن طريق صيغ التعليم الجامعي الجديدة كالجامعة المستدامة، والجامعة البحثية، والجامعة الوقفية؛ التي تولى البحوث التطبيقية عناية فائقة، وفي الترتيب الثاني من الإرباعي الأعلى جاءت العبارة (٤٨) وتشير إلى " وجود الأنظمة والقوانين الداعمة لفلسفة الجامعة الوقفية" ولعل هذا يرجع فلسفة الجامعة الوقفية ذاتها، والتي تستند إلى مبدأ الاستقلال المالي عن المصادر الرسمية في التمويل؛ الأمر الذي يمنحها الحرية الأكاديمية، والتركيز على الهدف والمخرج التعليمي؛ وهذا ما يحتاج إلى تشريعات داعمة كالإعفاء الضريبي على الأصول الوقفية، والحوكمة الإدارية، والشفافية والمساءلة، فضلاً عن التسهيلات الحكومية، وهذا ما أكدته دراسة كل من دواد (٢٠٢١) و دراسة سليمان (٢٠١٣)، وفي الترتيب الثالث جاءت العبارة (٥٤) وتشير إلى " مناخ استثماري آمن لتنمية أموال الوقف واستثمارها " وقد يعزو هذا من وجهة نظر أفراد العينة المستفتاة إلى أهمية المناخ الآمن بصفة عامة للاستثمار وللجامعة الوقفية بصفة خاصة، وهذا يمكن تحقيقه من خلال مجموعة من الإطر: القانوني والتنظيمي، الإطار السياسي والاقتصادي، تنويع الاستثمار، الإطار التكنولوجي، الإطار المحاسبي، الوعي المجتمعي بأهمية الوقف.

كما تبين من الجدول السابق أن أقل العبارات من حيث وقوعها في الإرباعي الأدني لعبارات المحور وهي: العبارة (٥٥) بوزن نسبي (٢.٤٧٥)، ثم العبارة (٤٩) بوزن نسبي (٢.٤)، والعبارة (٥١) بوزن نسبي (٢٥. ٢) ورغم ورودها على النحو من الترتيب في الإرباعي الأدني إلا أنها ووقعت في حيز الأهمية الكبيرة، ويمكن تفسير هذا كما يلي: في الترتيب الأول من الإرباعي الأدني جاءت العبارة (٥٥) وتأتي في الترتيب (٨) لعبارات المحور ونصها "إنشاء صناديق للتعليم الجامعي بالقطاعات الخدمية"وقد يعزو هذا إلى أهمية تلك الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز القدرات البشرية في القطاعات الخدمية، فضلا عما تحققه تلك الصناديق من فوائد للتعليم العالي من تعزيز الابتكار، وتحسين فرص وصول التعليم للطلاب الفقراء، ثم جاء في الترتيب الثاني للإرباعي الأدنى من عبارات المحور عبارة (٤٩) وتقع في الترتيب التاسع لعبارات المحور وتشير إلى " تسهيل الإجراءات من قبل الجهات ذات العلاقة" وقد يفسر هذا في ضوء ما تقوم به الجهات ذات الصلة من دور محوري في تسهيل الإجراءات؛ من توفير الإطار القانوني والتنظيمي، والدعم الإداري، والتكامل مع الاستراتيجيات الوطنية، فضلا عن الترويج والتوعية. وأخيرًا جاءت العبارة (٥١) في الترتيب الأقل من حيث الإرباعي الأدنى ونتص على " توفير البنية التحتية المناسبة لدعم العملية التعليمية" وقد يعزو هذا من وجهة نظر العينة المستفتاة إلى ما تؤديه البنية التحتية على اختلاف أشكالها (الفيزيائية – التكنولوجية – الرقمية) من دعم بحيث تعد عنصر نجاح لباقي مكونات المنظومة التعليمية.

٦- النتائج الخاصة باستجابات العينة على عبارات المحور السادس الخاص بالمعوقات حسب أوزانها النسبية:

جدول (١٢)
ترتيب عبارات المحور السادس حسب الوزن النسبي (ن= ٤٠)

م	العبارة	المتوسط الحسابي الموزون	الانحراف المعياري	درجة التوافر	الترتيب
٦٠	ضعف الربط بين الأوقاف والجمعيات والمؤسسات الأهلية.	2.575	0.54948	متوفر	٥
٦١	قصور بناء اللوائح والسياسات التنظيمية للجامعة الوقفية.	2.675	0.47434	متوفر	١
٦٢	تدني مستوى الدعم المطلوب للبنية التحتية للجامعة الوقفية.	2.475	0.64001	متوفر	٨
٦٣	قلة الشفافية في إتاحة البيانات المتعلقة بالوقف الجامعي.	2.55	0.50383	متوفر	٦
٦٤	قلة الوعي بأهمية الجامعة الوقفية في تلبية حاجات المجتمع	2.6	0.49614	متوفر	٣
٦٥	مخالفة شروط الواقفين في الإنفاق الجامعي.	2.55	0.55238	متوفر	٧
٦٦	قلة الاستثمار في أموال الوقف مما يصيبها بالجمود.	2.55	0.50383	متوفر	٦
٦٧	حصر الصور الوقفية في الصور التقليدية (الهبات والمنح)	2.575	0.54948	متوفر	٥
٦٨	قلة الإفادة من النماذج العالمية للجامعة الوقفية.	2.675	0.47434	متوفر	١
٦٩	افتقاد نظام خاص يتعلق بالأوقاف الجامعية وحسن إدارتها.	2.6	0.54538	متوفر	٤
٧٠	ضعف التشجيع على التوجه نحو الجامعة الوقفية.	2.35	0.80224	متوفر	١٠
٧١	أزمة الثقة بين الواقفين والجهات المعنية بالوقف	2.2	0.68687	إلى حد ما	١١
٧٢	مقاومة بعض الفئات الاجتماعية والثقافية في المجتمع.	2.425	0.67511	متوفر	٩
٧٣	صعوبة جذب الطلاب والمهتمين بالدراسة للجامعة الوقفية.	2.625	0.58562	متوفر	٢
٧٤	صعوبة جذب الكفاءات اللازمة من الأساتذة والإداريين	2,125	0.75744	إلى حد ما	١٢
٧٥	صعوبة دمج الكنولوجيا الحديثة في العملية التعليمية.	2.55	0.55238	متوفر	٧
	متوسط الأوزان النسبية لعبارات المحور			2.506	

يوضح الجدول (١٢) نتائج استمارة المقابلة المقننة فيما يتعلق بأراء العينة في معوقات الجامعة الوقفية، وذلك في ضوء التوزيع الإحصائي تبعًا للوزن النسبي، ودرجة التوافر، والرتبة، وبينت النتائج أن مجموع العبارات من (٦٠– ٧٥) الواردة في المحور السادس قد وقعت في حيز التوافر في مقياس ليكرت الثلاثي (متوفرة/ إلى حد ما / غير

متـوفرة) حيـث تـرواحـت متوسـط الأوزان النسـبية لعبـارات المحـور مـا بـين (٢.٦٧٥)، (٢.١٢٥) وقد بلغ متوسط استجابة أفراد العينة على المحور كل (٢.٥٠٦).

كما تبين من الجدول السابق أن أعلى العبارات من حيث وقوعها في الإرباعي الأعلى لعبارات المحور وهي: العبارة (٦٨) بوزن نسبي (٢.٦٧٥)، ثم العبارة (٧٣) بوزن نسبي (٢.٦٢٥)، والعبارة (٦٤) بوزن نسبي (٢.٦)، ويمكن تفسير هذا كما يلي:

فـي الترتيـب الأول العبـارة (٦٨) وتـنص علـى " قلـة الإفـادة مـن النمـاذج العالميـة للجامعة الوقفية " وقد يعزو هذا إلى السياق المختلف، والذي يحتاج إلى تكييف تلك النماذج مع واقع وظروف المجتمع المصري؛ وهو ما يحتاج إلى تضافر الجهود من ذوي الخبرة وأهل التخصص، ثم جاءت العبارة (٧٣) في الترتيب الثاني من الإرباعي الأعلى ونصها " صعوبة جذب الطلاب والمهتمين بالدراسة للجامعة الوقفية" ولعل هذا قد يعود استحداث النموذج الوقفي وقلة توافر المعلومات الكافية عن برامجها وفرص العمل لخريجيها بعد التخرج، واقترح أفراد العينة لذلك: توافر السمعة الأكاديمية، جذب الكفاءات التدريسية، استحداث برامج يحتاج إليها سوق العمل بالفعل، وفي الترتيب الثالث جاءت العبارة (٦٤) وتشير إلى " قلة الوعي بأهمية الجامعة الوقفية في تلبية حاجات المجتمع" وقد يعزو هذا إلى قلة توافر المعلومات حول الجامعة الوقفية ودورها في خدمة المجتمع، وأنها تمتلك من المقومات والمميزات التي يمكن أن يساهم في تلبية حاجات المجتمع بشكل كبير، كاستدامة التمويل، وتعزيز الإبداع، وتوفير منح دراسية، وتحفيز البحث العلمي.

كما يتضح من الجدول السابق أن أقل العبارات من حيث وقوعها في الإرباعي الأدنى هي العبارات (٧٠، ٧١، ٧٤) حيث تشيرعلى الترتيب: ضعف التشجيع على التوجه نحو الجامعة الوقفية، أزمة الثقة بين الواقفين والجهات المعنية بالوقف، صعوبة جذب الكفاءات اللازمة من الأساتذة والإداريين، وقد يعزو هذا إلى نقص المعلومات حول تجربة الجامعة الوقفية.

استخلاصات ونتائج من الإطار النظري والميداني:

- **يعد الوقف أداة تمويلية مهمة، وذلك إذا ما تم استغلاله الاستغلال الأمثل فهو يسهم في التوزيع العادل للثروات، ويزيد من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، مما يؤدي لرفع الطلب الكلي كما يساعد في خفض العجز في ميزانية الدولة من خلال المساهمة في إنتاج السلع والخدمات العامة؛ مما يدفع نحو اللامركزية الاقتصادية للدولة.**
- **تعدد الصور المتاحة للتمويل بالوقف واستثمار أصوله وقد عرض البحث لصور مختلفة تستخدم الأوقاف من خلالها لتمويل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وهي: المؤسسات الخيرية والأمانات الوقفية، والجامعات الأهلية، والصناديق الوقفية وأوقاف الجامعات، والكراسي العلمية الوقفية.**
- **وخلص البحث إلى: أن نظام التعليم العالي في مصر يعتمد بصورة كبيرة على التمويل الحكومي، ودور الوقف التمويلي محدودا للغاية، ويواجه عددا من العقبات التي تحول، أهمها العقبات القانونية التي لا تسمح لمؤسسات التعليم العالي أو الجمعيات والمؤسسات الأهلية بأن تدير أوقافا خاصة بها ويكون لها حق النظارة عليها وقد تفادت بعض المؤسسات الأهلية والجامعات تلك العقبة القانونية إما بتسجيل وقفها واستثماره خارج مصر، أو بعدم تسجيله كوقف من الأساس.**

وفي ضوء ما سبق من استعراض لأهم التجارب الدولية والعقبات يقدم البحث مجموعة من المقترحات مستوحاة من الأدبيات والدراسات السابقة جنباً إلى جنب مع القراءة الناقدة والتحليلية منها على سبيل المثال:

- **ضرورة النظر في المواد والتشريعات الدستورية المتعلقة بالأوقاف والمواد المنظمة لها وإجراء ما يلزم من تعديلات في ضوء التجارب الدولية والعربية المعاصرة؛ الأمر الذي يتيح الاستفادة من الأموال الموقوفة كما أرادها أصحابها.**
- **تشجيع إنشاء أوقاف جديدة من خلال إقرار إعفاءات ضريبية للتبرع للأوقاف، وكذلك إقرار إعفاءات ضريبية لإيرادات الأصول الوقفية.**
- **إلزام من يتولى النظارة على الوقف بالشفافية والإفصاح، سواء كانت جهات حكومية تتولى الإشراف على الأوقاف (كوزارة الأوقاف وهيئة الأوقاف)، أو غيرها من الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة، وجهات المجتمع المدني المختلفة.**

التصور المقترح لإنشاء جامعة وقفية في ضوء نماذج بعض الدول

من خلال الإطار النظري للبحث، وما تم خلاله من عرض لأهم النماذج العالمية تم التوصل إلى قائمة أولية بأهم المقومات المقترحة اللازمة لإنشاء جامعة وقفية بالعاصمة الإدارية الجديدة، وما تبع ذلك من إجراءات منهجية وإحصائية لوضع تلك القائمة في صورتها النهائية توطئة للإجابة على السؤال الأخير من أسئلة البحث، ما التصور المقترح لإنشاء جامعة وقفية في ضوء بعض النماذج العالمية.

هذا وقد أسفر التحليل المنهجي والإحصائي عن مجموعة من الإجراءات اللازمة لإنشاء جامعة وقفية موزعة على خمسة محاور رئيسية كما يلي:

- المحور الأول: الرؤية والرسالة والأهداف.
- المحور الثاني: مبررات التوجه نحو الجامعات الوقفية
- المحور الثالث: الإدارة والهيكل التنظيمي.
- المحور الرابع: متطلبات الجامعة الوقفية.
- المحور الخامس: معوقات الجامعة الوقفية

ومن ثم يمكن القول في ضوء الإطارين النظري والميداني للبحث وما خلصا إليه من نتائج، وفي ضوء الهدف الرئيسي للبحث الحالي المتمثل في وضع تصور مقترح لإنشاء جامعة وقفية في ضوء نماذج بعض الدول، يقترح الباحث تصورًا يشتمل على مجموعة من المقومات والتي يندرج تحتها مجموعة من المتطلبات اللازمة لإنشاء الجامعة الوقفية، ويشتمل على ومبررات التصور، وأهدافه، وأسسه ومنطلقاته، ومحاوره، وآليات تنفيذه، ومعوقات تطبيقه، وسبل التغلب على المعوقات.

ثانيًا: فلسفة التصور:

تقوم فلسفة التصور على الإسهام في تطوير منظومة التعليم الجامعي، واقتحام مجالات حيوية ذات طفرة تمويلية لم يكن بمقدور الحكومات وحدها الاضطلاع بها؛ ومن ثم تخفيف العجز الحكومي عن توفير النفقات لمواجهة احتياجات التعليم العالي وتحقيق استدامة مالية لا تتأثر بالأزمات الاقتصادية التي تحدث بين الحين والأخر تقوم على فكرة الوقف والاستثمار فيه؛ ومن ثم تكفل تلاقح الفكر بالفكر وتتيح للعقل أن يبدع ويكتشف ويخترع دون قيود تكبل العقل والفكر.

ثالثًا :أهداف التصور: وتشمل

١- الهدف العام: إنشاء جامعة وقفية بالعاصمة الإدارية الجديدة في ضوء نماذج بعض الدول

٢- أهداف فرعية:

أ- وضع رؤية ورسالة للجامعة الوقفية

ب- صياغة مجموعة من الأهداف للجامعة الوقفية.

ت- رصد مبررات التوجه نحو الجامعة الوقفية.

ث- الوقوف على المتطلبات اللازمة لإنشاء جامعة وقفية وآليات تنفيذها.

ج- الوقوف على معوقات تنفيذ التصور وسبل المواجهة.

ح- الاستفادة في كل ما سبق من التجارب والنماذج الدولية للجامعة الوقفية.

خ- تطوير إداراة الجامعة الوقفية.

رابعًا : أهمية التصور المقترح :

تنبع أهمية التصور المقترح من عدة اعتبارات:

- إيجاد بدائل تمويلية للإنفاق الحكومي.

- جذب المستثمرين لتقديم الدعم والمنح الطلابية.

- النشر العلمي في المجالات البحثية التي تحتاج إلى طفرة تمويلية

- التنظيم القانوني والإداري.

- تحقيق الاستدامة المالية.

- التنافسية في رفع جودة التعليم.

- ارتفاع نسبة أعضاء هيئة التدريس للطلاب بها.

- الإسهام في حل مشكلة توظيف الخريجين.

- فتح آفاق وتخصصات جديدة (الإيواء- العلاج – الإطعام – التعليم)

- مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت على انخفاض التمويل الحكومي.

خامسًا: منطلقات التصور المقترح:

يعتمد التصور المقترح على جملة من المنطلقات الأساسية يتعلق بعضها بالعوامل المجتمعية التي تؤثر على مدخلات العملية التعليمية كالعصر الرقمي، وظهور بعض المفاهيم الحديثة كالثورة التكنولوجية الرابعة، والتعلم الهجين، والابتكار المجتمعي، والنانو تكنولوجي، والذكاء الاصطناعي، والميتافرس وأتمتة التعليم، في حين يتعلق البعض الآخر بالإجراءات المنهجية المتبعة في البحث متمثلة في قائمة المتطلبات وما استلزم بناءها من معالجات منهجية إحصائية للوقوف على أهمها من وجهة خبراء التربية والاقتصاد، وتكمن أهم المنطلقات للتصور في الاتي:

- **مفهوم الجامعة الوقفية، والذي يعد ترجمة فعلية للمسؤولية المجتمعية في تمويل التعليم.**
- **رؤية مصر (٢٠٣٠) للتنمية المستدامة في محورها الاجتماعي، وما يندرج تحته من محاور فرعية منها: الابتكار والمعرفة والبحث العلمي، وينص في أهدافه على بناء مخرج تعليمي قادر عل التفكير النقدي والإبداع والابتكار وريادة الأعمال في التعليم الجامعي.**
- **مواكبة التطور الحضاري بالجمهورية الجديدة وعلى الأخص نقل الحكومات والوزرات لمقر العاصمة الجديدة وما يلزم ذلك من طفرة تعليمية توازي تلك النهضة الحضارية وتوفر احتياجاتها المادية والبشرية.**
- **إحياء نظام الوقف المعمول به من ذي قبل في الجامع الأزهر.**
- **الزيادة السنوية في الطلب على التعليم الجامعي، مع العجز في الإنفاق الحكومي.**
- **تدني رتبة مصر في التصنيفات العالمية للجامعات.**
- **الندرة في التخطيط لربط مخرجات التعليم الجامعي بسوق العمل المحلي والعالمي.**
- **مشكلة البطالة بين الخريجين حيث نلاحظ وفرة في تخصصات غير مطلوبة في سوق العمل، وندرة في تخصصات أخري في أمس الحاجة إليها في سوق العمل.**

- التوجه نحو الأبحاث متعددة التخصصات (Interdisciplinary)، والأبحاث التي تحتاج إلى طفرة تمويلية كالنانوتكنولوجي، والبيوتكنولوجي وغيرها.
- أن تبنى الجامعة الوقفية على نقاط القوة للعاصمة الإدارية من حيث الموقع وجذب المستثمرين من شتى بقاع الجمهورية.

سادسًا: المبادئ التي يرتكز عليها التصور المقترح.

هناك ثمة مبادئ ينبغي أن يستند إليها التصور المقترح؛ حتى يحقق الهدف منه، ومن أهم هذه المبادئ:

المسؤولية: سواء أكان على المستوى الفردي أم على مستوى الإدارة، وتحمل كل فرد أو جهة مسؤولية ما يقوم به والالتزام بما يوكل إليه من مهام وواجبات.

الشراكة المجتمعية: فالجامعة في الوقت الراهن لا تعمل بمعزل عن باقي مؤسسات المجتمع، بل عليها مسؤولية تجاه المجتمع وقضاياه ومشكلاته، ومن هنا يجب أن تقوم الجامعة الوقفية على مبدأ الشراكة الفاعلة بينها وبين المؤسسات التنموية بالمجتمع؛ حتى يكتب لها النجاح على كافة المستويات.

المرونة: بمعنى القابلية للتكيف ومسايرة التغيير من وقت لآخر نظرًا للتقدم الذي يطرأ على العلوم المختلفة، وقد تعني التنحي عن الجوانب البيروقراطية في الإدارة واتباع الأساليب الإدارية الحديثة المرنة حتى لا تمثل عائق أمام عمليات البحوث المنجزة، وغياب المرونة معناه اثبات العكس من الجمود والتصلب، وذلك يعد من أكبر معيقات البحث العلمي داخل المجتمعات النامية.

الواقعية: من خلال بناء الخطط والاستراتيجيات والسياسات في ضوء ما هو متاح وممكن من إمكانيات وقدرات، وهذا يظهر بجلاء من خلال خبرات الجامعات الوقفية، حيث استثمرت كل جامعة مواردها المتاحة ونقاط القوة لديها. .

الأصالة والمعاصرة: وتعني الحفاظ على الهوية والخصوصية الحضارية الإسلامية والعربية، وعدم الذوبان في بوتقة العولمة والانصهار داخل تياراتها المختلفة بدعوى الحداثة، مع عدم إغفال الواقع المستجد أو التمحور حول الذات والانغلاق عليها، بل مواكبة العصر والتأثير فيه وصناعة التغيير.

البعد الزماني والمكاني: من أهم مقومات نجاح التصور المقترح، مراعاة البعد الزمني، وقد يقصد بهذا التغيرات المصاحبة للفترة الزمنية، أو العمل بفترات زمنية متتالية وعدم الاقتصار على توقيت محدد، ويقصد بالبعد المكاني، العاصمة الإدارية الجديدة وما تمتلكه من مقومات.

الشفافية: وتعني الوضوح في العلاقات والممارسات والتعاملات والسلوكيات، والعمل على توفير مناخ تنظيمي على كافة المستويات الإدارية والأكاديمية قائم على المصداقية والثقة المتبادلة بين الإدارة والأفراد والمجتمع من خلال التمكين الحقيقي وليس التمكين الزائف للقيام بالمهام والمسؤوليات حسب مقتضيات العمل والظروف.

سابعًا:أسس وركائز التصور المقترح:

يقوم التصور المقترح على مجموعة من الأسس والركائز يستمد منها عناصره ومقوماته وآليات تنفيذه وهي بمثابة مرجعيات له ويمكن عرضها كالتالي:

استخلاصات من الإطار النظري:

- **الجامعة الوقفية إحدى الصيغ التمويلية التي تعتمد على التشارك المجتمعي في تلبية الاحتياجات العامة والخاصة.**
- **خفض الإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي كاتجاه عالمي بدعوى الإصلاح الاقتصادي؛ ومن ثم جاء التوجه للجامعة الوقفية كمصدر تمويلي بديل.**
- **تدني نصيب الطالب من الانفاق الجكومي مقارنة بنظيره في الجامعات الوقفية العالمية.**
- **تدني نسبة أعضاء هيئة التدريس للطلاب على عكس الحال في الجامعات الوقفية العالمية محل الدراسة والبحث.**
- **الغلاء الشديد في الأسعار مما يجعل ما ترصده الحكومة من ميزانية غير كافية لتوفير مستلزمات التعليم الجامعي المادية.**
- **الجامعة الوقفية تتماشي مع اتجاه الدولة نحو نظم الجودة والاعتماد، بحيث توفر ما يلزم من تجهيزات للبنية التحتية.**
- **الجامعة الوقفية تسهم في حل مشكلة توظيف الخريجين.**

- في ضوء النموذجي السعودي (جامعة الملك عبد الله) يمكن استحداث آليات للتطوير والابتكار بهدف إعداد علماء متخصصين في المجالات العلمية والطبية والهندسية.
- وفي ضوء نموذج الجامعة الإسلامية الوقفية يمكن إنشاء الهيكل التنظيمي للجامعة الوقفية المقترحة بحيث يتكون من (المدير– ويكون بمثابة مشرف عام)، والوكيل ويكون مسؤول عن التطوير، تعيين مدير تنفيذي لإدارة واستثمار أموال الوقف ويكون من أهل التخصص والدراية، ويختار له سكرتير يعاونه أربعة من الأعضاء من أهل الخبرة والتميز في البحث العلمي، ويتم استحداث ثلاث وحدات مساندة للجهاز الإداري والتنفيذي وهي:
  - وحدة الشئون الإدارية: ومهمتها إدارة وتنفيذ مشروعات الوقف.
  - وحدة التنمية والاستثمار: مهمتها إعداد استراتيجية لاستثمار الأصول الوقفية.
  - وحدة الشئون العلمية: ومن شأنها تقديم الاستشارات البحثية والعلمية.
- وفي ضوء النموذج السعودي يمكن الإفادة من إنشاء الكراسي البحثية والصناديق الوقفية.
- ومن خلال عرض النموذج التركي يمكن الإفاده منه في هذا التصور من خلال حسن استثمار أموال الوقف، وتوسيع دائرته لتشمل جميع المجالات الحيوية في المجتمع.

- مرجعيات الدراسات السابقة:

- أوضحت دراسة غنيمة (٢٠٠٢) الجذور التاريخية للعلاقة بين نظام الوقف والمشروعات الخدمية في المجتمع كإنشاء المدارس والمستشفيات.
- أشارت رابطة الجامعات البحثية الأوربية إلى أن الجامعات الوقفية تعد المحرك الأول نحو اقتصاد المعرفة كما أوصت بمزيد من الاستثمار الوقفي لتتمكن الجامعات من الارتقاء في ميدان التصنيفات العالمية.
- عرضت دراسة خفاجي (٢٠٠٦) تجربة مؤسسة فورد الخيرية ودعمها للحرية الأكاديمية في الولايات المتحدة الأمريكية.
- وفي ضوء ما توصلت إليه دراسة محمد (٢٠١٤) من صياغة جوانب الدور المستقبلي للوقف في تمويل التعليم الجامعي، وفي سياق متصل أوصت دراسة العاني

(٢٠١٦) إلى ضرورة البحث عن مصادر تمويلية إضافية والجامعة الوقفية خير بديل في هذا الصدد.

- كما اقترحت دراسة الرفاعي (٢٠١١) إنشاء مؤسسة وقفية تربوية تسهم في تحقيق تنمية علمية من خلال نشر الوعي بعلوم الوقف وحسن استثماره وإدارته.
- كما توصلت دراسة سليمان (٢٠١٣) إلى أن التعليم الجامعي المصري بحاجة إلى تبني صيغة الجامعة الوقفية على غرار النموذج التركي؛ كبديل للتمويل الحكومي على التعليم الجامعي.

ثامنًا: عناصر التصور المقترح:

على ضوء تحليل النماذج العالمية للجامعات الوقفية، فإن مثل تلك االجامعات يمكن أن يتم تمويلها بشكل مستقل كالنموذج التركي، وسنغافورة، ومنها ما هو تابع للحكومة كالنموذج السعودي ، والأمريكي، ومنها ما يعتمد في تمويله على المنح والمبادرات، أو على الشركات ومؤسسات القطاع الخاص، وفي ما توصلت اليها الدراسة الميدانية هناك ثمة متطلبات لازمة لإنشاء الجامعة الوقفية، وذلك لتوفير عوامل النجاح لها، ويمكن عرضها تبعًا لكل محور على النحو التالي:

١ – الرؤية، والرسالة، والأهداف:

- تحقيق متطلبات الأفراد من المتعلمين.
- تحقيق متطلبات المجتمع الآنية والمستقبلية.
- تحقيق مبادئ الشفافية، والديمقراطية، والاستقلالية، والحرية الأكاديمية.
- وتعمل رسالة الجامعة الوقفية على:
  - تبني مبدأ الاستدامة المالية في الانفاق على التعليم الجامعي.
  - تفعيل التشارك المجتمعي في تمويل التعليم.
  - إيجاد تخصصات يطتلبها سوق العمل.
  - تمويل الأبحاث التي تحتاج وفرة تمويلية كالنانو تكنولوجي وغيرها.
  - تعزيز النزاهة الأكاديمية والشفافية والحرية الأكاديمية ودمجها في رسالتها.
  - نشر ثقافة التبرع والهبات والوقف التعليمي في المجتمع.

- **وتكمن أهداف الجامعة الوقفية:**

- **بقاء المال والانتفاع به أطول فترة ممكنة**
- **منح الراغبين في العمل الخيري فرصة سانحة.**
- **تمويل رواتب الأساتذة ومنح الطلبة الدراسين.**
- **الإسهام في الاستثمار وترشيد الاستهلاك**
- **خفض المدفوعات وقت الأزمات المالية**
- **التركيز على التعليم التطبيقي والتكنولوجي**
- **خلق فرص عمل لخريجيها بعد التخرج**
- **دعم فلسفة التعلم مدى الحياة.**
- **المساعدة على توطين المعرفة**
- **استقطاب الكوادر البحثية المشهود لهم بالكفاءة في التخصص.**

٢– مبررات التوجه نحو الجامعة الوقفية:

- **جذب المستثمرين لتقديم الدعم والمنح الطلابية.**
- **النشر العلمي في المجالات البحثية التي تحتاج إلى طفرة تمويلية**
- **التنظيم القانوني والإداري.**
- **تحقيق الاستدامة المالية.**
- **التنافسية في رفع جودة التعليم.**
- **ارتفاع نسبة أعضاء هيئة التدريس للطلاب بها.**
- **الإسهام في حل مشكلة توظيف الخريجين.**
- **فتح آفاق وتخصصات جديدة (الإيواء– العلاج – الإطعام – التعليم)**
- **الأزمة العالمية التي أثرت على انخفاض التمويل الحكومي.**

٣– إدارة الجامعة الوقفية:

- **تهيئة المناخ المناسب اجتماعيًا، واقتصاديًا، وتنظيميًا.**
- **إتاحة حرية التصرف في أموال الوقف دون قيد أو شرط.**
- **الاستثمار في أموال الوقف بمهنية واحترافية.**
- **إدراج الوقف الجامعي ضمن الهيكل التنظيمي لها.**

- إنشاء هيئة مستقلة تشرف عليها الجامعة لإدارة الوقف.
- المرونة في اتخاذ القرار بما يخفف العبء الحكومي في التمويل
- الاستفادة من النماذج العالمية في مجال الوقف الجامعي.
- بناء اللوائح والتشريعات لجميع شئون الجامعة الوقفية.
- التنويع في مصادر الوقف الجامعي (دعم حكومي– منح وهبات– قروض للطلاب.)
- إنشاء صندوق وقفي يتيح لأى جهة تقديم الدعم المادي.
- تكوين مجلس إدارة من المختصين في الاستثمار والاقتصاد والإدارة المالية
- تنويع مجالات الاستثمار في مال الوقف (أسهم– سندات– أوراق مالية)

٤– متطلبات إنشاء الجامعة الوقفية:

- وجود الأنظمة والقوانين الداعمة لفلسفة الجامعة الوقفية.
- تسهيل الإجراءات من قبل الجهات ذات العلاقة.
- تحديد المهام والمسؤوليات للقائم على الوقف.
- إبراز الإسهامات التعليمية والبحثية والمجتمعية للجامعات الوقفية.
- الزيادة في تقديم المنح والهبات الوقفية من قبل المستثمرين.
- مناخ استثماري آمن لتنمية أموال الوقف واستثمارها.
- إنشاء صناديق للتعليم الجامعي بالقطاعات الخدمية.

تاسعًا: آليات تنفيذ التصور المقترح:

- إشراك بعض الطلاب (المدخلات)، في صياغة الرؤية والرسالة؛ نظراً لأنهم أكثر الفئات المستهدفة من إنشاء الجامعة، ومن ثم ينبغي أن تمس الرؤية والرسالة احتياجاتهم الخاصة
- إقامة شراكات فاعلة مع الجامعات المناظرة للاستفادة منها في تنفيذ رؤية ورسالة الجامعة
- الاعتماد على التمويل الذاتي وإبراز ذلك في الرؤية والرسالة.
- عقد ندوات توعوية لنشر ثقافة الوقف في المجتمع.
- انتداب الكفاءات من الجامعات المناظرة عربيًا وعالميًا لتأهيل وتدريب العنصر البشري بالجامعة الوقفية.

- تصميم موقعًا إليكترونيًا للجامعة يدرج عليه جميع الأعمال، وشروط الالتحاق، وكيفية القبول، والتسجيل.
- توقيع اتفاقيات التؤامة والتعاون الدولي بين الجامعة الوقفية ونظرائها عربيًا وعالميًا
- تحقيق الاستقلال المالي والإداري للجامعة الوقفية.
- التنوع في التخصصات في مجلس الآمناء (أكاديمية – اقتصادية – سياسية)
- تصميم الهيكل التنظيمي بالصورة التي تحقق الاستقلالية.
- التطوير المهني للمسؤولين في الجامعة الوقفية.
- الالتزام بمصارف الأوقاف كما أرادها الواقفون.
- التسويق الابتكاري للخدمات التعليمية في الجامعة الوقفية.
- الاستثمار المالي للجامعة الوقفية عبر أهل التخصص وتخضع للإشراف الجامعي.
- الاستفادة من نماذج دول العالم المتقدم في مجال التقييم وقياس الأداء.
- اتباع الأساليب الحديثة في التقويم كمدخل القيمة المضافة، والأثر العائد وغيرهما.

عاشرًا: معوقات التصور وسبل مواجهتها:

- ضعف الربط بين الأوقاف والجمعيات والمؤسسات الأهلية.
- قصور بناء اللوائح والسياسات التنظيمية للجامعة الوقفية.
- تدني مستوى الدعم المطلوب للجامعة الوقفية.
- قلة الشفافية في إتاحة البيانات المتعلقة بالوقف الجامعي.
- قلة الوعي بأهمية الجامعة الوقفية في تلبية احتياجات المجتمع
- مخالفة شروط الواقفين في الإنفاق الجامعي.
- قلة الاستثمار في أموال الوقف مما يصيبها بالجمود.
- حصر الصور الوقفية في الصور التقليدية (الهبات والمنح)
- قلة الإفادة من النماذج العالمية للجامعة الوقفية.
- افتقاد نظام خاص يتعلق بالأوقاف الجامعية وحسن إدارتها.
- ضعف التشجيع على التوجه نحو الجامعة الوقفية.
- أزمة الثقة بين الواقفين والجهات المعنية بالوقف

ويمكن مواجهة تلك المعوقات وتخفيف حدتها من خلال:

- **احترام إرادة الواقفين بخصوص أوقافهم وتخصيص ريعها وإسنادها لمن يشاء من أفراد، أو هيئات، أو استثمارها والإنفاق من عوائدها على المؤسسات التعليمية، فضلاً عن إعفائها من الضرائب، وينبغي أن ينص على ذلك صراحة في القانون.**
- **ضرورة الربط القانوني بين الأوقاف والجمعيات الخيرية من أجل تحفيزها، مع الاحتفاظ للأوقاف بالرقابة والإشراف على ألية استخدامها.**
- **توفير البيئة المؤسسية والإطار القانوني الذي يسمح بإنشاء الصناديق الوقفية وتسجيل الجهات المنتفعة منها.**
- **الإفصاح المالي من قبل الجامعات عن كل البيانات المتعلقة بالتبرعات والأوقاف التي تتلقاها الجامعة، والمجالات التي تستثمر فيها، والعائد المتحقق من الاستثمار.**
- **الاهتمام باستقطاب التبرعات، ووضع خطط واضحة لذلك.**
- **توعية المجتمع بأهمية الوقف.**

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

ابن منظور (١٩٧٩). لسان العرب ط٣. دار المعارف: القاهرة، ص٥٨٩.

أحمد، أحمد إبراهيم، وأخران (٢٠١٩). متطلبات تطوير تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء خبرة ماليزيا. مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مج٣، ع١٢، ٢٩٠– ٣٠٨.

أحمد، عبد اللطيف محمود (١٩٩٣). تنوع مصادر تمويل التعليم، دراسة مقارنة. القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ١٣٩.

الأسرج، حسين عبد المطلب (٢٠٠٩). الوقف الإسلامي كآلية لتمويل وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة فى الدول العربية. **مجلة دراسات إسلامية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، ع (٦)، ٣.**

ـــــ. (٢٠١٣). دور مؤسسة الوقف في مواجهة البطالة .مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، ع ١٢ ، ٤٣– ٤٤.

الأشرم، فادي فتحي (٢٠١٨). نحو استراتيجية تنموية لتطوير الوقف التعليمي لتمويل التعليم الجامعي في فلسطين. ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

التويجري، عبد العزيز بن عبد الرحمن (٢٠٢٠). دور الوقف في تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض الخبرات العربية والعالمية. مجلة العلوم الإنسانية والإدارية، ج١، ع٢١، ص ١٤٦– ٢٠٤.

جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢٣) مصر في أرقام. باب التعليم، ١٦٧.

ـــــ، دستور ٢٠١٤م، الجريدة الرسمية، العدد (٣)، مكرر (أ)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٨ يناير ٢٠١٤م، المادة (٢١)

الحربي، أمل عبدالرحمن. (٢٠١٧). تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية تحديات وبدائل. تحديات وبدائل .مجلة العلوم التربوية .مج٢، ع١.

حسن، مي علي محمود (٢٠١٤). الوقف كمصدر من مصادر التمويل مع التطبيق على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في مصر. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١– ١٦١.

حسين، عماد (٢٠٠٨). الجامعة الأمريكية في القاهرة. دار الكتب والوثائق القومية: القاهرة.

الخريف، رشود (٢٠١٠). تمويل الكراسي العلمية تجربة الكويت أنموذجًا. الصحيفة الاقتصادية الإليكترونية، ع ٥٩٧٠. http/www.aleqt.com

خفاجي، ريهام أحمد محروس (٢٠٠٦). دور المؤسسات الخيرية في دراسة علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية– دراسة حالة مؤسسة فورد (١٩٥٠– ٢٠٠٤)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة..

درويش، محمد درويش، والسيد علي السيد، (٢٠١٥) "تمويل التعليم الجامعي في مصر وانعكاساته على تحقيق التنمية المستدامة"، المؤتمر الدولي الأول لكلية التربية بجامعة الباحة (التربية آفاق مستقبلية)، كلية التربية، جامعة الباحة، ص ص ٢٣٥ – ٢٦١.

الدمشقي، يحيي بن شرف النووي (١٩٩٢). روضة الطالبين، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود. دار الكتب العلمية: بيروت، ج (١١)، مج (٤)، ص٣٣٧.

الراشدي، بدر(٢٠١٨). الوقف التعليمي كمصدر داعم لتمويل التعليم المدرسي "تصور مستقبلي". مجلة الأعمال التجارية العالمية وريادة الأعمال الاجتماعية، ماليزيا، مج٣، ع١٣، ٤٠–٥٤.

رخا، حازم أحمد و الدالي، شيماء عبد العزيز عبد الباسط (٢٠٢٤). دور المدن الذكية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة العاصمة الإدارية الجديدة نموذجًا، مجلة كلية الآداب جامعة الفيوم، مج (١٦)، ع (١)، ٤٥٢– ٥١٥.

الرفاعي، حسن محمد (٢٠١١). نحو كلية إدارية وقفية للعلوم الوقفية، بحث مقدم إلى مؤتمر " أثر الوقف الأسلامي في النهضة العلمية" المنعقد في جامعة الشارقة خلال الفترة من ٩– ١٠، الإمارات.

الزبيدي، محمد (١٩٨٧). تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مصطفى حجازي، الكويت ص ٤٦٧.

السعد، أحمد محمد (٢٠٠٢). الملامح الأساسية للعلاقة بين نظام الوقف والاقتصاد مدخل نظري. مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، مج (١٧)، ع (٨).

سعيد، محمد خضر (٢٠١٣). الهوية المكانية للدولة المصرية بين العاصمة الإدارية الجديدة والقديمة دراسة سوسيولوجية ميدانية. المجلة العربية لعلم الاجتماع، ع (٣٢)، ١٣– ٨٤.

سليمان، أحمد محمد علي (٢٠١٣). خبرة الجامعات الوقفية بتركيا وإمكانية الإفادة منها في مصر. رسالة دكتوراه، قسم أصول التربية، كلية البنات، للأداب والعلوم التربوية، جامعة عين شمس.

الشربيني، فهمي (٢٠٠٩). طرق جديدة لزيادة موارد الجامعات. مجلة المعرفة. http/www.royahcenter.com/news.php

الصريخ، عبد اللطيف (٢٠٠٤). دور الوقف الإسلامي في تنمية القدرات التكنولوجية، رسالة ماجستير، الكويت، الأمانة العامة للأوقاف.

العاني، أسامة عبد المجيد (٢٠١٦). دور الوقف في تمويل البحث العلمي. مجلة بيت المشورة، شركة بيت المشورة للاستشارات، قطر، ع (٥)، ٢٩– ٦٩.

عباس، محمود السيد، و وهبة، عماد صموئيل، محمد، مروة على عبد اللاه (٢٠٢٢). البحث التربوي وتطوير تمويل التعليم الجامعي المصري.مجلة شباب الباحثين، كلية التربية، جامعة سوهاج، ع (١١)، ٨٨٠: ٩١١.

عبد الله، طارق (٢٠١١). التخطيط الاستراتيجي داخل الأوقاف الإسلامية: نحو دور ريادي للأوقاف في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي. ورقة مقدمة إلى حلقة عمل حول دور الوقف فيدعم وتمويل التعليم العالي والبحث العلمي في البلدان الإسلامية، جامعة الإسكندرية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الإسكندرية.

عبده، عبد العزيز علوان (١٩٩٧). أثر الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع دراسة تطبيقية للوقف في اليمن، ماجستير، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، السعودية.

العدوي، خميس (٢٠١٦). الوقف العلمي في بهلا ماضيه وحاضره، جامعة نزوي، سلطنة عمان.

العلايا، فتحية أحمد حسين (٢٠٢٢). مدى إمكان إنشاء جامعة وقفية في اليمن في ضوء بعض التجارب العالمية. مجلة جامعة البيضا مج (٤)، ع (٢)، ٦٠٧– ٦١٩.

علي، عدلة على حسن (٢٠٢٣). معوقات دور الوقف في تطوير التعليم الأزهري قبل الجامعي دراسة ميدانية. مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، ع ١٢٢.

عمر، محمد عبد الحليم (٢٠٠١). سندات الوقف مقترح لإحياء دور الوقف في المجتمع الإسلامي المعاصر. في: بحوث ودراسات د/ محمد عبد الحليم عمر (٢٠٠٥)، ١/١: سلسلة بحوث الأوقاف مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة.

ـــــ (٢٠٠٣) النهوض بالوقف في العصر الحاضر. في: بحوث ودراسات د/ محمد عبد الحليم عمر (٢٠٠٥)، سلسلة بحوث الأوقاف. مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة.

ـــــ (٢٠٠٤) التخطيط والموازنات في إدارة صناديق الأوقاف. في: بحوث ودراسات د/ محمد عبد الحليم عمر (٢٠٠٥)، سلسلة بحوث الأوقاف. مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة.

غانم، إبراهيم البيومي (١٩٩٨). الأوقاف والسياسة في مصر. دار الشروق: القاهرة.

ـــــ (٢٠٠٩). مؤسسات العمل الخيري وضرورات اصلاح نظام الوقف في مصر. المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم ١٤٤.

غنيمة، عبد الفتاح مصطفى (٢٠٠٢). الوقف في مجال التعليم والثقافة في مصر خلال القرن العشرين. سلسلة قضايا إسلامية، وزارة الأوقاف، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ع (٨٩ – ٩٠).

فيصل، شياد (٢٠١٦). دور الوقف في تمويل الجامعات ودعم البحث العلمي، سلسلة المعرفة التعليمية، الجزائر.

القصبي، راشد صبري محمود (٢٠٠٣). مصادر وآليات متنوعة لتمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء بعض التجارب العالمية المعاصرة. المؤتمر السنوي الحادي عشر – نظم تقويم الأداء المدرسي فى الوطن العربي، الناشر :الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية – جامعة عين شمس – مركز تطوير التعليم.

الكميم، سماح علي و عون، فضل عبد الله (٢٠٢٢). دور الوقف في تمويل الجامعة البحثية. مجلة جامعة البيضاء، مج٤، ع٢، ٦٧٢– ٦٨٦.

المالكي، محمد بن أحمد (٢٠٠٠). شرح ميارة الفاسي، تحقيق: عبد اللطيف حسن، دارالكتب العلمية: بيروت، ج٢/ص٢٢٧.

مبروك، شيرين حسين (٢٠١٠). دور الوقف الإسلامي في استثمار التعليم العالي في ضوء الخبرات العالمية والإقليمية رؤية مستقبلية. رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة.

مجذوب، أحمد أحمد (١٩٩٤). إيرادات الأوقاف الإسلامية ودورها في إشباع الحاجات العامة، بحث مقدم إلى ندوة دور الأوقاف الإسلامية في المجتمع الإسلامي المعاصر، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ص ٦٩.

مجلس التعليم العالي السعودي (٢٠٠٧). نظام مجلس التعليم العالي والجامعات ولوائحه. ط٣. الرياض، المملكة العربية السعودية

محمد، راشد حسن (٢٠١٤). رؤية مستقبلية لدور الوقف الإسلامي التعليمي في تمويل التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية. رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعةتغر، اليمن.

المخزنجي، السيد أحمد (٢٠٠٩). استثمار الأموال الموقوفة: الشروط الاقتصادية ومستلزمات التنمية. نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة.

المزوغي، يسري على (٢٠١٩). الوقف في التعليم العالي منظور دولي ودروس مستفادة. في منتدى " دور الوقف في دعم التعليم وتمويله" مجلس التعليم، سلطنة عمان.

مطر، مروة جمال، وأخران (٢٠٢٢). واقع تمويل التعليم الجامعي في مصر. مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، ع ١١٨.

منادى، محمد الحبيب(٢٠١٨). أثر الوقف في البحث العلمي والنهوض الحضاري :نموذج الوقف على الجامعات. مجلة مقامات للدراسات اللسانية والنقدية والأدبية. المركز الجامعي آفلو، معهد الآداب واللغات، ع٤، ٩٥– ١٢٢.

منذر، قحف (٢٠٠٠). الوقف الإسلامي – تطوره – إدارته – تنميته، دار الفكر، دمشق.

منصور، أمل الحسيني، وأخرون (٢٠١٨). تطوير موارد الوقف الإسلامي لتحقيق التنمية المستدامة بالمجتمعات العربية دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية. مجلة البحوث والدراسات البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة السادات، ع (٨)، ١٤٥– ١٥١.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٠). التعليم العالي في مصر. سلسلة مراجعات لسياسات التعليم الوطنية.

نوبيهي، مريم (٢٠٢٣). دور أوقاف مؤسسات التعليم العالي في تمويل الأبحاث العلمية: تجربة جامعة هارفرد خلال الفترة (٢٠١٢) والدروس المستفادة. مجلة دراسات، مج١٤، ع١، ١٢٣– ١٣٨.

وزارة التعليم العالي السعودية (١٩٩٩). القواعد التنفيذية لإنشاء المؤسسات الخيرية الخاصة بالأغراض التعليمية فوق المستوى الثانوي والترخيص لها.

ـــــ (٢٠١٢). دليل مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية (الجامعات والكليات الحكومية والأهلية) إدارة المعلومات، الرياض، المملكة العربية السعودية.

ثانياً: المواقع الإليكترونية:

- أوقاف جامعة الملك سعود./http://endowment.ksu.edu.sa :.
- الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة/ .http://www.iu.edu.sa :.
- جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية/ .http://arabic.kaust.edu.sa :.
- حسن محمد الرفاعي (٢٠٠٧). الوقف على المؤسسات التعليمية كلية التكنولوجيا نموذجاً. موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، متاح على الرابط التالي: http://iefpedia.com/arab/?p=22290، فبراير ٢٠١٩.
- الخليلي، عبد الرحمن (٢٠١٧). مؤسسة الأمام جابر بن زيد الوقفية، متاح على الموقع الإليكتروني: file:///c:/users/said.alrashidi، ٩/١١/ ٢٠٢٣.

- محمد علي القري، صناديق الوقف وتكييفها الشرعي، دراسة منشور في موقع: http://www.elgari.com/article81.htm.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

Bulman, G. (2022). The effect of college and university endowments on financial aid, admissions, and student composition (No. w30404). National Bureau of Economic Research.

Education, Audiovisual and Culture Executive Agency (EACEA) & Others, "Overview of the Higher Education System: Egypt", February 2017, Available at: https://eacea.ec.europa.eu/sites/eaceasite/files/countryfiches_egypt_217.pdf

https://ar.wikipedia.org/wiki(2024). Retrieve in Jan 14, 202٤, From https://ar.wikipedia.org/wiki.

Le Thi, T. H., & Ho, N. L. (2020). University Endowment Funds in the United States and the Application in Vietnam. VNU Journal of Science: Policy and Management Studies, 36(4).

Leahy, P. F. (2009). To the next level: How Drexel University improved its fundraising performance from 1997 to 2007 (Doctoral dissertation, University of Pennsylvania).

Lerner, J., Schoar, A., & Wang, J. (2008). Secrets of the academy: The drivers of university endowment success. Journal of Economic Perspectives, 22(3), 207-222.

LERU. (2004). The European Higher Education and Research Areas and the Role of Research –intensive universities, leuren, Belgium: League of European Research universities (LERU).

Mahamood, S. M., & Ab Rahman, A. (2015). Financing universities through waqf, pious endowment: is it possible?. Humanomics, 31(4), 430-453.

Oxford University. (202٤A). Retrieve in Jan 5, 202٤, From https://www.siuk-saudi.com/ar/ profiles/university/oxford

Pusser, B., & Turner, S. (2004). Nonprofit and for-profit governance in higher education. Governing academia: Who is in charge at the modern university.

Tilak, J. (2006). Global trends in funding higher education. International Higher Education, (42).

UNESCO. (n.d.). UNESCO chairs and UNITWIN networks. Retrieved February, 2013, from http://www.unesco.org/en/university-twinning-and-networking/.

Usman, M., & Ab Rahman, A. (2023). Funding higher education through waqf: a lesson from Malaysia. International Journal of Ethics and Systems, 39(1), 107-125.

Zehar, W. A. L. I. D., & Ghouini, S. A. M. I. R. (2023) The Scientific Endowment: The Experience of King Fahd University. Economics Researcher's Journal, 9, P476-486